الجمهورية الجزائريــة الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

الموضوع:

سياسات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دراسة حالة: مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة من 2011 إلى 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في
شعبة علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من اعداد الطلبة:
– أسامة زمام
– رشدي بتيش

تحت اشراف الأستاذ:
– د. وليد صيفي

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجــنة	الرتبة	الصــفة	الجامعة
• داسي وهيبة	• دكتورة	رئيسا	بسكرة
• صيفي وليد	• دكتور	مشرفا	بسكرة
• خير الدين وحيد	• دكتور	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:

2022–2021

الجمـهورية الجزائريــة الديمقراطية الشـعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

الموضوع:

سياسات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات دراسة حالة: مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة من 2011 إلى 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في
شعبة علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

من اعداد الطلبة:
– أسامة زمام
– رشدي بتيش

تحت اشراف الأستاذ:
– د. وليد صيفي

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفة	الجامعة
• داسي وهيبة	• دكتورة	رئيسا	بسكرة
• صيفي وليد	• دكتور	مشرفا	بسكرة
• خير الدين وحيد	• دكتور	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي:

2022–2021

شكر وتقدير:

إن كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع وما كنا لنوفق لولاه وحده.

واعترافا بالفضل والجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " صيفي وليد "على قبوله الإشراف على هذا العمل فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في هذا العمل.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اهداء :

ها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا أختم تخرجي بكل همة ونشاط وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي.

إلى أصحال السيرة العطرة والفكر المستنير فقد كان لهما الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي لوالداي الحبيبين أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي وإلى كل من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون.

إلى جميع عائلتي أهدي هذا العمل المتواضع.

أسامة

اهداء :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام عل خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلى:

إلى عائلتي الكريمة وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

رشدي

ملخص الدراسة:

إن أي دولة لا تعيش في فراغ ولا في عزلة عن العالم الخارجي المحيط بها، بل ترتبط به بعلاقات وتخضع لأنظمة واعتبارات لا يمكن تجاهلها .هذه العلاقات كانت في معظم الأحيان في غير صالح الدول النامية التي عرفت ولا زالت تعرف اختلالا خارجيا هاما نتيجة تدهور شروط التبادل الدولي، بالإضافة إلى تدهور الظروف الداخلية . ويهدف موضوع الدراسة إلى التكلم عن ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي ومختلف الازمات التي مست اقتصاد الدولتين خلال الفترة 2011 الى 2020 لانها تعتبر فترة حساسة بالنسبة للدولتين نظرا لمختلف الازمات التي حدثت فيها وغير مجرى الاقتصاد الخاص بالدولتين بصفة جذرية، لذلك تناولنا في الموضوع من خلال ثلاثة فصول . في الفصل الأول تحدثنا عن ميزان المدفوعات وهيكله. وفي الفصل الثاني تطرقنا الى الصعوبات التي مست الدولتين في الفترة من 2011 الى 2020 والتطورات التي سعت الدولتين لتطبيقها لمواجهات الصعوبات التي اثرت عليهما وعلى اقتصاهما، وفي الفصل الثالث تناولنا اسباب الاختلال في موازين المدفوعات الجزائري والتونسي والسياسات التي طبقتها كلتا الدولتين لمعالجته.

Study Summary:

Any country does not live in a vacuum or in isolation from the outside world around it, but is linked to it by relations and subject to regulations and considerations that cannot be ignored. These relations were, in most cases, to the disadvantage of the developing countries, which have known and still know an important external imbalance as a result of the deterioration of the conditions of international exchange, in addition to the deterioration of internal conditions. The subject of the study aims to talk about the Algerian balance of payments, the Tunisian balance of payments, and the various crises that affected the economies of the two countries during the period 2011 to 2020, because it is considered a sensitive period for the two countries due to the various crises that occurred in them and radically changed the course of the economy of the two countries, so we dealt with the subject through three chapters. In the first chapter we talked about the balance of payments and its structure. In the second chapter, we discussed the difficulties that affected the two countries in the period from 2011 to 2020 and the developments that the two countries sought to implement to confront the difficulties that affected them and their economy.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكلة الثنائية الثابتة للاقتصاد التونسي (1986-2010)	76
02	يبين تفصيل النمو على أجزائه من جهة الطلب (1986-2010)	78
03	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (2000-2010)	78
04	هشاشة استدامة الدَّيْن العمومي التونسي في فترة 1986-2010	82
05	يبين التفاوت المكاني في إيصال الخدمات البنكية	82
06	طور الموازنات المالية العامة في ظل الهشاشة الاقتصادية	95

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**معدل النمو 1986-2010**	77
02	يظهر أن متوسط النمو السنوي للاقتصاد التونسي	77
03	التوزيع المتفاوت بين الجهات في البلاد	80
04	تطور سعر الصرف الثنائي الاسمي الشهري: يناير/كانون الثاني 2000- أبريل/نيسان 2013	85
05	عدد الأيام من واردات الشهري: يناير/كانون الثاني 2000-أبريل/نيسان 2013	86
06	متغيرات مربع كالدور لسنتي 2017/2015	87
07	تطور إجمالي احتياطيات الصرف للجزائر للفترة(2011 - 2016) مليار دولار	88
08	النمو الاقتصادي لعام 2012 ودور السياسة المالية التوسعية	93

1-المقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات مستمرة في العلاقات الخارجية بسبب الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض مبادلات خارجية متزايدة لكل دولة من دول العالم، وذلك نتيجة النمو اللامتناهي للمتطلبات والاحتياجات الضرورية والهامة التي تلزم التنمية في جميع الدول سواء المتطورة أو النامية على حد سواء وفي مختلف المجالات، ولهذا أصبحت كل دولة تسعى جاهدة إلى بناء وإقامة علاقات اقتصادية عن طريق اتفاقيات دولية.

ويترتب على هذه العلاقات والاتفاقيات الدولية دخول وخروج لرؤوس الأموال في صورة إيرادات ومدفوعات ضمن تعاملاتها الخارجية، حيث يتم تسجيل هذه الحقوق والالتزامات الدولية في بيان تفصيلي أو وثيقة رسمية والتي تعرف بميزان المدفوعات.

ويعد ميزان المدفوعات من بين أهم الموضوعات في علاقات الدول التجارية والاقتصاد الدولي، حيث أنه بمثابة المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، فمكوناته تحدد القرارات الاقتصادية المناسبة، فهو يصور مدى اعتماد اقتصاد ما على العالم الخارجي من خلال أحجام الواردات والصادرات والاستثمارات والمديونية، ولذلك فإن أهمية ميزان المدفوعات تكمن في معرفة مدى اعتماد اقتصاديات العالم على بعضها البعض، إذ أنه لا توجد في عالم اليوم أية دولة مهما كان اقتصادها قويا تستطيع الاعتماد على ذاتها فقط في إنتاج كافة السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي، فالتعامل مع العالم الخارجي أصبح أمرا لا مفر منه في اقتصاديات اليوم.

و ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي لا يختلفان في هيكلهما عن غيرهما من موازين المدفوعات في باقي دول العالم إلا من حيث ما يعكسانه من الوضع الاقتصادي الخاص بكل دولة منهما.

2-إشكالية الدراسة:

ووفقا لما سبق و محاولة منا لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي أخذنا بماضيهما كأساس للمستقبل يمكن لنا تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي اهم التطورات التي مست الاقتصاد الجزائري والتونسي خلال الفترة الممتدة من 2011 الى2020؟

و بناء على هذه الإشكالية الرئيسية السابقة يمكن و ضع الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي الصعوبات التي واجهت موازين المدفوعات؟

ما هي السياسات التي انتهجتها كل دولة لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها ؟

3- الدراسات السابقة:

تم إجراء الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع بالنسبة للجزائر اما بالنسبة لتونس لا توجد دراسات سابقة، ومن اهم الدراسات السابقة للجزائر نذكر التالي:

دراسة الطالب جميات عادل بعنوان" دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000- 2016، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 – 2019.

وقد تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

دراسة الطلبة: بوفسيوة خولة و زقرور زهرة بعنوان " **دراسة تحليلية لواقع ميزان المدفوعات الجزائري** خلال الفترة 2000 – 2019 مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية، تخصص :اقتصاد دولي ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020- 2021.

وقد تناولت هذه الدراسة مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل والتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ومؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

4-فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية:

ساهمت التطورات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر وتونس ولو بشكل نسبي في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات ؟

الفرضيات الفرعية:

- التطورات والمراحل التي قامت بها الحكومتين للخروج من الأزمات التي كانت فيها
- تطبيق سياسات اقتصادية لحل الاختلال في موازين المدفوعات

5-أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى:

- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدول وإبراز أهم مؤشراته.
- محاولة معرفة أهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتونسي منذ الربيع العربي إلى يومنا هذا.
- تسليط الضوء عل السياسات المنتهجة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات لكل دولة.

6-المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع ، أما في الجانب التطبيقي انتهجنا جانب وصفي عبارة مقارنة بين الدولتين الجزائر وتونس من خلال التطورات التي شهدتها كلتا الدولتين الى الصعوبات التي مرتا بها الى السياسات المنتهجة من كل دولة لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها.

7-مبررات اختيار الموضوع:

لقد اجتمعت جملة من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات أهمها:

- الشعور بأهمية الموضوع وإمكانية طرحه حاليا، خصوصا لما حدث في الفترة من 2011 الى 2020 بالنسبة للدولتين من التطورات التي مستهما واثارها عل الاقتصاد
- محاولة الربط بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية والتوازنات في الجزائر وتونس.
- تسليط الضوء عل حساسية الفترة من 2011 الى 2020 وما شهدته من مختلف المراحل بالنسبة للدولتين

- حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تم تحديد الفترة من 2011 إلى 2020.

الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حول الجزائر وتونس.

الإطار الموضوعي: الدراسة الحالية تقتصر على دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي.

8- هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بإشكالية البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة تم اتباع خطة مقسمة إلى فصلين كما يلي:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول : يتضمن الأدبيات النظرية للموضوع ؛ حيث قسم إلى : **المبحث الأول** تم به عرض للميزان المدفوعات، مكوناته، **المبحث الثاني** يتحدث عن مفهوم التوازن والاختلال ومسبباته داخله والمبحث الثالث يتحدث عن ميزان المدفوعات ومراحل التطوره اقتصاديا من المؤشرات الاقتصادية الى المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني

الفصل الثاني : يتضمن الصعوبات التي شهدتها الدولتين خلال الفترة من 2011 الى 2020 ومراحل التطور التي شهدها الاقتصاد الخاص بكل دولة ؛ وقسم إلى **مبحثين** في الأول الصعوبات التي واجهها كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التونسي، **والمبحث الثاني** يتحدث عن التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والتونسي خلال الفترة من 2011 الى 2020

الفصل الثالث: يتحدث عن الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي و السياسات المنتهجة من طرف كل دولة لمواجهة الاختلال في ميزان مدفوعاتها وقسم الى مبحثين، **المبحث الأول** يحدث عن مسببات الاختلال في موازين المدفوعات التونسي والجزائري والمبحث الثاني يتحدث عن السياسات المنتهجة من طرف كل دولة لمواجهة الاختلال في ميزان مدفوعاتها.

الجانب النظري

الفصل الأول:

المدفوعات ماهية ميزان

تمهيد:

من المتداول أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم

آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليه إعداد بيان كافيا وشاملا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان ما يسمى بميزان المدفوعات الذي تسعى فيه الدول جاهدة إلى تحقيق توازنه وذلك بمعالجة الاختلالات التي يقع فيها.

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد، حيث يستعمله الاقتصاديون للحكم على الوضعية والمالية لبلد ما ومعرفة اتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة .

المطلب الأول: ميزان المدفوعات وعلاقته بالاقتصاد

يعتبر مؤشرا مهما جدا وأساسيا لتحديد حركة رؤوس الأموال الخاصة من وإلى الدولة، وبالتالي تحديد حركة النقد الأجنبي وتوقع حركة التضخم أو الانكماش مستقبلا وهو أيضا مؤشر مهم للمستثمرين، يتم من خلاله الحكم على المناخ الاستثماري للدول عبر تحديد مدى توفر النقد داخليا ومدى سهولة تحويل الأموال خارجيا. حيث يعتقد البعض أن التعاملات والتدفقات النقدية بين الدول حركة سلعية يمكن اختصارها بمفهوم الواردات والصادرات، حيث تُسجَل المعاملات الناتجة عنهما عن طريق سجل يطلق عليه اسم "الميزان التجاري."

ولكن مع التطور الاقتصادي ومع ارتفاع مستويات حركة التبادل التجاري والمالي بين الدول، وبالتالي ظهور شركات عالمية تستثمر وتنفذ عملياتها خارج حدود دولها، بهدف الاستفادة من أسواق الدول الأخرى وميزاتها التنافسية، وكذلك مع انتشار حركة الهجرة للعمل ومع سهولة القيام بالاستثمار في أسواق المال العالمية حيث أصبح من الممكن لأي مستثمر أن يشتري أسهمًا من البورصات العالمية من منزله، وكذلك مع توسع المؤسسات المالية والبنكية والتي أصبحت تملك فروعا أو مكاتب تمثيلية في عدة دول، أدرك الجميع أن التبادلات بين الدول لم تعد قاصرة على تبادل السلع فقط بل أصبح الجزء الأكبر منها عبارة عن تحويلات مالية وتدفقات نقدية وبالتالي أصبح من الضروري تسجيل هذه الحركة وبشكل دقيق، وهو ما أدى إلى ظهور ما يُسمى بميزان المدفوعات وهو السجِل الذي يلخص كل التبادلات المالية والسلعية التي يقوم بها الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في بلد ما مع الأفراد والشركات، والمؤسسات المختلفة في باقي أنحاء العالم.

أي أنه سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وبين بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة. ويمكن القول أنه البيان الذي يسجل جميع الأموال التي تخرج من الدولة أو تدخل إليها، يُسمى بميزان المدفوعات، وهنا يكمن الفرق بينه وبين الميزان التجاري والذي يسجل حركة السلع عن طريق تسجيل حركة الواردات والصادرات من السلع فقط.

ويفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور المعاملات المالية واتجاهاتها عبر الزمن وبالتالي تحديد حالة العجز أو الفائض وهو ما يسهل عملية تحديد السياسات والإجراءات الاقتصادية. هذا ويمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات والتي تسمى بالفائض إذا ما كانت التحويلات الداخلة للدولة أكبر من تلك الخارجة منها أو بالعجز في الحالة العكسية.

المطلب الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

أولا- ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات إلى عدة تعاريف هي:

من الناحية الاقتصادية: يعرف على " أنه سجل محاسبي منظم وشامل لجميع المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. (موسى وآخرون، 2012: ص188)

من الجانب الإحصائي: يعرف على أنه " وثيقة إحصائية تظهر مجموع المعاملات التجارية والمالية لبد ما مع بقية العالم خلال فترة زمنية محددة وعلى هذا الأساس فإن ميزان المدفوعات يبين التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين المقيمين في هذا البلد وغير المقيمين حيث يسجل من جهة مجموع ما يستعمله البلد من بقية العالم ويسجل من جهة أخرى ما يدفعه هذا البلد إلى بقية العالم. (الطاهر، 2015: ص241)

من التعاريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منظم يتم تسجيل فيه جميع المعاملات التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين.

ثانيا- أهمية ميزان المدفوعات:

تتمحور أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشمل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد مؤشرا لسياساتها المالية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي. (سمير، 2011: ص ص71-72)

كما يظهر أيضا ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية، كما أنه يعكس أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات المتبادلة .يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات الحكومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية. (عدنان، 2012: ص ص55-56)

ثالثا- خصائص ميزان المدفوعات:

يتمير ميزان المدفوعات بإتخاذه شكل سجل محاسبي وتتجلى بالخصائص كالتالي (طارق، 2010: ص49) :

- ميزان المدفوعات يسجل التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل فهو يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت إلى الاقتصاد أو خرجت بالفعل، لكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.

- ميزان المدفوعات يأخذ مبدأ القيد المزدوج وكل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين يؤدي قيد المبلغ مرتين:

- قيد العملة المستقلة ويتم تسجيل القيمة في الجانب الدائن.
- قيد العملة غير المستقلة ويتم تسجيل قيمة القيد أو العملات دفعت من الخارج في الجانب المدين.

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

كما تم وصفه سابقا فإن ميزان المدفوعات هو عبارة عن مختلف التعاملات التي تتم بين المقيمين لدولة ما وغير المقيمين خلال مدة زمنية محددة، و يتضمن كافة المعاملات الدولية تتم من قبل الأفراد منشآت الأعمال، والحكومة يضم ثلاثة حسابات فرعية أساسية والتي هي:

1- حساب المعاملات الجارية:

هو الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود(دائن)، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلعة والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين(وتقيد قيمتها في عمود(مدين))، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل، وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي(السلع والخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل)، وتسجل بالقيم الإجمالية. (سمير، 2011: ص72)

وهو من أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها حيث أنه يشمل القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني. (إسماعيل، 2012: ص280) وينقسم هذا الحساب بدوره إلى قسمين هما:

1-1-الحساب التجاري:

يحتوي الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين: (مجدي، 2006: ص97)

- **حساب التجارة المنظورة:** يشمل حساب التجارة المنظورة الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع

المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي تستوردها منه خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها.

- **حساب التجارة غير المنظورة:** يشمل حساب التجارة غير المنظورة كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج .مثال ذلك خدمات النقل والتأمين والسياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى.

1-2- حساب التحويلات:

يهتم هذا الحساب بالمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (محمود، 2000: ص176)

حيث يشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أخذ وعطاء، أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات مثل تعويضات الحرب (فتحي، 2013 ص214)

2- حساب المعاملات الرأسمالية(طويلة وقصيرة الأجل:)

يضم هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين: (كاظم، 2013: ص ص 105-106)

2-1- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية(أسهم وسندات) أي بيعها وشراءها من وإلى الخارج.

2-2-حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل ...إلخ.

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

3- حساب الذهب والاحتياطات النقدية:

3-1- تصدير واستيراد الذهب:

ليس المقصود بالذهب هنا الذهب المستخدم للزينة كالحلي، وإنما الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية، ويقصد بالاحتياطات النقدية أي احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة عالميا .ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر، حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي

بقيمة هذا الذهب، أما عملية استيراد أو دخول الذهب فيقيد في حساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في حساب المدين.

3-2-الاحتياطات النقدية:

وهو كل يتوافر لدى الدولة من احتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي .فدخول تلك العملات غالبا ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير سلع للخارج وبالتالي تقيد في حساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة وبالتالي تقيد العملة في حساب المدين.

2-3-السهو والخطأ:

نجد نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى بند السهو الخطأ .وهذا البند تقيد فيه أية عمليات تم

اغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاث السابقة .أو أن يدون فيه تصحيح لقيد خطأ تم في أحد الحسابات الثلاث. وغالبا ما يكون هذا الحساب قليل الشأن، حيث يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان. (رضا، 2007: ص ص161-162)

المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات

لكي ندرك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، لابد من تحليل كل الجوانب التى يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان ، وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء ،بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

أولا- الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات:

يمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي:

أ- رصيد الميزان التجاري:

يتضمن تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها ،وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته ،أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من واردته ،ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:

- **المنتج** : منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.
- **المنطقة الجغرافية:** المجموعة الأوربية ،شمال إفريقيا... الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج ،أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

الصادرات

نسبة التغطية = ---------- ×360 يوم

الواردات

مثلا : إذا وجدت النسبة = 1 ،هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة من الواردات البلد ،وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور ايجابيا للميزان التجاري.

ب- رصيد التجارة غير المنظورة:

حيث يعتبر هذا المؤشر أساسا للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها ،ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.

ج- رصيد المعاملات الجارية:

ويعتبر أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج.

وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الانتاج ،وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي (كمال، 2001: ص ص 123-128)، ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين(تجارة منظورة ،تجارة غير منظورة)،بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

د- رصيد المعاملات الرأس مالية:

يتمثل في الفارق بين مجموع رؤوس الأموال(استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة. وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغيت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل ،وقد برز ذلك بإختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف، ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة ،أما الفائض فيكون في حالة العكس.

هـ- رصيد تغير في الاحتياطات الدولية:

يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة ، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي ،بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

و- الرصيد الإجمالي:

وهو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغير في الإحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقة لميزان المدفوعات للبلد ،ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعى تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

ثانيا-مبادئ وضع ميزان المدفوعات:

كما لاحظنا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان، وبتالي يعرّف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلا: عملية على السلع أ الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري(صادرات أو واردات)، وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية ،وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج . (كمال، 2003: ص126)

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة ،فهى تعني زيادة في الإلتزمات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

مثال 01: قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته XXX و.ن إلى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية:

	د	م
صادرات (سلعة)	XXX	
أصول أجنبية ق.أ.في الخارج (ر أ م. ق.أ)		XXX

دخول القيمة(ثمن الصادرات)

حالة استيراد منتوج بقيمة XXX و.ن أجنبية:

	د	م
واردات (سلعة)		XXX
رأس مال قصير الأجل	XXX	

حيث الاستيراد يسجل في بند السلع ،وقيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضيح التغيرات في الإلتزامات والأرصدة. وفي حالة تصدير أو استيراد خدمة فإن التسجيل يكون بنفس الطريقة.

مثال 02 : شراء مقيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة XXX و.ن.

	د	م	
رأسمال طويل الأجل(استيراد أوراق مالية)		XXX	قيمة داخلة
رأس مال قصير الأجل	XXX		قيمة خارجة

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل ،ويتمثل هذه القيمة في الزيادة التزامات قبل الخارج أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية ،فإن العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد .لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية ومقابلة لها، أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن، لا يكن لها مقابل مدعم في الجانب المدي ، لأنها تحويلات أحادية الجانب ، بالتالي لا يكون لها شكلين، وللمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد وأن توازن بتسجيل مقابل القيمة التي حصلت عليها الدولة أو التي دفعتها، هذا المقابل هو حساب التحويلات. (كمال، 2003: ص116)

- **تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم:**

في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي، ليس وقت عقد الصفقة ،أي الوقت الذي تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم والغير المقيم ،وبما أن كل معاملة تسجيل في الدائن والمدين ،فإن هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت ،وفي الجهتين المتعاملتين معا، مثلا: إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج ولم يتم التسجيل في نفس الوقت، وجب تقييد الصادرات طبيعيا في الجانب الدائن ،وفي المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من أجل الالتزام بمبدأ الوقت.

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات، فلابد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب، وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد، لأنّ إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى، وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية بشرط أن تتمتع باستقرار، ويكون اختبار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية. (Djaker, 1998: P17)

- **فوائد استخدام القيد المزدوج:**

إنّ التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت ،يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي ،وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول ،سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى. بالإضافة إلى أنّه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر ،كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة ،ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.

▪ **المصادر الإحصائية المستعملة في وضع الميزان :**

لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج، فإنّ المسؤوليين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها ،ومن أهم هذه المصادر :

– **المصالح الجمركية** : يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنّها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو خفرج من وإلى البلد وقيمتها.

– **المصدر البنكي** : أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا.بالإضافة إلى أنّ القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين طرفين.

بالإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية، أو كل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج ،و ذلك من خلال التصاريح التي تقدمها ،سواء مر تعاملها على القطاع البنكي المقيم أو لا.

لكن هذه المصادر قد خفتلف من حيث القيم الموجودة في إحصاءاتها ف نفس العملية ،مثلا كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها x ،في حين القطاع البنكي يصرّح بدفع قيمة مقابل لهذه السلعة Y ،أو حتى المعاملات التي تمر على كل جهاز، فالقطاع الثاني يحصى المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط. وبالتالي فهي تهمل العمليات التي يتم الدفع فيها مباشرة يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك ،أي التي تتم في سوق الموازي.

في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن وقت أو طريقة الدفع. كما أنّ الجهاز الجمركي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة، حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود،لأنّه في أغلب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك، كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات. ولهذه الاختلافات يفضل صندوق النقد الدولي استعمال إحصائيات الجمارك ،لكن بعض الدول رغم الاختلاف تعتمد على إحصائيات القطاع البنكي، وهذا ما يستوجب وجود بند لتصحيح هذه الفوارق وهو بنك السهو والخطأ، وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على أساس CIF & Fob ، حيث يسجل جزءا من قيمة الواردات أو الصادرات في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، كبند النقل والتأمين. (كامل، 2001: ص326).

ثالثا– المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها ومدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن:

– أهمّية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع والمنتوجات التي يتم تصديرها ،وبالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة لحاجيات الاقتصاد العالمي.

– توقع تطورات سعر الصرف والعوامل المحددة له في فترة زمنية محددة .والحكم على مدى ملاءمة القيمة الخارجية للعملة المحلية، وتطوراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي. و إذا تمت الدراسة على فترات، فإن الميزان يعكس الدلالات التالية: (زينب، 2004: ص103)

– إمكانية رسم منحنى لتغيرات الصادرات والواردات، وتغيرات أثمان السلع وأسعار الصرف من أجل معرفة العلاقة السببية الموجودة بين هذه المتغيرات، واستنتاج تغيرات الطلب المحلي والأجنبي على السلع والخدمات المستوردة والمصدرة في البلد.

– متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاج سياسات اقتصادية تنموية صناعية بالدرجة الأولى من أجل تغليب الإنتاج الصناعي في الصادرات، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات، وذلك بدراسة تأثير دخول رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

– معرفة أثر السياسة الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، أي حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

في الأخير، يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي للدولة من خلال تطوره، أو هو" البارومتر "الاقتصادي الذي يحكم من خلاله الاقتصاديون على الوضعية المالية والاقتصادية للبلد، وتحليل اتجاهها في المدى القصير (محمد زكى، 1989 ص76)

لكن هذا الحكم لا يمكن إجراؤه إلا إذا حددنا الوضعية الحقيقية للميزان نفسه بين التوازن والاختلال، والأسباب المؤدية للاختلال وما ينجم عنه.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

من المتدوال أن حسابات ميزان المدفوعات في أية دولة في العالم هي دائما في حالة توازن من ناحية الحسابية سواء أكانت هذه الدولة غنية ام فقيرة، أن التوازن أو الاختلال الذي نحكم به على ميزان المدفوعات لابد أن يكون له وصف آخر غير وصفه محاسبي وهكذا يوصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه إقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه

حيث يتطلب الميزان المدفوعات تسوية تتمثل في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب وأنواعه الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين وهما كالتالي:(موسى وآخرون، 2012: صص201–202)

أولا– التوازن المحاسبي:

تتجلى حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي:

– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.
– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.
– إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري
+رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
+رصيد ميزان رأس المال
+رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي
+السهو والخطأ
=صفر

أو بمعنى آخر:

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد +رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي +السهو والخطأ).

ثانيا– التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يعتبر هذا التعريف هو الذي يعتمده الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان ، والميزان بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية ،سياسية وتجارية ملائمة .حيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان ،وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان ،ويمكن التميز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة ،وغما عمليات تعويضية أو موازنة. (عادل، 2002: ص113)

أ– **العمليات التلقائية أو المستقلة :**

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط ،وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات، عمليات تصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة ،كلها تمثل العمليات التي تحدّد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب- **العمليات التعويضية أو الموازنة:**

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط ،لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة ،أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي. وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ولكن الحكم على ميزان المدفوعات أنّه في حالة توازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم، يصطدم بمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى تلقائية وتعويضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب: الأولى تسمى بالميزان الأساسي، والثانية بميزان التسويات. (مجمد سيد، 2001: ص ص297-301)

1-**الميزان الأساسي :**

ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة ،وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي، تعتبر عمليات تلقائية. أما رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية ،فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة ،ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا(Raymond, 1971 : p109) ، لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية ويكون الميزان بهذا الشكل:

+رصيد الحساب الجاري
+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

=رصيد الميزان الأساسي
+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل
+صافي التغير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

=ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة ، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية أو القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغضّ النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وبتالي تضاف إلى الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل.

2-ميزان التسويات الرأسمالية:

هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب، ويضيف للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح والمضاربة، أو تحقيق إيراد لأنّه ا تتم لذاتها. في حين ،يضع في المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية ،إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية .فيكون الميزان في الشكل التالي:

+رصيد الحساب الجاري
+رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل
+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل(الخاصة)

=

+ميزان التسوية الرسمية
+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل(حكومية)
+صافي الاحتياطات الرسمية

ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون حاذف من المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو الموّجهة لاستعمالات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية. وبالتالي، لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنّه مختل أو في حالة توازن إلا إذا تم التعمّق في كل معاملة تتم وتحديد طبيعتها بدقة.

وفي الأخير يكون الهدف ليس تحقيق تعادل بين جانبي الميزان ،وإنما الطريقة التى يتم بها التعادل، ويكون التوازن الخارجي هو حالة تتكافأ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة(دائنية المعاملات المستقلة) مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات (مديونية المعاملات المستقلة)(أحمد، 2002: ص109)

كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرّض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائيا في وقت قصير ،وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة، تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن ،أي أنّ الميزان يسمح بدرجة من الاختلال حول نقطة التوازن.

أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية ،فإنّ التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا، لهذا فغن التوازن الخارجي

مرتبط بالتوازن الداخلي. وإن لم يكن الميزان متوازنا ،فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال .

المطلب الثاني :أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات

أولا- أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

من المعروف أن الاختلال في ميزان المدفوعات يصيب أي دولة في العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إذ لم تتبع سياسة نقدية منضبطة تأخذ باعتبار متطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي، حيث تفرض في عرض النقد ،الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع الاسعار، وبتالي عجز في ميزان المدفوعات ،إلا أن إمكانية التصحيح تختلف في درجة سهولتها على نوع الاختلال، هل هو موسمي عارض وبتالي لا يشكل مشكلة حقيق، أما الاختلال فهو متعلق بخصائص البنوية والذي يعكس اختلالا في الهيكل الانتاجي وهذا الذي يمثل معاضلة حقيقة في الاقتصاد، وتجدر الاتجاه إلى أن هذا الاختلال الهيكلي متعلق بالبلدان النامية . وفيما يلي أسباب الاختلال:

أ- التغير في الدخل النقدي:

وهذا التغير في الدخل يحدث مستقلا في دولة أو أكثر ،وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيرا انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل ،ومن الطبيعي أن لا يفهم للتغير الانكماشي كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما التغير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات عند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضاف إليه قدر عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل ،وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود ،فزيادة النقود بمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات (Kindle & others, 1977: p207)، أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتنزة ،وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلاف في الأسعار النسبية حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة ، ويتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية (سامي، 2021: ص144) ، وتجدر بالإشارة هنا إلى التفرقة بين التضخم الناتج عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي، وبين التضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار، وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع ،فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب عن الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي زيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك واستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل، وأخيرا يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلكين والمنتجين في زيادة الاقتراض.

ب- الدورات الاقتصادية وميزان المدفوعات:

لنفترض أن العالم يمر بمرحلة من الرخاء أدت إلى حدوث زيادة في دخول جميع الدول ،فإن هذا الامر سوف يؤدي إلى زيادة وإرادات كل الدول وأيضا زيادة في صادراتها، ويحدث العكس في حالة الكساد ،وما نريد قوله أن في الواقع لا يحدث هذا التطابق في الزمن، فالكساد يبدأ في دولة ثم بعد فترة ينتقل للدولة الاخرى كما أن دول العالم ليست على درجة واحدة من الأهمية الاقتصادية فعندما حدث الكساد في الولايات المتحدة الامريكية وانخفض دخلها للنصف أدى إلى ذلك إلى هبوط في الواردات والاستثمارات الخارجية ،مما أثرى ذلك على الدول التي كانت تتعامل معها بعجز كبير في موازين مدفوعاتها.

ونستخلص مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن حدوث الدورات الاقتصادية يتوقف على الميل للاست يراد في الدولة ،فكلما كان الميل للاستيراد في الدولة منخفضا عن متوسط الميل للاستيراد للدولة الأخرى، فإن واردات هذه الدولة سوف تهبط بأقل من هبوط صادراتها في حالة الكساد ،أما في حالة الرخاء فإن هذه الواردات سوف تزداد بنسبة أقل، أي كان الأمر فالقانون الذي يحكم هذه المسألة هو قانون النمو المتفاوت الساري المفعول بدرجات متفاوتة منذ مطلع القرن العشرين في الرأسمالية العالمية. (أحمد، 2002: ص120)

ج- التغيرات الهيكلية:

تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات ،ويمكننا التفرقة بين الاختلالات الهيكلية القصيرة ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات ،والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الانتاج ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف العرض والطلب (أحمد، 2002: ص120)

1-التغير في ظروف العرض والطلب المحلي:

يحدث التغير في ظروف العرض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة، أو نتيجة لظهور اختراع جديد أو تحسين وسائل الإنتاج. فاستنزاف مناجم الفحم الهامة في إنجلترا وصعوبة استخراجه جعل انجلترا تتحول من دولة مصدرة للفحم إلى دولة مستوردة له ،ويحدث التغير في الطلب عندما تتغير الأذواق سواء التغير في صالح السلعة أو في غير صالحها ،فإن حدوث مثل هذه التغيرات يؤدي إلى تأثير كبير في الأسعار النسبية للصادرات والواردات الدولة التي حدث بها التغيرات مما يؤدي إلى تغير معدل التبادل الدولي لها.

فلو كانت دولة تعتمد في صادراتها على السلع الأولية في حين أغلب وارداتها من السلع الصناعية، وحدث أن ارتفعت اسعار السلع الصناعية فإن معدل التبادل الدولي يصبح في غير صالحها. العالمي مما أثر على صادرات الدول المصدرة للفحم وكذلك على صادرات الدول المنتجة للبترول.

2-اختلال هيكلي على مستوى عناصر الانتاج:

ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الانتاج إذا كان أسعار عناصر الإنتاج لا تعبر عن الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدولة ،فإذا حدث أن خصصت الدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الانتاج متوفرة بها نسبيا ،يعتبر ذلك إساءة في استخدام عناصر الانتاج ،وعليه وإن كان ميزان المدفوعات متوازن ،فإن ذلك سوف يظهر في الاقتصاد الداخلي على شكل بطالة لبعض عناصر الانتاج وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية. (سامي، 2021 : ص ص101-104)

3-معدل تدفق رؤوس الأموال:

إن زيادة تدفق الاموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات ،وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها ،بينما الدولة المستثمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

4-تقلبات سعر الصرف:

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف ،ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية ،وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال ،فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ،فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخ ، أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعا ، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات. (زينب حسين، 2004: ص120)

5- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

نجد أن ميزان المدفوعات يتأثر بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما ،حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية، إلى الإنفاق الغير مدني مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات والديون الخارجي وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار، مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات .ويعتقد الباحث أن الدورات الاقتصادية وما ترتب عليها من تشوهات بنيوية انسحبت على العرض والطلب وتدفق رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف ،وما نجم عنها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعود في الأساس إلى عدم استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وكذالك العلاقات الاقتصادية الغير سوية ،ويضاف لذلك عدم قدرت البلدان النامية على اقامة تكتلات اقتصادية (مالية ونقدية وتجارية) لمواجهة التحديات التي تقابلها. (زينب، 2004: ص121)

ثانيا- مقاييس اختلال ميزان المدفوعات:

يمكن القول أننا لو تمكنا من وضع المعاملات التلقائية فوق الخط ومعاملات الموازنة تحت الخط نستطيع تحديد العجز والفائض بسهولة في ميزان المدفوعات لكن في الواقع العملي يصعب ذلك لاستحالة معرفة دوافع المعاملات الفردية من خلال البيانات الاحصائية، وفيما يلي مقاييس اختلال ميزان المدفوعات:

أ- الميزان الأساسي:

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعنية مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات. ويقيس ميزان الأساسي درجة الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث يتحقق التوازن بتساوي الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج أو يتساوى العجز الجاري مع تدفقات رأس المال طويل الأجل إلى الداخل . (عمر، 2004: ص22)

فالميزان الأساسي الذي يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بين الدائن منها والمدين لتقرر الموقف الاقتصادي لميزان المدفوعات، ويشتمل على البنود المستقلة وهي على النحو التالي:

-ميزان التجارة (السلع).

-ميزان التجارة الغير منظورة (الخدمات).

-التحويلات من جانب واحد.

-ميزان رأس المال طويل الأجل.

حيث يتلخص بوضع معاملات الحساب الجاري وحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل فقط فوق الخط، أي المعاملات التلقائية، أما تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ الذي يعتقد أن التغيرات تعكس أساسا تحركات غير مسجلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات في الأصول الاحتياطية الرسمية فتوضع تحت الخط ،على اعتبار أنها عمليات موازنة ،وسبب هذا التقسيم هو التفريق بين المعاملات الغير منتظمة (تحت الخط)، والمعاملات المستقرة (فوق الخط). (عبد القادر، 2004: ص224)

وعلى الرغم من أن فكرة الميزان الأساسي تكون عدة مقاييس قومية للعجز والفائض إلا أن هذه الفكرة غير منطقية كونها تستند للتميز بين نوعين من المعاملات رؤوس الأموال طويلة الأجل والقصيرة الأجل ،والتي في الواقع يصعب التفرقة بين هاتين المعاملتين.

ب- ميزان التسويات الرسمية:

وهو الذي يتم وضع كافة حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل وبند السهو والخطأ فوق الخط ،أما المعاملات في الأصول الاحتياطية هي فقط التي توضح تحت الخط كونها تعكس التدخل الرسمي في سوق الصرف الاجنبي، وتمثل حقيقة تدفقات موازنة ولكن تواجه هذه الفكرة

عدة اعتراضات حيث أن بعض تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل ،مثل القروض المصرفية لتمويل التجارة الخارجية والائتمان المصرفي هي حركات موازنة

كما أن بعض المعاملات الرسمية ليس لها علاقة لتمويل الفجوة في ميزان المدفوعات في الفترة الجارية ،مثل أن تقترض البنوك المركزية في أسواق رأس المال الأجنبية لتكبير احتياطاتها، أو أن تبيع احتياطاتها للبنوك التجارية المحلية عند استنزاف السيولة الداخلية في هذه المعاملات تعتبر تلقائية. (كامل، 2001: ص ص 220-224)

المبحث الثالث: إطار النظري لميزان المدفوعات

المطلب الأول : ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي

من المعلوم أن الدول في العالم تختلف من حيث تطورها الاقتصادي، فنجد منها الدول المتقدمة والدول نامية والدول الأخرى صاعدة... الخ ، وينعكس هذا التطوّر في كل مرحلة من مراحل على حالة ميزان المدفوعات من خلال حساب المعاملات الجارية وخاصة الميزان التجاري وبقية البنود، حيث كل مرحلة توافقها حالة أو وضعية لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

المرحلة الأولى: الدولة المدينة الحديثة العهد بالاقتراض:

حيث تعتبر الحالة المميزة للدول النامية، خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الإنتاجية، وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الاستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات. كذلك خدمات الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض ،مما يؤدي إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج – وهي حالة الجزائر حيث 25% إلى 30 % من الاستثمارات مغطاة بالتمويل الأجنبي. – وهذا ما يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل يحقق معه فائض في حساب رأس المال. هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطوّر الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطوّر الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

المرحلة الثانية: الدول المقترضة ذات الفائض:

نجد أن هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية نتيجة للتوسيع الاقتصادي في المرحلة الاولى ، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها ،مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع ،وحتى تسديد جزء من الفوائد وأرباح رؤوس الأموال التي إقترضتها، أما الجزء الباقي ،فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بها. في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات ،أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين. وبقاء حساب رأس المال فائضا مع بقاء الاقتصاد مدينا للخارج وفي حالة اقتراض. (أحمد، 2002: ص119) . لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: الدولة المدينة دون اقتراض:

وهي تكملة للمرحلة السابقة ،حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو اعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج ،نتيجة التسديد.

المرحلة الرابعة، الدول المقرضة حديثا:

وفي هذه المرحلة يكتمل النمو الاقتصادي للدول ،حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج ،مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز،وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الاستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض.

المرحلة الخامسة: مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:

نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الاستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال.

المرحلة السادسة : الدول المقترضة المتقدمة اقتصاديا:

نتيجة للتطور الاقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارا ، وتزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في دخل الاستثمارات غير كاف للتغطية، فتتوجه الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

وهكذا يمكن القول أن حركة ميزان المدفوعات العجز والفائض، مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي للدولة، لكن مع ذكر أن هذه المراحل ما هي إلا اتجاه عام، ولا يعتبر مسلكًا حتميا لأي تطور اقتصادي للدول.

بالإضافة إلى معرفة درجة النمو الاقتصادي للدولة، يمكن من خلال ميزان مدفوعاتها استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتعاملات الخارجية لها.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تتجلى لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، فإذا تناولت الدراسة بيانات الميزان في لحظة معينة حاضرة أو سابقة يمكن استخلاص المؤشرات والدلالات الاقتصادية التي تمكن من التعرف على: (زينب، 2008: ص103)

-القوة المحددة لسعر الصرف في لحظة معينة من خلال ظروف طلب و عرض العملات الأجنبية.

-مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على توفير احتياجات الدولة من سلع إنتاجية و سلع الاستهلاك الضرورية.

-الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول الأخرى وما يرتبط بالسياسة الاقتصادية الدولية.

-أما دراسة ميزان المدفوعات الدولية عبر فترات مقارنة بتسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، في حد ذاتها يعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية :(عرفان، 2002: ص115)

- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ
- إن ميزان المدفوعات يظهر ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.
- يشكل ميزا ن المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرا في أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدول، و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر. وتمكنه من متابعة تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني

من المعروف أن ميزان المدفوعات يؤثر و يتأثر بمجموعة من المتغيرات، والتي يظهر تأثيرها بصفة مباشرة على وضعيته، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

1-معدلات التضخم:

إن حرية التجارة والإنفتاح على الاقتصاد العالمي تسمح بإحلال المناقسة الأجنبية، التي تسمح للدولة التي

تعاني من التضخم الذي يؤدي إلي ارتفاع الأسعار المحلية فتصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية ، فيتأثر ميزان مدفوعاتها بإنخفاض الصادرات و إرتفاع الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، كما يمكن أن تؤدي زيادة واردات الدولة من سلع وخدمات أجنبية منخفضة السعر، إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات المحلية في ظل المنافسة، مما يخفض من معدلات التضخم مقارنة مع حالة عدم وجود واردات.وفي حالة الواردات مرتفعة السعر تؤدي إلى حد ما، إلى استبدالها بالإنتاج والعمالة المحلية وبالتالي إرتفاع الطلب على المنتوج المحلي وإشتداد الأسعار في نهاية المطاف وهو الأمر الذي

يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على رصيد الحساب الجاري وهو ما يؤثر سلبا على مى ا زن المدفوعات.

2- ميزان المدفوعات والناتج المحلي:

تؤثر حالة أو وضعية الحساب الجاري بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، فالرصيد الموجب للحساب الجاري يساهم في زيادة الناتج المحلي والعكس صحيح،كما أن نمو الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة كل من الدخل والاستثمار الرأسمالي، والزيادة في الدخل تقود إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يوجه جزء منه إلى زيادة الواردات، وبالتالي التأثير على رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على وضعية ميزان المدفوعات.

3-ميزان المدفوعات ومعدلات الفائدة:

تؤثر معدلات الفائدة على ميزا ن المدفوعات تأثيرا مباشرا من خلال حساب رأ س المال، فمعدلات الفائدة المنخفضة نسبيا ،مقارنة مع معدلات الفائدة للدول الأخرى، تعمل على تحفيز عملية انتقال وحركة رؤوس الأموال (التدفقات الخارجية) باتجاه الدول الأخرى بالعملات الأجنبية، أين تتوفر معدلات الفائدة المرتفعة نسبيا ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوي العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين. والعكس صحيح، حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة في الدولة مقارنة بما هو عليه في الخارج تساعد على جذب رؤوس أموال خارجية إلى الدولة (تدفقات داخلة) بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع.

4-سعر الصرف:

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفا ع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين (بسام، 2003: صص64-65)، يمكن توضيح العلاقة بين أسعار الصرف وميزا ن المدفوعات بالمعادلة المبسطة على النحو التالي: (عدنان، 2012: ص68)

$$BOP = FXB + (FI-FO) + (CI-CO) + (X-M)$$

BOP: رصيد ميزان المدفوعات

CI : تدفقات رأسمالية داخلة

FXB : الإحتياطات النقدية الرسمية

CI : تدفقات رأسمالية خارجة

X : الصادرات

FI : التدفقات المالية الداخلة

M :الواردات FO : التدفقات المالية الخارجة

يعمل أثر عدم التوازن، وبصورة مختلفة ووفق نظام سعر الصرف المعتمد من قبل الدولة، فإذا كانت

تتبع نظام الصرف الثابت، فإنها تتدخل مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، عن طريق بيع أو شراء الاحتياطات الرسمية، أما إذا كانت تنتهج نظام الصرف المعوم فإن السلطة النقدية لا تمتلك السلطة أو المسؤولية للتحكم في سعر الصر ، مما يجعله يتبدل ويتغير بشكل ألي أو تلقائي في الاتجاه الضروري الذي يجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن عام.

خلاصة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الادارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية ،وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ،حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية ،ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارج ، ويحدث الاختلال الاقتصاد في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة ،حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما بعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

الفصل الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والتونسي والصعوبات التي واجهها " دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وتونس من 2011 الى 2020"

تمهيد:

لقد مر كل من الاقتصاد الجزائري والتونسي بمختلف المراحل الحساسة في الفترة من 2011 الى 2020 التي كان لها تأثير كبير عل الدولتين من تحديات وصعاب أثرت عل الاقتصادين والشعب بصفة عامة الى مختلف التطورات التي ساهمت الحكومتين في تطبيقها لمحاولة حل الصعاب التي عانت منها والخروج منها.

المبحث الأول: الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري والتونسي

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر

لقد مرت كل من الدولتين بمختلف المراحل والصعوبات التي كان لها تأثير كبير عل الاقتصاد الخاص بكل دولة بحد ذاتها ولمواجهة هاته الصعوبات حاولت كلتا الدولتين النهوض مجددا من خلال القيام بمختلف الاصلاحات الاقتصادية التي احدثت تغييرا جوهريا في البنية الاقتصادية لكل بلد.

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر

- **الظروف التي تغذّي السخط:**

يضمر الجزائريون العديد من المظالم التي كانت السبب لحدوث الاضطرابات بين سكان الدول المجاورة. ومن أهمها الشكوى من النظام الفاسد وغير الشفاف وتنامي أعداد الشباب الساخطين والعاطلين عن العمل على نحو غير متناسب بين السكان.

حيث كان الفساد المتوطن والمحسوبية السببان الرئيسان في اندلاع الانتفاضات العربية. ففي كل مظاهرة جرت في المنطقة، ردّد المتظاهرون شعارات مكافحة الفساد واستنكروا الامتيازات غير العادلة التي تحصل عليها زمرة صغيرة من كبار المسؤولين ومن يرتبطون بهم في قطاع الأعمال على حساب المواطنين العاديين.

لاشك أن الفساد عامل مهم ومؤثّر في الجزائر. ففي مؤشر مدركات الفساد للعام 2012 الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، والذي يصنّف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام حلّت الجزائر في المرتبة 105 من بين 176 بلداً في جميع أنحاء العالم، وفي المرتبة الثانية عشرة من بين سبعة عشر بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت الجزائر صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العام 2004، لكن مع بعض التحفّظات، واعتمدت قانوناً للوقاية من الفساد في العام 2006، وفي العام نفسه، أنشأت اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الفساد. ومع ذلك، لم يعيّن الرئيس الجزائري أعضاء اللجنة السبعة حتى العام 2010، وهي لم تحقّق أي نتائج حتى الآن.(مروان وآخرون، 2016) والواقع أن معظم هذه الالتزامات في مجال مكافحة الفساد كانت فارغة بشكل جوهري.

تعاني الجزائر من "الفساد الكبير" الذي يسيء فيه القادة في المستويات العليا من الحكم، مثل كبار الموظفين العموميين والإدارة العليا في المؤسسات المملوكة للدولة، استخدام سلطتهم كي يستفيدوا على حساب الجمهور. وهي تواجه أيضاً "الفساد الصغير"، أو إساءة الاستعمال اليومية للسلطة من جانب البيروقراطيين في الإدارة المركزية والسلطات المحلية على حد سواء.

ويتجلّى الفساد الكبير من خلال منح عقود الأشغال العامة على أساس المحسوبية. وتحفل وسائل الإعلام الجزائرية بالاتّهامات عن قيام الشركات الأجنبية بدفع رشاوى ضخمة إلى شخصيات سياسية وموظفين من ذوي المراكز الرفيعة لضمان الحصول على العقود. كان هذا هو الحال في مشروع بناء الطريق السريع "شرق – غرب" الذي يربط بين شرق وغرب البلاد، وهو مشروع بكلفة 12 مليار دولار لبناء طريق سريع بست حارات يمتد على مسافة 755 كيلومتر في جميع أنحاء البلاد. ويعدّ هذا المشروع واحداً من أكبر مشروعات البنية التحتية التي تنفّذها الجزائر، حيث كشف المحققون عن وجود نظام رشاوى وعمولات غير قانونية يشمل الأجهزة الأمنية في البلاد وكبار المسؤولين في وزارة الأشغال العامة.

- **بطالة الشباب والتهميش:**

كما يواجه النظام تحدّيات خطيرة في شكل نموّ سكاني سريع وزيادة في عدد العاطلين عن العمل من الشباب، وفي حال استمرار مظالم هؤلاء الجزائريين الشباب العاطلين عن العمل من دون علاج، فإنها قد تصبح مصدراً لاضطرابات محتملة خطيرة.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، نجحت الدول العربية في خفض معدّلات وفيات الرضّع، لكنها حافظت على معدّلات خصوبة مرتفعة. وكانت النتيجة هي كثرة أعداد الشباب، حيث يشكّل الأطفال والشباب الآن نسبة كبيرة من السكان. وبما أن معظم الشباب الذين يدخلون سوق العمل لايمكنهم العثور على وظائف، فإن مشاعر الإحباط وانعدام الثقة بالقيادة السياسية تزداد عندهم. وقد لعب هذا النوع من السخط من جانب الشباب دوراً هاما في تأجيج الصحوة العربية.

في العام 2012 أشارت التقديرات إلى أن مجموع السكان في الجزائر يصل إلى 37 مليون نسمة، مقارنة مع 18.8 مليوناً في العام 1980. ونظراً لمتوسط معدّل النمو السكاني السريع – 1.5% سنويا مقارنة مع 1.2% في المغرب و1.08% في تونس – فإن عدد سكان الجزائر سيتجاوز 40 مليون نسمة بحلول العام 2020، حيث سيشكّل من هم أقل من 34 عاماً من العمر 68% من إجمالي السكان. (Laryssa 2016)

كما أصبح السكان في الجزائر أكثر تعليماً، حيث يبلغ متوسط سنوات الدراسة الآن سبع سنوات مقارنة بأقل من سنتين في العام 1980، (مهى، 2016) وأكثر تمديناً، حيث تعيش نسبة 72% من الجزائريين في المدن مقارنة مع 44% في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم. وتزيد هذه العوامل من حجم التوقعات بالحصول على فرص العمل والسكن اللائق، ويمكن أن تؤدّي إلى موجة

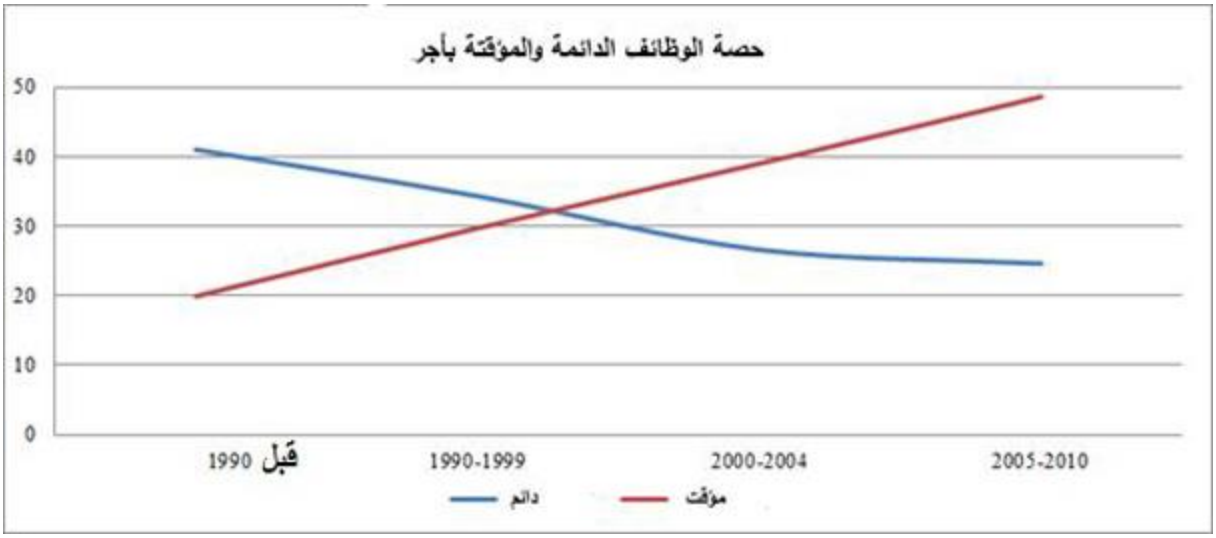

واسعة من السخط قد تسهم في حدوث اضطرابات اجتماعية .

ثمّة ظاهرتان توضّحان انعدام إيمان الشباب الشديد بمستقبل البلاد: التضحية بالنفس والهجرة السرّية، تفهم مسألة التضحية بالنفس في الجزائر إلى حدّ بعيد بوصفها ردّ فعل على "الحقرة"، أي الإهانة في اللهجة الجزائرية، وإقصاء سكان البلاد من الحياة السياسية والاقتصادية من جانب القلّة المحظوظة. ولاتوجد أرقام دقيقة عن حالات التضحية بالنفس في الجزائر. ومع ذلك، تشير تقارير متفرّقة إلى أكثر من اثنتي عشرة حالة منذ بداية العام 2011.

- **احتدام التوتّر:**

الجزائر لديها كل العوامل التي تضافرت لتأجيج الثورات الهائلة في دول الجوار، والتي لا يزال العديد منها مستمرّاً في أجزاء من العالم العربي حتى يومنا هذا. ومع ذلك، لم تندلع أي انتفاضة جزائرية مستدامة .

اندلعت الاحتجاجات في الجزائر في كانون الثاني/يناير 2011، في الوقت نفسه تقريباً الذي اندلعت فيه في تونس ومصر. لكن ردّ الحكومة كان سريعاً وأكثر فعّالية، في المدى القريب على الأقلّ، من ردّ الحكومات في البلدان المجاورة.

كان القرار الذي أصدرته الحكومة في شباط/فبراير 2011 والقاضي بإلغاء حالة الطوارئ يهدف إلى اعادة الهدوء وإظهار استعدادها للإصلاح. لكن وجود الشرطة في الشوارع ظل على حاله إلى حدّ كبير، واستمرّ الحظر المفروض على تنظيم المسيرات الاحتجاجية في العاصمة.

تمّ في أيار/مايو 2011 إطلاق لجنة وطنية للإصلاح السياسي، (مرزان وآخرون، 2016) لكن تأثيرها لا يكاد يذكر. فقد اجتمعت اللجنة مع أكثر من 200 من رجال الدولة وأعضاء في الأحزاب السياسية وقادة من منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فقد اقتصرت المشاركة على المقرّبين من النظام الذين لايتمتّعون بقدر كبير من المصداقية وقاطع بعض المسؤولين البارزين السابقين والقادة السياسيين من أحزاب المعارضة الإسلامية والعلمانية واليسارية عملية التشاور، وانتقدها المتظاهرون والمعارضون لأنها لم تكن جامعة. (Webdo, 2015)

وبالرغم من الآمال المبكرّة التي كانت توحي بأن النظام قد يكون جادّاً في تعامله مع قضية الإصلاح السياسي، سرعان ما خلص معظم نشطاء المعارضة إلى أن العملية تهدف إلى كسب الوقت وتنفيذ إصلاحات شكلية فقط، في حين بقيت العناصر الرئيسة للحكم الاستبدادي. ولكن، ورغم خيبة الأمل الواسعة، لم تحدث أي انتفاضة.

- **نقاط الضعف الاقتصادية الهيكلية:**

تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، حيث تقدّر الاحتياطيات النفطية المؤكّدة بحوالي 12.2 مليار برميل. وهي تأتي بعد ليبيا ونيجيريا اللتان تمتلكان 47.1 و 37.2 مليار برميل على التوالي. ومع ذلك، انخفض حجم إنتاج النفط والغاز في الجزائر بنسبة 20 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية إلى حدّ كبير بسبب شروط التعاقد غير الجذابة التي تفرضها الحكومة على الشركات الأجنبية، كجزء من محاولة الجزائر للاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على مواردها. ونظراً إلى الدور الحاسم الذي تلعبه إيرادات النفط والغاز في الاستقرار السياسي للنظام، فقد أحجمت الحكومة الجزائرية عن اتّخاذ خطوات من شأنها المساعدة في تحديث هذا القطاع من خلال فتحه أمام الاستثمار الخارجي لأن من شأن هذه السياسة أن تحدّ من السيطرة المباشرة للحكومة.

في كانون الثاني/يناير 2013، قدّم البرلمان الجزائري عدداً من التعديلات على الإطار القانوني القائم الذي ينظّم صناعة النفط والغاز في البلاد. لاتغيّر التعديلات البند الذي يحدّد مشاركة الشركات النفطية العالمية بنسبة 49 في المئة من المشاريع المشتركة مع سوناطراك، وهي لاتتعلّق بالضرائب غير المتوقّعة على الأرباح. وهذا يجعل الجزائر، جنباً إلى جنب مع الأنظمة الأخرى الخاصة بالاستثمار وعدم الاستقرار التنظيمي العام وتفشّي الفساد على نطاق واسع في البلاد، مكاناً غير جذّاب لممارسة الأعمال التجارية، وقد تزايدت المخاوف الأمنية مع أزمة الرهائن الأخيرة في حقل غاز "عين أميناس" في جنوب البلاد، والتي من المتوقع أن تتسبّب بمزيد من الضرر لجاذبية الجزائر.

على الرغم من سوقها الذي يضم 37 مليون مستهلك، فإن ضعف البيئة التجارية الجزائرية وعدم استقرار القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار يجعلها إلى حدّ ما غير جذابة للمستثمرين الأجانب. إذ تعاني معظم الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم من حواجز الدخول ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدم من البنوك، والبيئة القانونية العدائية أمام المنافسة. ونتيجة لذلك، يتم ثني المستثمرين المحليين والأجانب عن إطلاق المشاريع الصناعية والخدمات التي يمكن أن تعزّز الاقتصاد الجزائري وتحسّن قدرته التنافسية. ووفقاً لتقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2012، الذي يصنّف الدول على أساس سهولة القيام بالأعمال معها، تحتل الجزائر المرتبة 148 من 183 دولة – خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –37 وتفشل في تحقيق أي تقدم.

بيئة الاعمال غير الجذابة هذه أدت الى عرقلة النمو الاقتصادي في البلاد. ورغم أن حجم الاستثمار العام بلغ أكثر من ضعفي نظيره في الدول المجاورة مثل المغرب وتونس على مدى السنوات الست الماضية، لم تحقق الجزائر المستوى نفسه من النمو الاقتصادي الذي حققه جيرانها. في الواقع، وبالمقارنة مع عينة من الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، تظهر الجزائر بوصفها نموذجاً معزولاً وناشزاً حيث تجمع بين مستوى مرتفع من الإنفاق العام بشكل غير طبيعي ونمو اقتصادي متواضع (انظر الشكل7).

- **الإصلاحات السياسية والإدارية :**

رغم أن البرلمان وافق على قوانين تهدف إلى تعديل عدد من جوانب العملية السياسية في الجزائر في أوائل العام 2012، (Charles, 2015) (فقد أخفقت تلك القوانين في انطلاق عملية تحوّل ديموقراطي حقيقية . (تشارلز، 2016) سمحت هذه القوانين بقيام أحزاب سياسية جديدة، وزادت عدد مقاعد البرلمان الجزائري، وحدّدت حصة المرأة فيه . (Mohamed , 2011) لكن هذه الخطوات، ورغم النوايا الإيجابية التي تقف وراءها، فشلت في إحداث تحوّل ذي جدوى في العملية السياسية.

لاتزال جبهة التحرير الوطني الجزائرية تهيمن على الحياة السياسية، ولاتزال مشاعر انعدام الثقة مرتفعة للغاية بين شرائح واسعة من السكان. وقد تم إطلاق وعود بإجراء إصلاحات أخرى، مثل الإصلاحات الدستورية الأكثر هيكلية التي تحدّ من عدد المرات التي يسمح فيها بتولي منصب الرئاسة أو زيادة صلاحيات رئيس الوزراء الذي ينتخبه البرلمان بدلاً من أن يكون معيَّناً لكنها لم تنفَّذ بعد. علاوة على ذلك، لم يتم وضع أي من هذه الإصلاحات بالتشاور مع مجموعة مختارة وشاملة من الجزائريين.

تهمل القوانين الجديدة أيضاً جوانب رئيسة وحسّاسة مثل دور الأجهزة الأمنية في الشؤون السياسية، والرقابة المدنية الحقيقية على الميزانيات والأنشطة العسكرية، والإشراف المستقلّ على عائدات النفط.

سيتطلّب الانتقال نحو جزائر أكثر عدالة وشمولاً وجود مجتمع مدني ملتزم، بما في ذلك وسائل إعلام مهنيّة ومستقلة، يمكنها إيصال أصوات الفئات الاجتماعية المختلفة، وتوفير قدر من الرقابة العامة، والدعوة إلى التغيير.

- **لعنة الموارد:**

يُعزى الامتعاض الشعبي الواسع النطاق الذي يجتاح الجزائر جزئياً إلى أوجه عدم المساواة المتعدّدة الأبعاد والمصاعب الاقتصادية. فقد فاقمت تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجدّ وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها، مترافقة بالانخفاض في أسعار النفط في العام 2020، مكامنَ الخلل في الاقتصاد الجزائري، إذ يعاني الاقتصاد عدّة مسائل بنيوية ترتبط بسوء إدارة الريوع المتراكمة في العقد الأوّل من القرن وبيئة أعمال غير مؤاتية يطغى عليها الجيش وقطاع خاص مقيّد. والأهم أنّ الاقتصاد شديدُ الاعتماد على الغاز والنفط، اللذَين يتأثّران بتقلّبات الأسعار.

وبالفعل، استأثرت ريوع الغاز والنفط بنسبة 19 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الجزائري للعام 2018 و40 في المئة من الموازنة الحكومية للعام 2018، فيما استأثرت صادرات النفط بنسبة 94 في المئة من صادرات البضائع في العام 2017. ونظراً إلى الضغوط المفروضة مؤخّراً على الموازنة الوطنية، من المتوقّع أنّه ينبغي على شركة سوناطراك، وهي شركة الغاز والنفط الجزائرية المملوكة من الدولة (وتسيطر على أكثر من 75 في المئة من إنتاج الهيدروكربون الإجمالي)، أن تحدّد سعر برميل النفط عند 118,20 دولار في العام 2020 و 135,20 دولار في العام 2021 للوصول إلى نقطة التعادل المالي، بيد أنّ الجزائر ما زالت تُراكِم عجزاً مالياً ضخماً من المتوقّع أن يصل إلى 16,5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2020 و14,8 في المئة في العام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون. وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرَين الأوّلين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثّفة بنسبة 27 في المئة على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26 في المئة. علاوة على ذلك، أثّر فيروس كورونا المستجدّ بشدّة في بعض أهمّ الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتّى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي.

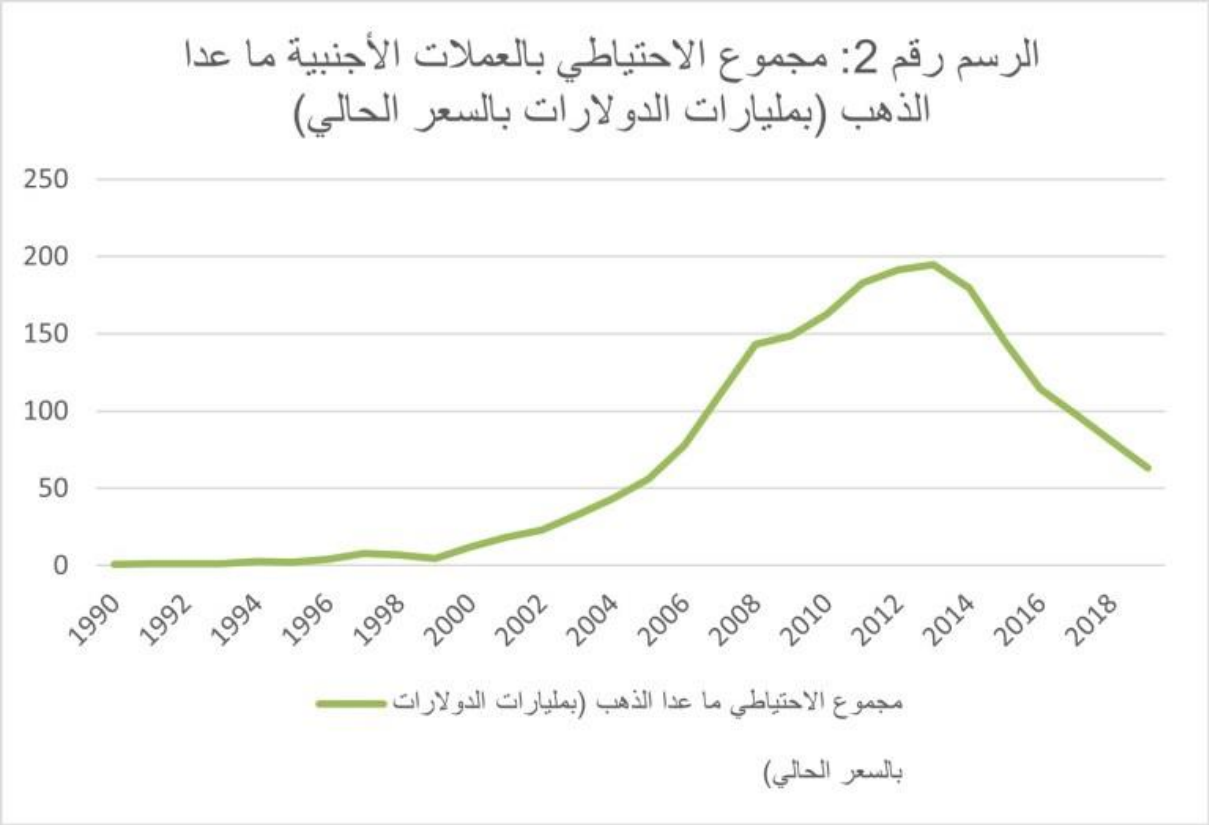

وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقّع أن تبقى ما دون 45 دولاراً طوال سنة 2021. علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يؤدّي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقروناً بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر. ومن المتوقّع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020، متابعاً بذلك المنحى الانحداري الذي اتّخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار (راجع الرسم 2). وبالإجمال، وتبعاً لأحدث توقّعات صندوق النقد الدولي، من المتوقّع أن يتقلّص الاقتصاد بنسبة 5,5 في المئة في العام 2020.

- **عدم مساواة مستمرّ:**

أرغم هذا التراجع في العائدات الدولةَ على إعادة النظر في سياستها المالية. ففي مايو 2020، أعلنت عن تخفيض نسبته 50 في المئة في الإنفاق العام وتأجيل عدّة مشاريع اقتصادية واجتماعية كانت قد وعدت بها. وقد تُسبِّب خطوات كهذه امتعاضاً أكبر في صفوف الحراك، الذي يطالب بإصلاحات على مستوى القاعدة تقضي على الفساد وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية.

وبالفعل، تعاني الجزائر تفاوتات متعدّدة المستويات، بما فيها تفاوتات جنسانية ومناطقية (بين المدن والأرياف) وتفاوتات في فئات الدخل. فعلى مدى العقد المنصرم، ثبت معدّل البطالة الإجمالي

للذكور عند نسبة 10 في المئة ونسبة البطالة للشباب الذكور عند 26 في المئة. أما لدى النساء، ولا سيّما الشابّات، استمرّت البطالة بالازدياد، ممّا وسّع الفجوة الجنسانية (راجع الرسمتين 3و4)

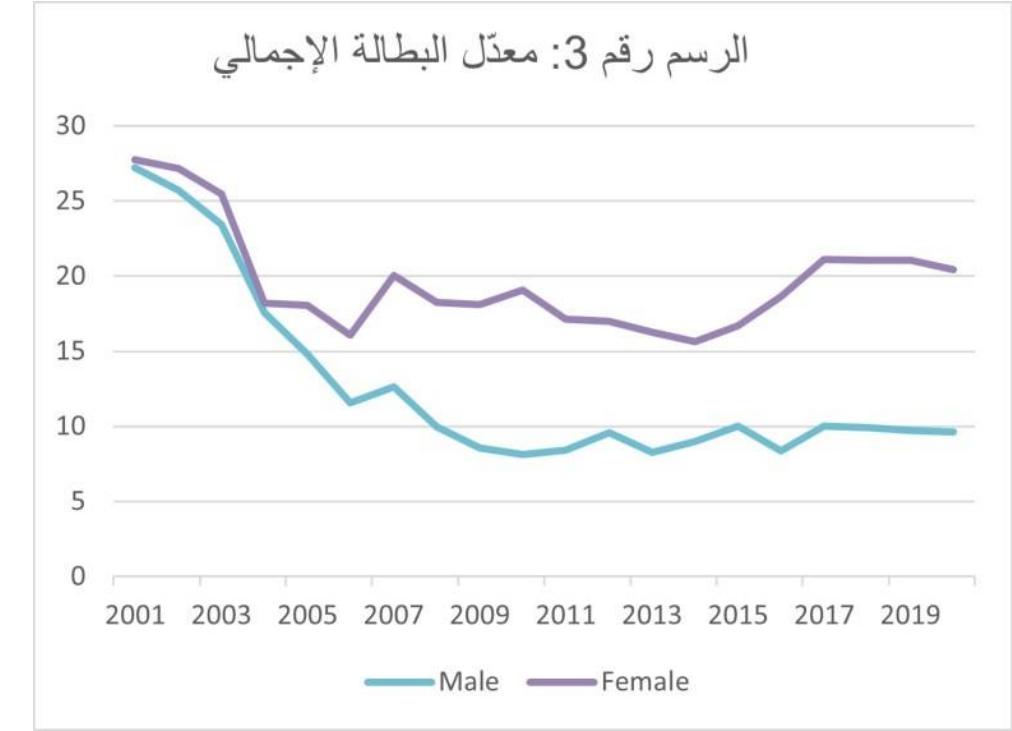

بالتالي، بات للجزائريات اللواتي يرغبن في الانخراط في سوق العمل فرصٌ متضائلة أكثر فأكثر للعثور على عمل مقارنة بنظرائهنّ الذكور.

- **الحراك الشعبي:**

تعدّدت التحليلات السياسية حول توصيف "الحراك الشعبي" في الجزائر، الذي انطلق في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) الماضي ، بين من يعدّه موجة جديدة، أو امتداداً لموجات "الربيع العربي"، وبين من يعتقد أنّه شكل جديد ومستقل عمّا حدث في الدول العربية، في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، والذي خلّف تداعيات كبيرة، أدت في بعض الحالات إلى ذوبان الأنظمة السياسية والإدارية، وقادت نحو اقتتال أهلي، وشرعت الباب واسعاً للانزلاق نحو الفوضى والإرهاب، فيما نجحت بعض التجارب في بناء أنظمة جديدة على أنقاض النظام الذي ثار عليه الشعب .
(المصدر بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي).

- **كوفيد 19:**

أثرت جائحة فيروس كورونا على الجزائريين بشدة، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة ويعاني بالفعل من سنوات من انخفاض أسعار النفط والقيود على الاستثمار المحلي والأجنبي، وفقا لصحيفة" فايننشال تايمز."

قبل الوباء، كان ما يقرب من ثلث الشباب الجزائري عاطلين عن العمل وكان الكثيرون يأملون في التغيير بعد الاحتجاجات الضخمة التي أدت إلى استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 2019.

لكن في ظل الاقتصاد غير المتنوع، الذي يعتمد فقط على صادرات النفط والغاز واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية، قد تواجه الجزائر قريبًا كارثة اقتصادية، كما يحذر محللون. ولمعادلة ميزانيتها، قال البنك إن الجزائر بحاجة إلى سعر نفط يبلغ 169.6 دولارًا للبرميل، أي أكثر من ضعف السعر الحالي البالغ 72 دولارًا. ومع ذلك، يقول محللون إنه لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يخطط بها النظام لاستباق كارثة اقتصادية محتملة.

حتى في الوقت الذي أدى فيه انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على تقديم المنح وخلق فرص العمل لسكانها الذين يغلب عليهم الشباب، فقد فشل صناع القرار العسكري في الجزائر، أو مقررو القرار كما يُعرفون، في تنويع الاقتصاد .

بدلاً من ذلك، كانت الحكومات المتعاقبة تحرق احتياطيات العملات الأجنبية، التي انخفضت من 200 مليار دولار في عام 2014 إلى 47 مليار دولار في عام 2020.

بالفعل، أدى ارتفاع الأسعار إلى مطالبات متكررة لزيادة الرواتب وإضرابات من قبل قطاعات مختلفة من المجتمع. قد تضيق السلطات الخناق على المعارضة لكنها تدرك جيدًا أن الظروف المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم .(صحيفة الحرة، 2021)

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس

- **ثورة الأحرار التونسية :**

في يوم الجمعة 17 ديسمبر من عام 2010 قام شاب تونسي يُدعى محمد البوعزيزي وهو من العاطلين عن العمل بإضرام النار في نفسه احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بو زيد لعربة يبيع عليها الفاكهة والخضار، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي .وأدى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين مئات من الشبان في منطقة سيدي بوزيد وولاية القصرين مع قوات الأمن يوم السبت 18 ديسمبر 2010 خلال

مظاهرة للتضامن مع البوعزيزي والاحتجاج على ارتفاع نسبة البطالة والتهميش والإقصاء في هذه الولاية الداخلية، وانتهت الاحتجاجات باعتقال عشرات الشبان وتحطيم بعض المنشآت العامة.

وتوسعت دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيانو القصرين وفريانة، حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية، وقد تطورت الأحداث بشكل متسارع وارتقت الاحتجاجات لتأخذ طابع سياسي ومطالبة الشعب بتنحي الرئيس بن علي عن منصبه وبالحريات ومحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد.

- **17ديسمبر 2010**

أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه.

- **18/19من ديسمبر 2010**

مواجهات بين مئات الشبان في منطقة سيدي بوزيد وقوات الأمن وخروج مسيرة حاشدة من شباب واهالي معتمدية منزل بوزيان بداية من يوم 18 ديسمبر 2010 ومصادمات ليلية مع التعزيز الأمني الذي قدم مساء إلى الجهة. وكانت المظاهرة ة الاجتجاجات بالولاية ومنزل بوزيان في البداية للتضامن مع محمد البوعزيزي والاحتجاج على ارتفاع نسب البطالة والتهميش والإقصاء في هذه الولاية الداخلية وكانوا اهالي منزل بوزيان ينادون مع جملة الأسباب المذكورة منادين بإسقاط النظام ومحاسبة الطرابلسية ويسقط التجمع.وانتهت الاحتجاجات باعتقال عشرات الشبان وتحطيم بعض المنشآت العامة في الولاية.

- **21 ديسمبر/كانون الأول**

توسع دائرة الاحتجاجات بولاية سيدي بوزيد لتنتقل الحركة الاحتجاجية من مركز الولاية إلى البلدات والمدن المجاورة كالمكناسي والرقاب وسيدي علي بن عون ومنزل بوزيان حيث خرج السكان في مسيرات حاشدة للمطالبة بالعمل وحقوق المواطنة والمساواة في الفرص والتنمية.

- **24ديسمبر/كانون الأول 2010**

تطور خطير للأحداث بولاية سيدي بوزيد حيث اتخذت الاحتجاجات السلمية شكل انتفاضة شعبية شملت جميع مدن المحافظة، وقامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المسيرة السلمية في مدينة منزل بوزيان مما أسفر عن مقتل الشاب محمد العماري وهو أيضا من حاملي الشهادات العليا العاطلين عن العمل وجرح عدد آخر من المتظاهرين، كما عمدت قوات الأمن إلى اعتقال عدد كبير منهم.

- **25 ديسمبر/كانون الأول 2010**

تجمع المئات من النقابيين والحقوقيين في ساحة محمد علي في تونس العاصمة للتعبير عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد وللاحتجاج على قمع المسيرات الشعبية والاعتقالات واستعمال قوات الأمن للرصاص الحي ضد المحتجين والذي تسبب في سقوط قتيل وعشرات الجرحى.

- **27ديسمبر/كانون الأول 2010**

انتقال الحركات الاحتجاجية إلى مدن ومحافظات تونسية أخرى في تصعيد خطير للأحداث حيث رفع المتظاهرون في مدن تونس وصفاقس والقيروان والقصرين وتالة ومدنين وقفصة شعارات مساندة لأهالي سيدي بوزيد ومنددة بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع البطالة في عدد المدن التونسية والمطالبة بتنمية عادلة. في حين واصلت وسائل الإعلام المحلية والرسمية تجاهل هذه التحركات الاجتماعية التي أخذت تتوسع شيئا فشيئا.

- **28ديسمبر/كانون الأول 2010**

أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية تونس 7، دان فيه " أعمال الشغب" وقال إنها تضر بصورة تونس لدى المستثمرين وتعهد بتطبيق القانون " بكل حزم" ضد المأجورين والمتطرفين."

- **30ديسمبر/كانون الأول 2010**

بن علي يقوم بتعديل وزاري محدود حيث عين سمير العبيدي وزيرا جديدا للاتصال ووزير جديد للشباب والرياضة ووزير جديد للشؤون الدينية. ليبيا ترفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل في ليبيا ومعمر القذافي يأمر بمعاملتهم كمواطنين ليبيين.

- **3جانفي/كانون الثاني 2011**

مواجهات عنيفة في مدينة تالة بين محتجين وقوات الأمن استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الجرحى ومقتل ثلاثة اشخاص في مدينة رأس الجبل بولاية بنزرت.

- **5جانفي/كانون الثاني 2011**

وفاة محمد البوعزيزي الشاب الذي أوقد نار الاحتجاجات الشعبية في تونس متأثرا بجراحه بعد 18 يوما من محاولته الانتحار أمام مقر ولاية سيدي بوزيد. خروج المظاهرات في تالة عن سيطرة قوات الأمن بعد إحراق المتظاهرين لمقر الحزب الحاكم ومبنى للشرطة، وقوات الأمن تستنفر كل إمكانياتها الأمنية لقمع المتظاهرين.

- **6جانفي/كانون الثاني 2011**

السلطات التونسية تعتقل مدونين ومغني راب تونسي على خلفية تعرضهم للنظام التونسي على صفحات الإنترنت والمحامون ينظمون اعتصاما في أروقة المحاكم احتجاجا على الاضطهاد الأمني.

- **8جانفي 2011/كانون الثاني**

مقتل 6 أشخاص في مدينة تالة وشخصين في القصرين في مظاهرات عنيفة عمت منطقة الوسط الغربي للبلاد

- **9جانفي 2011/كانون الثاني**

المظاهرات تصل إلى العاصمة تونس وتتسم بتصاعد العنف خلال الاحتجاجات التي رفعت لأول مرة شعارات ضد الحكومة التونسية. وقوات الأمن تستعمل استعمال الرصاص الحي ضد المحتجين.إضراب 95 بالمائة من المحامين. وسقوط أكثر من 35 قتيلا في مدينتي القصرين وتالة والرقاب حسب مصادر نقابية.

- **10جانفي 2011/كانون الثاني**

خطاب جديد لزين العابدين بن علي لمحاولة تهدئة الأوضاع وتقديم حلول للخروج من الأزمة، ووعود بخلق 300 ألف فرصة عمل جديدة لاحتواء نسب البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات .شريحة واسعة من المواطنين لا ترى خطاب بن علي مقنعا وكافيا لإخماد الاضطرابات، وتعليق الدروس في المدارس والجامعات إلى أجل غير مسمى.

حدثت مظاهرة الساعة الواحدة بعد الزوال في وسط تونس العاصمة في ما يسمى بساحة البساج. أعتبرت أول مظاهرة في الثورة التونسية في العاصمة التونسية التي لم تنظم أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل. حضر المظاهرة بين 100 و200 شخص. قامت قوات الأمن بقمعها.

- **11جانفي/كانون الثاني 2011**

المظاهرات تنتشر في العاصمة تونس وتبلغ الأحياء الشعبية التي تعاني الفقر وسوء التجهيزات كحي الانطلاقة والتضامن وباب الجديد والزهروني ووادي الليل والكرم وحي الزهور والكبارية والسيجومي وباب الجزيرة وقصر السعيد وحلق الوادي مما أدى إلى حرق أغلب نقاط مراكز الشرطة في هذه الجهات من العاصمة. حرق بعض مقرات الحزب الحاكم. والشرطة تفرط في استخدام العنف مما يسفر عن سقوط 35 قتيلا في مدن الوسط والشمال الغربي خلال يومين. وقمع مظاهرة نظمها الفنانون التونسيون أمام المسرح البلدي في العاصمة.

- **12جانفي/كانون الثاني 2011**

زين العابدين بن علي يعزل وزير الداخلية ويعين وزيرا جديدا وقمع قوات الأمن يخلف قتلى في مدن من الجنوب التونسي لأول مرة وفي مدن الوطن القبلي وانتشار الجيش في العاصمة تونس

وأغلب المدن الكبرى. ووزير الداخلية الجديد يفرض حظرا لتجول ليلي في مدن تونس الكبرى ولأجل غير محدد.

- **13جانفي/كانون الثاني 2011**

بن علي يلقي خطابه الثالث الذي قدم فيه تنازلات كثيرة.تصاعدت وتيرة العنف ووصل المتظاهرون إلى مبان حكومية ومراكز حساسة.

- **14جانفي/كانون الثاني 2011**

شهد هذا اليوم المظاهرة الكبرى بشارع الحبيب بورقيبة ضمت أبناء العاصمة وضواحيها وبالتوازي كانت هناك مظاهرات في مدن أخرى. ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر في فرار بن علي عندما هدد المتظاهرين بالذهاب إلى قصر قرطاج الذي يقع بالضاحية الشمالية بالعاصمة ووصول هذه الأخبار إلى القصر الرئاسي أدى إلى هروب بن علي.

- **مغادرة بن علي للبلاد:**

في يوم الجمعة 10 صفر 1432 هـ الموافق 14 جانفي/يناير 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضةٍ حديدية طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية (Webdo, 2015)، حيث وصلت طائرته إلى جدة بالسعودية.

وقد رحب الديوان الملكي السعودي بقدومه وأسرته إلى الأراضي السعودية، وجاء في بيان للديوان الملكي السعودي نشرته وكالة الأنباء السعودية أنه: "انطلاقًا من تقدير حكومة المملكة العربية السعودية للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق وتمنياتها بأن يسود الأمن والاستقرار في هذا الوطن العزيز على الأمتين العربية والإسلامية جمعاء وتأييدها لكل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي الشقيق فقد رحبت حكومة المملكة العربية السعودية بقدوم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأسرته إلى المملكة. وأن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تعلن وقوفها التام إلى جانب الشعب التونسي الشقيق لتأمل . بإذن الله. في تكاتف كافة أبنائه لتجاوز هذه المرحلة الصعبة من تاريخه". (MEMO, 2016)

- **الحكم بعد بن علي:**

بعد مغادرة بن علي إلى السعودية في 14 يناير 2011 أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك استنادًا على الفصل 56 من الدستور التونسي والذي ينص على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه، غير أن المجلس الدستوري أعلن إنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول وإن الرئيس لم يستقل، وبما أن

مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقتوذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا حسب ما نص عليه الدستور. وقد تم في يوم 17 يناير تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي إن الحكومة ستعمل بعيدًا عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، كما أكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم.

وقد أطاح الشعب بهذه الحكومة وقد تم إعادة تشكيلها في 27 جانفي/يناير وقد قدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم 27 فيفري/فبراير استقالته أمام القنوات التلفزية في نقل مباشر وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة وقد شكلها وترأسها في يوم 7 مارس 2011.

في الثاني من سبتمبر/أيلول 2020، أدت الحكومة التونسية الجديدة برئاسة هشام المشيشي اليمين الدستورية، الذي أعلن أن أولوية حكومته هي معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة توازن المالية العامة (من خلال الحوار مع جهات الإقراض) والشروع في إصلاحات لإلغاء الدعم وبرامج دعم المؤسسات المملوكة للدولة. وفي أبريل/نيسان 2021، عرضت الحكومة التونسية على الشركاء الدوليين مسودات لبرامج الإصلاح، لكن مازال يتعين عليها تقديم إستراتيجية شاملة ومفصلة لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية المتجذرة في البلاد، وهو ما يتجلى الآن في ارتفاع غير مسبوق في مستويات عجز الموازنة والدين العام.

وقد تعرضت قدرات البلاد الاقتصادية على الصمود في وجه التحديات بالفعل للاستنزاف بسبب سنوات من التردد على صعيد السياسات العمومية، وتنامي إجراءات الحماية، وذلك حتى قبل تفشي أزمة فيروس كورونا. وكان هناك بالفعل تدهور ملحوظ في مستوى الخدمات العمومية. وبعد محاولة التعديل الحكومي، الذي رفضه رئيس الجمهورية قيس سعيد، يقود رئيس الوزراء حالياً الحكومة من خلال مجلس وزراء يشغل فيه نصف وزرائها أكثر من منصب واحد.

- **اثر الكورونا عل تونس:**

مع اقتراب عام 2020 من نهايته، أصبح تأثير جائحة كورونا أكثر وضوحاً على الاقتصاد التونسي، حيث سجلت تونس تراجعاً أكثر حدة في معدل نموها الاقتصادي بالمقارنة مع معظم البلدان

المماثلة في المنطقة، وذلك حيث دخلت هذه الأزمة في وقت شهد فيه الاقتصاد تباطؤ معدل النمو وتصاعد مستويات المديونية. وانكمش معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 8.8% في عام 2020، وارتفعت البطالة من 15% قبل الجائحة إلى 17.8% بنهاية الربع الأول من 2021، ومازالت تؤثر بوجه خاص على النساء (24.9%) والشباب في الفئة العمرية 15-24 عاماً (40.8%).

- **الفقر والبطالة:**

ومن المتوقع أن يتزايد الفقر والمعاناة، وأن يؤدي ذلك إلى عكس اتجاه التحسّن الذي لوحظ على صعيد الحد من الفقر في السنوات الأخيرة. وأظهرت سلسلة من المقابلات الهاتفية أجراها المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي أن ثمة شواهد على أن الجائحة أدت إلى تغيير العادات الغذائية لدى المواطنين، حيث اضطرت الأسر الأفقر إلى التقليل من كميات الأغذية المُستهلكة أو بدأت في تناول أغذية أقل تفضيلاً. ولمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو تعويض الخسارة في الوظائف، لجأت الأسر إلى السحب من مدخراتها، أو قبول المساعدة المالية الخارجية أو اقتراض المال من الأقارب، وتأجيل سداد أي التزامات مستحقة عليها.

وفي عام 2020، ظل معدل الفقر المدقع – المحسوب باستخدام خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولار للفرد في اليوم – دون 1% في تونس، ولكن التقديرات أشارت إلى أن معدل الفقر وفقاً للخط البالغ 3.2 دولارات للفرد في اليوم قد ارتفع من 2.9% إلى 3.7%. علاوة على ذلك، من المتوقع أيضاً أن ترتفع نسبة السكان "الذين يقفون على حافة" السقوط في براثن الفقر. وباستخدام خط فقر قدره 5.50 دولارات للفرد في اليوم، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء والذين يقفون على حافة السقوط في براثن الفقر من 16.7% إلى 20.1% من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ نحو 11.7 مليون نسمة (البنك الدولي 2021، 2019).

واستمر عجز الحساب الجاري مرتفعاً عند نسبة 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، ولكنه تحسن (من 8.5% في عام 2019) نتيجة لتراجع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. وتساند هذه العوامل حالياً استمرار نمو احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت 8.3 مليارات دولار في يناير/كانون الثاني 2021 (أو ما يعادل 158 يوماً من تغطية الواردات) مقابل 7.4 مليارات دولار في نهاية 2019.

وخلال الأشهر الأولى من عام 2021، انكمش العجز التجاري بنسبة 10%، وزادت صادرات السلع بنسبة 23% وارتفعت الواردات بنسبة 13.7% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وفي الوقت نفسه، انتقل ميزان الخدمات من مستوى إيجابي قدره 523 مليون دينار إلى آخر سلبي قدره 177.5 مليون دينار، مسجلاً انخفاضاً قدره 134%، لكن التحويلات المالية زادت بنسبة 17%،

مما أدى إلى انكماش قدره 6.8% فقط في رصيد الحساب الجاري. وتُعد الاتجاهات السائدة في الأشهر الأولى من هذا العام إيجابية، حيث يسهم ارتفاع الصادرات – لاسيما صادرات الإنتاج الصناعي – في انخفاض احتياجات التمويل الخارجي وتقليل الضغوط على الاحتياطيات. لكن المخاطر الخارجية لا تزال كبيرة.

وفي المقابل، بلغ عجز المالية العامة 10% من إجمالي الناتج المحلي، وتفاقم من جراء انخفاض الإيرادات نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وتدابير تأجيل سداد الضرائب إلى جانب تكاليف برنامج الاستجابة لجائحة كورونا. وارتفعت فاتورة الأجور إلى نحو 17.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، مما أضاف المزيد من الضغوط على الإنفاق، ويشير إلى عدم إحراز تقدم في احتواء فاتورة أجور جهاز الخدمة المدنية. ومن شأن هذه التطورات أن تزيد من مخاطر المديونية، إذ يُتوقع أن يرتفع الدين العمومي من 72% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى 87% في عام 2020، وهو مستوى أعلى بكثير من المعيار القياسي لعبء الديون في اقتصادات الأسواق الصاعدة البالغ 70% من إجمالي الناتج المحلي.

المرجع البنك الدولي في تونس 21-06-2021

وتتسبب هذه الجائحة في آثار سلبية على الأسر التونسية من ناحية الدخل والاستهلاك، خاصة فيما بين الفئات الأشد فقرا التي تأثرت بفقدان الوظائف وزيادة أسعار الغذاء (الشكل 1). وتُعد الأسر الأغنى الأقل تأثرا: ففي الشريحة الخمسية الأكثر ثراء، أكد نصف من استطلعت آراؤهم أنهم لم يتأثروا على الإطلاق.

الشكل 1. نسبة الأسر التي تأثرت بالأحداث بعد الإغلاق، حسب الشرائح الخمسية

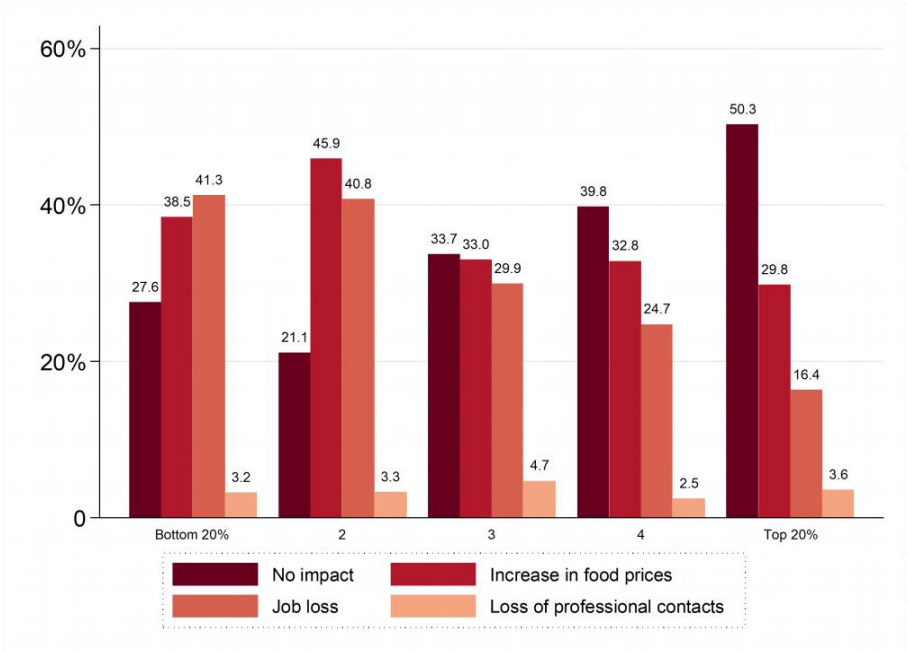

أثناء الإغلاق العام (بدأت تدابير الإغلاق العام الصارمة في 22 مارس/آذار)، تعين على الكثيرين التوقف عن العمل أو العمل فقط لبعض الوقت. ومع هذا، ورغم أنهم يندرجون في أعلى شريحة خمسية، فإن أغلب من تجاوبوا أكدوا أنهم استمروا في الحصول على مرتباتهم كاملة أو على الأقل على جزء منها، أما في أفقر 20% فإن الغالبية لا تحصل على أي دخل على الإطلاق (الشكل 2)

الشكل 2. نسبة العاملين بالأجر الذين يحصلون على مرتبات، حسب الشرائح الخمسية

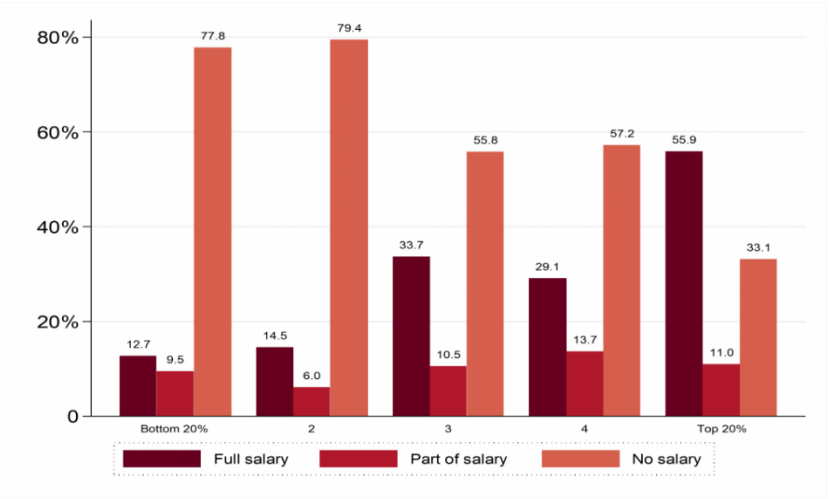

وتضرر أصحاب الأعمال الحرة بشدة. فنحو ثلث المشاريع الأسرية لم تحصل على أي دخل، بينما شهد ثلثها تراجعا في الدخل بالمقارنة بالشهر السابق (الشكل 3)

الشكل 3. التأثير على الدخل الذي تدره المشاريع الأسرية

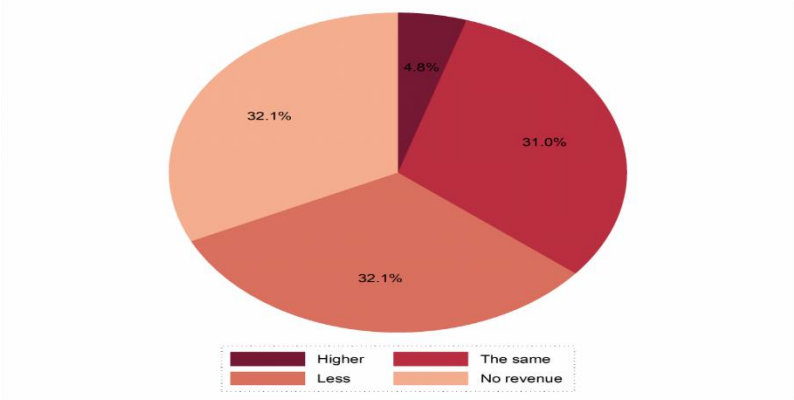

يبدو أن الأزمة الصحية أثرت على توافر منتجات معينة، أبرزها الدقيق، وجريش القمح، وإلى حد أقل، منتجات الرعاية الصحية (الشكل 4). وكانت الأسر في المناطق الريفية الأشد تأثرا بهذا النقص، وإن كانت الأزمة قد طالت جميع الشرائح الخمسية التي شملها المسح. ومع هذا، تتباين شدة التأثر، مع كون الشرائح الخمسية الأدنى، مرة أخرى، هي الأشد تأثرا. وبالمثل، فإن الحصول على المنتجات الصحية هو الأكثر تعقيدا بالنسبة للأسر الأفقر، حيث أن النقص فيها بالنسبة لأدنى شريحة خمسية يعادل مثلي النقص فيها بالنسبة للشريحة الخمسية الأعلى. بيد أن العديد من إمدادات الغذاء، (الخبز، المعجنات، الكُسْكُس، الخضروات، الفاكهة)، ومنتجات التنظيف، بل حتى منتجات الطاقة، لا تزال متاحة على نطاق واسع.

الشكل 4. نسبة الأسر غير القادرة على شراء منتجات أساسية معينة، حسب الشرائح الخمسية

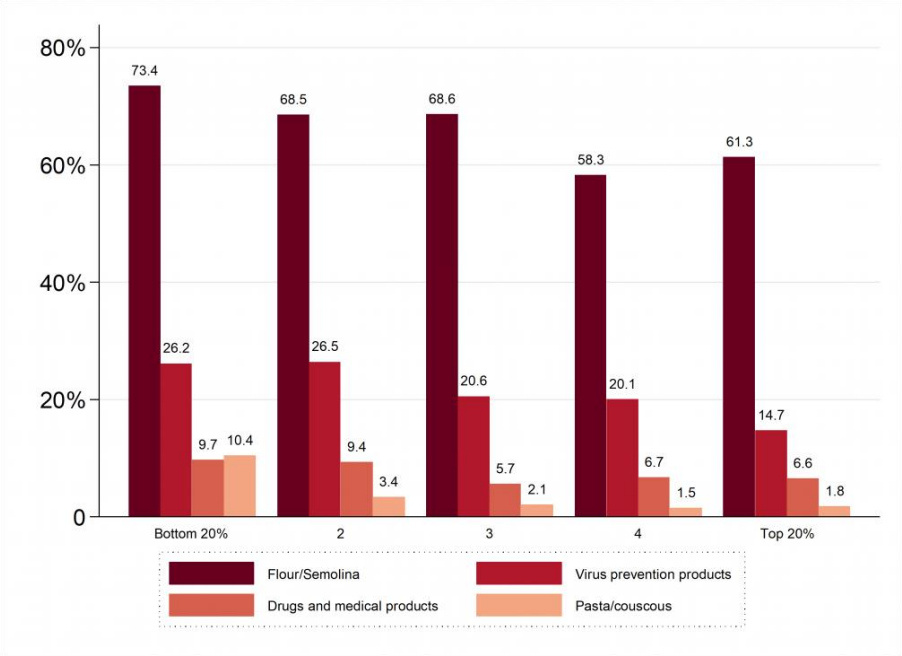

وقد بدأت الجولة الثانية من المقابلات بالفعل، حيث يجري جمع المزيد من المعلومات عن الأمن الغذائي، وعن تداعيات تدابير الإغلاق العام على تعلّم الأطفال ممن هم في سن الدراسة، بما في ذلك تأثير التعلم عن بعد وإشراك الوالدين.

المبحث الثاني: التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والتونسي

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصول الجزائر على استقلالها إلى تحقيق هدف التنمية والنمو وذلك من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية، والتي تهدف إلى

إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

- **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:**

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 .

ولقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هذا البرنامج على استعادة وتعزيز السلم والأمن، وتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد .وبالتالي كان على السلطات العمومية انطلاقا من هذه المكاسب، أن تحدد مسعى موجها لتوطيد بناء جزائر قوية ومزدهرة .وبالتالي يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 ، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي فترة. 2005 -2009

إن الهدف الرئيسي من كل البرامج التنموية السابقة، هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، من خلال الرفع من المستوى المعيشي للسكان، تشجيع الإنتاج المحلي، محاولة الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي، إنعاش الفلاحة، خفض فاتورة الواردات الغذائية والدوائية، إلى غير ذلك من الأهداف الأساسية .وجاء البرنامج الخماسي في نفس الإطار مع ميزة خاصة تتمثل في غلافه المالي الاستثنائي، والذي يقدر ب286 مليار دولار أو ما يمثل 21214 مليار دج، والذي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن (عابد وآخرون، 2015: ص95) .

ولقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي: (تركية، 2015: ص61)

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم (04): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010 - 2014)

الوحدة: مليار دج

المحاور	المبالغ	النسب%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5

تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: المرجع السابق، ص 97.

الشكل رقم (04): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)

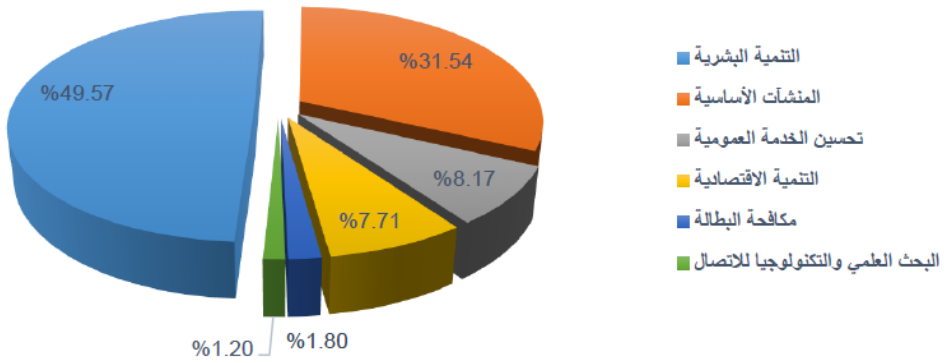

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04) يتضح أن مضمون البرنامج يحتوي على المحاور التالية:

1-دعم التنمية البشرية:

وقد خصص لهذا المحور حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010 – 2014) أي ما يعادل 10122 مليار دج، وذلك كخيار ينبثق أولا من الأهمية التي توليها البلاد لرفاهية سكانها، وثانيا من ضرورة تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية وتعزيز التماسك الوطني المستعاذ على إثر المأساة الوطنية.

حيث خصص هذا البرنامج % 49.5 من موارده المالية لتحسين تنمية الموارد البشرية من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (1000 إكمالية، 850 ثانوية.)

– ما يقارب 600.000 مكان بيداغوجي جامعي، 400.000 غرفة لإيواء الطلبة.
– أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
– أكثر من 1500 هياكل طبية (172 مستشفى، 45 مركبات متخصصة، 377 مستوصف،70 مؤسسة صحية للمعوقين.)
–2 مليون مسكن، 1.2 مليون منهم ستوزع خلال الخطة الخماسية.
– توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
– تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
– أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار الشباب.

2– تطوير المنشآت الأساسية:

خصص البرنامج الخماسي (2010 – 2014)حوالي % 31.5 من موارده الإجمالية بغية تطوير الهياكل القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، في جميع الإدارات والمصالح التابعة للدولة، كما خصص البرنامج الخماسي 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لتهيئة الطرق، والسكك الحديدية، وأكثر من 2800 مليار دج مخصص لقطاع النقل لتحسين النقل الحضري، وإنجاز الترمواي في 14 ولاية، وتحسين هياكل المطارات، بالإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية، وتحسين الخدمة العمومية في الإدارات مثل الجماعات المحلية ومصالح العدالة... إلخ.

3– تحسين الخدمة العمومية:

استفاد هذا المحور من 1666 مليار دج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، لاسيما من أجل إنجاز 04 مقرات للولايات،103 مقرات للدوائر، و 06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن، وكذا أزيد من 330وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة، موجهة خصوصا لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120 مؤسسة عقابية، وكذا تحديث وسائل عمل العدالة.
أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب و 70 هيكل للخزينة و 50 هيكل للجمارك وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي .بينما استفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج، من أجل تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تأهيل

أكثر من250 سوق للبيع بالجملة والتجزئة، أما قطاع العمل فقد تحصل على أكثر من 56 مليار دج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

4- دعم التنمية الاقتصادية :

خصص لهذا المحور 1566 مليار دج موزعة كما يلي:

- أزيد من 1000 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المساحات الغابية والزراعية وكذا دعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

- أزيد من 16 مليار دج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

- حوالي 100 مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دينار مخصصة لمرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 80 مليار دينار موجهة لدعم تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل مساعدات مباشرة أو قروض بنكية ميسرة.

- حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

- حوالي 50 مليار دج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

5- مكافحة البطالة :

رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150 مليار دينار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، في إطار برامج التكوين والتأهيل، و80 مليار دينار لدعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، و 130 مليار دينار موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.

6- البحث العلمي والتكنولوجيا للاتصال :

استفاد هذا المحور من 250 مليار دج، منها 100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي، و 50مليار دينار للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي2010-2014، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي(التنمية البشرية)، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد(التنمية الصناعية)، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي(التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين هما:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة.

– إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

•برنامج التنمية الخماسي الجديد : (2015–2019)

جاء هذا البرنامج في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير الاقتصاد الأخضر وتقليص معدلات البطالة، من أجل دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقارب 262 مليار دولار، على الرغم من تراجع أسعار المحروقات بدء من سنة 2015 ، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط 49.5 دولار بعدما كان يبلغ 96.3 دولار عام 2014 ، لكن طموح الدولة لتحقيق معدل نمو يقارب % 7 جعلها تواصل مسيرتها وضخها للأموال من أجل تنويع وتطوير الاقتصاد وقد تبلورت أهداف هذا البرنامج فيما يلي : (فتيحة، 2019: ص110)

– العمل على تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.

– استحداث مناصب الشغل.

– استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي يقدر ب % 7 مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

– إعطاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

– تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.

– ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.

– تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض.

– عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

– العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي وأجنبي.

ترى الدولة في الخطة الخماسية (2015–2019) وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وخلق فرصا للشغل ودعم النمو الاقتصادي بتنويع الإنتاج والرفع من القيمة المضافة لأنها تشجع على القيام باستثمارات في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر كالفلاحة والصناعة والسياحة وتثمين النفايات، حيث تواصل الحكومة مشاريعها الاستثمارية بإنجاز 04 قطاعات بحرية جديدة و إنجاز موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين، وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران الوطني من

خلال استلام 16 طائرة جديدة....إلخ، وأكدت على تعزيز الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى كما سبق الذكر وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية.

حيث تسعى الجزائر حاليا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة واحتواء لكل شرائح المجتمع، ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن المزيج الجديد من السياسات قصيرة الأجل ينطوي على مخاطر و قد يعوق التوصل إلى هذه الأهداف، فمن المحتمل أن تؤدي السياسات الجديدة إلى تفاقم الاختلالات وزيادة الضغوط التضخمية، ونتيجة لذلك قد لا تصبح البيئة الاقتصادية مساعدة للإصلاحات وتنمية القطاع الخاص، وينبغي أن تركز السياسات التجارية على تشجيع الصادرات بدلا من إخضاع الواردات بحواجز غير جمركية تشويهية.

وأخيرا ومن خلال ما سبق ذكره، نوضح من خلال الشكل التالي المخصصات المالية للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم : (05) البرامج التنموية الاقتصادية الجزائرية للفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دولار

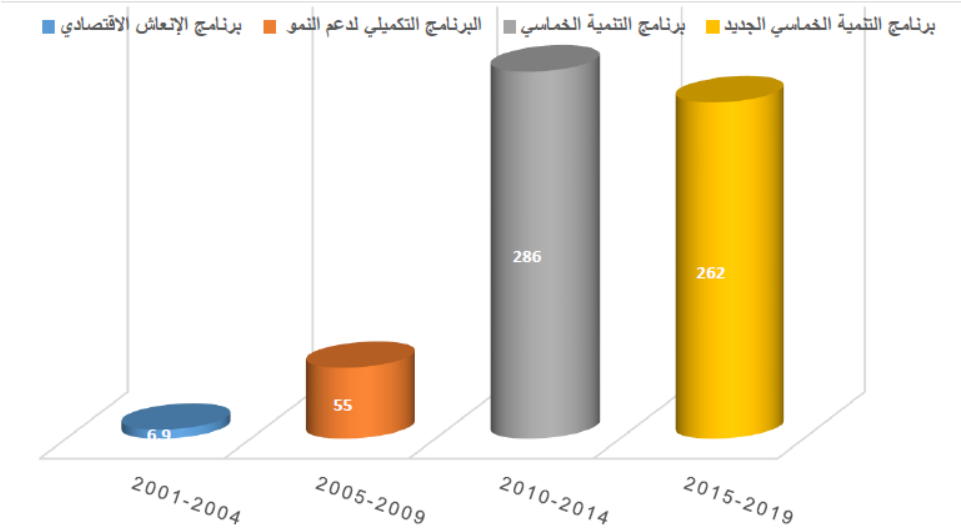

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس

التجربة الانتقالية في تونس بين التراث الدستوري والمسار الثوري

كثير مما تتداوله أدبيات الانتقال الديمقراطي ينطبق على ما يجري في تونس في المرحلة الانتقالية. فعلى إثر انهيار النظام السابق وهروب الرئيس بن علي في الرابع عشر من يناير/كانون الثاني 2011، آل الأمر برمته إلى النخبة السياسية للتداول في شأن ترتيبات المرحلة الانتقالية. ولعل مما سهّل على تلك النخبة أن تلعب دورا حاسما في توجيه دفة الأحداث ورسم خارطة طريق

للمرحلة الانتقالية أمران أساسيان: استمرارية الدولة وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، وقدرة النخبة ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطّرت عملية الانتقال.

في ظل هذه الاستمرارية وفي إطار من التوافق العام الذي طبع علاقة النخبة ببعضها وجعلها تلتقي على القواعد الأساسية للعمل المشترك، نشأت المؤسسات الأولى التي رسمت ملامح المرحلة الانتقالية. وإذا كان التوافق بين مكونات النخبة القادمة حديثا إلى الدولة، رغم اختلاف أيديولوجياتها ومواقعها الاجتماعية وخياراتها السياسية والفكرية، ممكنا بفضل التجربة المشتركة والطويلة في معارضة النظام القديم، فإن توافق تلك النخبة مع بقايا النخبة الخارجة من الحكم إثر الثورة عليه، تطلب قدرا غير يسير من المفاوضات والتفاهمات والتنازلات.

- بناء المؤسسات الانتقالية:

لا يمكن الحديث عن مرحلة الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية دون التطرق إلى الحلقة الأساس التي وضعت معالم طريق تلك المرحلة وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسة، ونقصد "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". لقد مثلت تلك الهيأة، رغم ما اكتنف تكوينها وصلاحياتها ومدى تمثيليتها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية من جدل لم يتوقف طوال فترة عملها، الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، منذ تأسيسها في 18 فبراير/شباط 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه.

لم تنشأ الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من فراغ بل سبقتها ومهدت لها هيئتان سبقتا تكوينها، أولاهما "المجلس الوطني لحماية الثورة" والذي تشكل كليا خارج الأطر الرسمية وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى معارضة بعض مكونات المجلس، وخاصة الأطراف اليسارية المكوّنة لـ"هيئة 14 جانفي" (يناير)، فكرة تشكيل هيئة عليا "رسمية" بصلاحيات شبه مطلقة، ورأوا فيها محاولة للالتفاف على أهداف الثورة وليس خدمة لها. (عزالدين، 2013)

أما الهيئة الثانية التي سبقت نشأتها ولادة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة فهي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي"، وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة الغنوشي بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الثورة وذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. ترأّس اللجنة العليا للإصلاح السياسي أستاذ القانون عياض بن عاشور، قبل أن يتولى لاحقا رئاسة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، وترأّس الخبير القانوني عبد

الفتاح عمر اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، في حين عادت رئاسة اللجنة الوطنية لاستقصاء التجاوزات إلى توفيق بودربالة، الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن لحقوق الإنسان.

من أبرز الأهداف التي سعت لجنة الإصلاح السياسي لتحقيقها تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الانتخابية وقانوني الصحافة والأحزاب وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية. وقد ضمت في عضويتها خبراء وأساتذة في القانون العام والعلوم السياسية من مختلف كليات الجامعة التونسية، إلى جانب عدد من القضاة من سلكيْ القضاء العدلي والقضاء الإداري. وإذا كان إدماج المجلس الوطني لحماية الثورة في الهيئة الوليدة قد أثار اعتراضات بعض مكوناته كما سبق ذكره، فإن اندماج لجنة الإصلاح السياسي في تلك الهيئة جاء بمثابة تطور طبيعي بحكم تماثل وظائفهما واشتراكهما في ذات الرئيس.

جاءت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة إذن لترث ما سبقها من مبادرات تأسيسية وتصبح الهيكل الرئيس لإدارة المرحلة الانتقالية. وقد عُهد برئاستها لأستاذ القانون الدستوري، عياض بن عاشور وضمت في عضويتها، التي شهدت عمليات توسعة متتالية، ممثلين عن 12 حزبا سياسا وعن 18 هيئة وجمعية ومنظمة من منظمات المجتمع المدني على رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة، ونقابة الصحفيين، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية وممثلين عن الجهات وعن عائلات شهداء ثورة 14 يناير/كانون الثاني.

تكمن أهمية هذا الإطار في عدة نواح أهمها تمثيلها للشرعيتين الدستورية والثورية، وصلاحياتها الواسعة، وطبيعتها التأسيسية. فقد جمعت الهيئة في تركيبتها طيفا واسعا من مكونات المجتمع التونسي بأحزابهم السياسية ومنظماتهم المدنية وشخصياتهم الوطنية والعامة، والأهم من ذلك، بمطالبهم الثورية في القطع مع المرحلة السابقة من حيث رموزها وسياساتها ومنظومتها التشريعية. فالحوار المفتوح في كل القضايا، برغم ما كان يعتريه من تشنجات دفعت بعض الأطراف إلى الانسحاب من الهيئة ثم العودة إليها، أسس لثقافة تداولية كانت غائبة على الجميع، ودفع الكل للاعتراف بالكل وتجاوز عقلية الإقصاء المتبادل التي قامت عليها سياسة النظام السابق. من جهة أخرى لم تكن الهيئة تعمل خارج الأطر الدستورية والقانونية القائمة. فقد نشأت بمرسوم رئاسي وعملت كجزء من منظومة انتقالية يرأسها رمزان من رموز النظام السابق على مستوى الحكومة، والأسبق على مستوى رئاسة الدولة.

لقد جمعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بين يديها صلاحيات واسعة ولكنها في الوقت نفسه تحملت مسؤولية تاريخية في نقل البلاد من مرحلة ثورية في غياب شرعية مؤسسية إلى مرحلة

المؤسسات الشرعية التي تستبطن روح الثورة وتسهر على تحقيق أهدافها. جاء في الفصل الثاني من المرسوم المؤسس للهيئة أنها تتعهد "بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي". انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة لها، أصدرت الهيئة خلال الأشهر الثمانية من عملها، عددا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة كان من أبرزها المرسوم عدد 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل/نيسان 2011، والذي نشأت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات.

ورغم الصبغة الاستشارية الواردة في نص المرسوم الذي أنشأها، إلا أن أغلب مقترحات الهيأة تحولت إلى قرارات نافذة ثم إلى واقع تشكل بالتدريج وأسس لسلسلة الإجراءات القانونية والتنظيمية التي أطرت عملية الانتقال وأوصلت البلاد إلى انتخابات المجلس التأسيسي. فإذا كانت الحكومة قد شُغلت بتسيير شؤون الدولة في ما يخص عملها اليومي إلى جانب إدارتها لملفات الاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية، فإن الهيئة قد وضعت الإطار التشريعي العام وأسست لنظام سياسي جديد. لقد نجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، التي أفرزتها هيئة تحقيق أهداف الثورة وأوكلت رئاستها إلى الناشط الحقوقي والرئيس السابق لشبكة المتوسطية لحقوق الإنسان، كمال الجندوبي، في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس، انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي، أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية.

أفرزت الانتخابات التي انتظمت يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 مشهدا سياسيا كان متوقعا في مجمله وإن اختلفت التفاصيل والأوزان. فقد فازت حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، بزعامة راشد الغنوشي، بأغلبية نسبية حازت بموجبها على 90 مقعدا في المجلس التأسيسي الذي يبلغ مجموع مقاعده 217 مقعدا، تلاها في الترتيب حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة منصف المرزوقي بـ30 مقعدا، ثم التكتل من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، بـ21 مقعدا. وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب والمترشحين المستقلين. وإذا كان ثمة من مفاجآت في نتائج الانتخابات فهي فوز كتلة "العريضة الشعبية للحرية والعدالة" برئاسة الهاشمي الحامدي، الذي يعيش في لندن ويدير فضائية المستقلة من هناك، بـ26 مقعدا وحلت بذلك في المرتبة الثالثة في قائمة الفائزين. لقد تقدمت "العريضة" على أحزاب معروفة ولها تاريخها ومؤسساتها مثل الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة التجديد بزعامة أحمد إبراهيم وحزب العمال الشيوعي التونسي بزعامة حمة الهمامي. المفاجأة الثانية وهي مرتبطة بالأولى، تتعلق بما كشفت عنه الانتخابات من انحسار عام لشعبية القوى السياسية ذات التوجه اليساري وعلى رأسها الأحزاب المذكورة أعلاه. ولا يختلف الأمر في ذلك بين الأحزاب الراديكالية والإصلاحية حيث حصل حزب العمال الشيوعي على 3 مقاعد وحصل القطب الحداثي الذي يضم عدة أحزاب أبرزها الحزب

الاشتراكي اليساري وحركة التجديد على 5 مقاعد، بينما اكتفى الحزب الديمقراطي التقدمي بـ17 مقعدا بينما كانت التوقعات تضعه ضمن أكبر المنافسين لحركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية.

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة هائلة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، كما أنقذ التونسيين من متاهات النقاشات السياسية والدستورية العقيمة التي غرقت فيها ثورات الربيع العربي الأخرى وخاصة الثورة المصرية. فقد قامت بموجب هذه الانتخابات أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد غير المجلس ذاته. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور، فإن أولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس للحكومة. ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتا الغنوشي والسبسي. وبذلك دخلت تونس مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية التي لا تزال بقية ثورات الربيع العربي تسعى لتجاوزها.

ما يعزز من حظوظ نجاح التجربة الانتقالية التونسية، بعد الخطوات التي قطعتها ووصلت بها إلى انتخاب المجلس التأسيسي هو تشكيل حكومة ائتلافية ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي: حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى جانب عدد من الشخصيات المستقلة. ورغم ما بين هذه الأحزاب الثلاثة من فوارق أساسية، حيث تنحدر من خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة منها الإسلامي ومنها الليبرالي ومنها الاشتراكي اليساري، فقد تمكنت عبر مفاوضات دامت عدة أسابيع من تشكيل ائتلاف حكومي قطع مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في يناير 2011.

-النموذج التونسي. رؤية مستقبلية:

بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي، تبدو تونس وكأنها قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وأنها في طريقها إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي. فهي تمتلك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي، وقد سلكت إلى ذلك طريقا يبدو إلى حد الآن سليما في خطه العام. فالمسار السياسي الذي بدأ بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي وإقامة المؤسسات الانتقالية سيفضي في غضون أشهر قليلة إلى كتابة دستور جديد للبلاد، وتنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية تطوي صفحة المرحلة الانتقالية وتنقل تونس إلى وضع جديد تتغير فيه قواعد اللعبة السياسية عما كانت

عليه منذ أن استقلت وأرخت زمامها إلى حزب واحد استبد بها وهيمن على مقدراتها وعمل على تدميرها تحت عناوين ومسميات مختلفة. (عز الدين، 2015)

يمكن القول إن تونس حققت تقدّماً ملموساً. فدستور 2014 يُعتبر بحق ميثاقاً تقدمياً يُنافح لتأسيس نظام حوكمة تعددي، وشامل للجميع، وقابل للمساءلة، وعادل، على قاعدة الضوابط والموازين.

أكثر من ذلك، كانت عملية صياغة الدستور نفسها، وفق تعبير أحد الباحثين2، نموذجاً ساطعاً لـ"التسوية العميقة"، بين مختلف الأطراف السياسية التي تتبنى إيديولوجيات متباينة وبين تاريخ من الصراعات والعنف وحتى التعذيب. (Mischa, 2014)

وبالتالي، التغلُّب على هذه الاختلافات كان مثالاً رائعاً لعملية بناء الوفاق السياسي. ومذّاك، حثّت ممارسة التوافق بين النخب السياسية الخُطى عبر تشكيل ائتلافات حاكمة، بما في ذلك حكومتي الحبيب الصيد في 2015–2016 ويوسف الشاهد منذ آب/أغسطس 2016 .

في نيسان/أبريل 2016، وضع باحثون في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي دراسة حملت العنوان "بين الوعد والوعيد"، حددوا فيها مجالات عدة يمكن فيها اجتراح حلول للتحديات التي تُواجه تونس. كيف؟ من خلال إطار عمل جديد يشمل تونس وشركائها الدوليين .مثل هذا الإطار يمكن أن يُعزَّزْ أساساً عبر استثمار اقتصادي وسياسي مُنسّق ومساعدات متواصلة في قطاع الأمن. (مروان وآخرون، 2016)

منذ نشر هذه الدراسة، دشّنت تونس وشركاؤها الدوليون– مجموعة الدول السبع الكبرى والاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية عالمية– آلية تنسيق جديدة (فيما كانت الحكومة تواصل في الوقت نفسه تدعيم وتطوير قدرات البلاد الأمنية)، ركّزت على الإصلاحات في الحوكمة والاقتصاد عبر ما أُطلق عليه آلية مجموعة الدول السبع .(G–7 mechanism) وقد أشرعت هذه الأدوات، مضافاً إليها سلسلة من الإصلاحات الليبرالية، الأبواب أمام امكانية شق طريق جديد لتطوّر تونس.

يمكن لهذه الآليات الدولية أن تفيد في الوقت عينه من بروز مقبولية شعبية أعم، وانخراط أكبر للمجتمع المدني، وتوسّع الحوار الشامل للجميع. أما الإصلاحات الرئيسة الأخرى المشحونة بتحديات سياسية أكبر بسبب قدرتها على إزعاج مصالح خاصة قوية– على غرار إصلاحات الجمارك، والإصلاحات الضريبية الشاملة، أو المكافحة النشطة للفساد– هذه الإصلاحات لم تكُ من الأولويات في الأجندة التنشريعية للحكومات الأخيرة.

- **إطار شراكة متواصل وحملة ترويج جديدة للاستثمار:**

تسعى الحكومة التونسية، في خضم جهودها لتنسيق الدعم الدولي، إلى تحقيق مشروعين كبيرين إثنين على الأقل. الأول، هو مواصلة تطوير آلية الشراكة مع مجموعة الدول السبع بقيادة تونس

(بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). هذه الآلية كانت تستهدف تنظيم الدعم الدولي للتنمية، لكنها وسّعت البيكار ليشمل قضايا أوسع كالحوكمة والإصلاحات. والثاني، هي حملة ترويج قام بها مسؤولون حكوميون تونسيون في الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية ودول الخليج في آب/أغسطس 2016، لعرض برنامج الإصلاح التونسي واجتذاب الاستثمارات الخاصة والمؤسسية، في إطار الاستعدادات لعقد الندوة الدولية للاستثمار الدولي في تونس بين 29 و30 تشرين الثاني تحت عنوان "تونس 2020".

يُذكر أنه دُشِّنت آلية مجموعة السبع في حزيران/يونيو 2016 لتسهيل الإصلاحات وإطلاق مشاريع لدعمها بين الحكومة وبين الشركاء الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية العالمية. هذه الآلية تتمتع بمدى أوسع من تلك التي جرى اقتراحها في دراسة كارنيغي في نيسان/أبريل 2016، حيث أنها تتمتد لتشمل الحوكمة الهيكلية والإصلاحات. تقود هذه الآلية رئاسة ثنائية– سفير تونس لدى البلد الذي يرئس مجموعة الدول السبع ووزير الشؤون الخارجية التونسي–، ولها لجنة تنفيذية تتكوّن من سفراء دول مجموعة السبع (بمن فيهم الاتحاد الأوروبي)، وكلٍ من وزيري التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والشؤون الخارجية التونسيين. تعمل تحت هذه اللجنة ست فرق عمل فنيّة، لكلٌ منها رئيسان: ممثِّل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التونسية وممثِّل عن كل شريك دولي. فرق العمل هذه هي:

- فريق الإصلاحات الاقتصادية والحوكمة الرشيدة (يشترك الاتحاد الأوروبي في رئاسته).
- البنية الأساسية المُنتجة والمشاريع الكبرى(تشارك فرنسا في رئاسته).
- التنمية الجهوية واللامركزية.(تشارك إيطاليا في رئاسته).
- الاقتصاد الأخضر والزراعة(تشارك ألمانيا في رئاسته).
- التنمية البشرية. هذا الفريق لم يكن له رئيس مشارك حتى كتابة سطور هذه الدراسة.
- وأخيراً الاتصالات (تشارك في رئاسته المملكة المتحدة).

عقدت اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات أوّلية في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2016. وبعد تغيير الحكومة في آب/أغسطس، واصلت فرق العمل عقد لقاءاتها بانتظام، وصاغت مسودات تقارير لرفعها إلى اللجنة التنفيذية.

توفّر بنية آلية مجموعة السبع مروحة من المزايا. فإطلاق هذه الآلية مثَّل في حد ذاته خطوة أولى بالغة الأهمية نحو توسيع دائرة المعلومات والمعطيات حول التحديات التي تواجه السياسة العامة التونسية؛ كما توفّر في الوقت عينه هيكلية تضرب صفحاً عما كان سيُصبح مفاوضات خاصة ومعزولة بين شركاء متباينين، يتحاورون عبر أقنية عديدة. أكثر من ذلك: مثَّل تشكيل فرق العمل

فرصة لتعاون أكبر حول مساعدات التنمية والدعم المالي، في وقت تقاطعت فيه جملة من العوامل العديدة لعرقلة تنفيذ مشاريع التنمية.

بيد أن تكرار أسلوب آلية مجموعة السبع يفرض تحديات جمة، أبرزها كيفية التطرق إلى التحذيرات التوضيحية التي طُرحت في دراسة كارنيغي في نيسان/أبريل. نذكِّر هنا بسمتين رئيستين من الآلية المقترحة في الدراسة هما "القيادة والالتزام التونسيين"، وطرح مبادرة محاسبة دقيقة وشفافية أكبر أمام الحكومة التونسية، والشركاء الدوليين، والبرلمان، والمجتمع المدني التونسي، ومجموعات المصالح، والرأي العام، على حد سواء. (المعشر وآخرون، 2013)

صحيح أن وجود فريق عمل فنّي صُمِّم خصيصاً لهدف الاتصالات، قد يساعد على معالجة قضايا المساءلة والمحاسبة والشفافية، لكن عملية كسب دعم شعبي واسع، تتطلّب أن توضع هذه الآليات بحزم تحت إشراف الحكومة التونسية وقيادتها.

إحدى الوسائل الممكنة لترقية مقبولية الرأي العام لهذه العملية، هي إشراع أبواب ونوافذ هذه العمليات أمامه ودعوة ممثلي المجتمع المدني إلى المشاركة فيها. ثم أن من شأن إصدار شركاء تونس التقارير المنتظمة ورفع المعلومات العامة إلى مجلس نواب الشعب، وإلى الإعلام حين يستدعي الأمر ذلك، حول أهداف آلية مجموعة السبع والتحديات التي تُواجه، أن يوفّر قدراً من الرقابة والنقاشات التي قد تستوعب الانتقادات المُحتملة. يتعيّن على اللجنة التنفيذية للآلية أيضاً ألا تألُ أي جهد لتبيان كيف يمكن لهذه الآلية أن تؤثّر إيجاباً على كلٍ من أزمة البطالة بين الشباب وإزالة العقبات الكأداء العديدة التي تقف حجر عثرة في طريق المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأمام المداخل إلى القروض والحماية القانونية ومسألة "الشرعية". وهذه الأخيرة يعرّفها الاقتصادي هيرناندو دي سوتو (Hernando de Soto, 2013) بأنها المعاملة العادلة في المجالات المالية والجمارك وأنظمة الشرطة وسوى ذلك .

مع تواصل عمل آلية مجموعة السبع، انطلقت حملة ترويجية في خريف 2016، شارك في إطارها الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي في اللقاء السنوي الثاني للمنتدى الاقتصادي الأميركي–الأفريقي في نيويورك، على هامش الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا النشاط وفّر لتونس مقابلة حظيت بتغطية إعلامية واسعة بين السبسي وبين وزير الخارجية الأميركية جون كيري أمام حشد من قادة القطاع الخاص البارزين في 21 أيلول/سبتمبر، ودارت وقائعها بعد أربعة أيام من إقرار تونس قانوناً جديداً للاستثمار تلقى السبسي تهنئة عليه من كيري. (jhon Kerry, 2016). علاوةً على ذلك، زار محمد فاضل عبد الكافي، وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، واشنطن في خريف 2016 لتسليط الأضواء على برنامج الإصلاح التونسي. أبرز الاجتماعات التي عقدها هناك كانت مع صندوق النقد الدولي وتطرّقت إلى المسألة الحسّاسة المتعلقة بالتزام تونس

تجميد أجور القطاع العام، على الرغم من وجود اتفاق بين الحكومة السابقة وبين الاتحاد العام للشغل التونسي لمواصلة رفع الرواتب حتى العام 2018. (WEBDO, 2015)

آنذاك، وخلال الاجتماع، شنّ الاتحاد العام حملة إعلامية ضروس ضد تجميد الأجور. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 2016، نظّم قادة أكبر حزب تونسي معارض احتجاجات ووصفوا مشروع التقشُّف بأنه انتهاك للسيادة التونسية (MEMO, 2016) بيد أن صندوق النقد الدولي أعاد التأكيد، في مذكرة حول البرنامج في آب/أغسطس، على توصياته حيال السياسة العامة التي شددت على "احتواء قائمة الأجور في حدود 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو هدف لن تستطيع تونس تحقيقه إلا إذا جمّدت أجور القطاع العام. ولاريب أن هذه قضية تتطلب قدراً أكبر من المفاوضات بين الأطراف المعنية.

والحال أن العمل الشاق المتمثّل في بناء التوافق على الإصلاحات التشريعية، وبلورة سردية مشتركة حول التحديات الاقتصادية الجمّة التي تجابه تونس وطرح الحلول لها، انطلق بالفعل ويُمثّل في حد ذاته ضرباً من النجاح. إضافةً إلى ذلك، نجحت الحكومة التونسية وشركاؤها في إبراز مدى الحاجة الملحّة إلى الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد، وإلى التدليل على أن السياسة الاستباقية ضرورية لخلق الوظائف وتعزيز الفرص الاقتصادية للمواطنين العاديين. لكن لاتزال ثمة حاجة ماسّة إلى إنفاذ المهمة الصعبة المتمثّلة بإيجاد الحلول الخلاّقة المناسبة للتجربة التونسية، والحسّاسة للتحديات الاجتماعية الخاصة بالبلد، بشرط أن تكون هذه الحلول مقدامة وشجاعة بما فيه الكفاية لحفز المصالح الخاصة على المساهمة في الخير العام، وأن تُطوَّر من خلال نقاشات شفافة ومفتوحة أمام الجميع. هنا بالتحديد يكمن الأمل في ترقية وتعزيز وتطوير الجمهورية الثانية في تونس.

- **قانون الاستثمار الجديد:**

نأتي الآن إلى الإصلاحات التنظيمية لنقول إن قانون الاستثمار الجديد في تونس، يجب أن يكون تحولاً يحظى بالترحاب والتصفيق من لدن المستثمرين الأجانب. فهذا القانون الذي تبنّاه البرلمان في 17 أيلول/سبتمبر 2016، أقصر للغاية من زميله السابق، وهدفه الأول والأخير كان التبسيط (Huffington Post, 2016). القانون السابق ساعد على تفريع الاقتصاد التونسي إلى قطاع خارجي (أوفشور) وقطاع داخلي، وهي كانت قسمة ثنائية وجد البنك الدولي أنها "جعلت الاقتصاد حبيس انتاجية منخفضة" وفاقم التفاوتات الجهوية. (البنك الدولي، 2013)، ينص القانون الجديد على تشكيل مجلس أعلى للاستثمار يقوم بتنسيق كل عمليات الترخيص. ويقول مسؤولون حكوميون إنهم يعتبرون هذا المجلس بمثابة هيئة متكاملة الخدمات للمستثمرين، وسيكون مسؤولاً عن تنسيق التراخيص، والأذونات، والتصاريح، وتذليل العقبات الإدارية التي يتسبب بها عادة تعدد الهيئات الإدارية. الحكومة تعترف بأن هذا القانون غير كامل، غير أن فاضل عبد الكافي يعتبر أنها "خطوة أولى" وسيضع

تونس على قدم وساق مع بلدان أخرى في حوض البحر المتوسط، في مجال التنافس على جذب المستثمرين.

-تحسين المقبولية الشعبية:

ترافقت الإصلاحات الاقتصادية التي شرّعتها الحكومة التونسية مع استراتيجية إعلامية نشطة، لكن هذه الإصلاحات كان يمكن أن تغتني أكثر من نقاش عام حيوي وشفاف، يتضمن قسطاً وافراً من المعلومات. هذا إضافةً إلى أن إدارة التوترات الاجتماعية المتواصلة، يتطلب مزيداً من العمل لبناء المقبولية الشعبية للحكومة ولسياساتها.

لعبت عملية بناء التوافق بين النخب دورها الحاسم الأول في تشكيل نظام الحوكمة التونسي بعد الثورة، عبر تشكيل اللجنة الرباعية للحوار الوطني. التأم شمل هذه الهيئة، التي تشكلت من أربع منظمات غير حكومية، في صيف 2013 لتسوية الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد والتي عجز السياسيون عن معالجتها. هذه الأزمة اشتعلت بفعل كوكتيل من الاضطرابات الشعبية العنيفة والاستقطاب الإيديولوجي حول دور الدين في الدولة. ومما نفخ أكثر في إوارها كان اغتيال سياسيين، ونشوب سلسلة من الهجمات الأمنية الصاخبة إعلامياً على يد مُتشددين ضد قوات الأمن التونسية .

كان نجاح اللجنة الرباعية في الابحار بالسفينة التونسية نحو مرفأ الحل السياسي غير العنيف قد أكسب المنظمات الأربع جائزة نوبل للسلام في العام 2015، لكن العديد اعتبروا هذه الجائزة اعترافاً بجهود الشعب التونسي برمته لعمله معاً على ما وصفه البروفسور تشارلز تراب Charles Trappبأنه "المشروع السياسي المشترك"، ألا وهو الجمهورية الثانية التونسية. (تشارلز، 2016)

تواصلت سياسات التوافق بين النخب بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية العام 2014، مع ولادة ائتلاف حاكم بين الحزبين الرئيسين نداء تونس والنهضة، ثم تعزز هذا التقليد أكثر مع تشكيل حكومة جديدة في آب/أغسطس 2016. وفي حزيران/يونيو 2016، أطلق الرئيس السبسي، وهو قائد سابق لحزب نداء تونس وأحد مؤسِسَيه، عملية لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وبعد سلسلة من المشاورات طيلة صيف 2016، توصّلت تسعة أحزاب سياسية ومنظمات هي: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة أرباب العمل الرئيسة)، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (نقابة الفلاحين الرئيسة) إلى إبرام اتفاق قرطاج، الذي أجْمَلَ أولى أولويات السياسة العامة. تمخّضت هذه العملية عن ولادة حكومة تشمل مزيداً من الأحزاب ووزيرين لهما علائق مكينة مع قيادة الاتحاد العام للشغل . (Mohamed, 2011)

وقد كانت وزيرة في الحكومة عن حزب النهضة في غاية الحبور، حين لاحظت أن العديد من السياسيين الذين تعهدوا سابقاً بعدم العمل مع حزبها قط، هم الآن شركاء معه في ائتلاف حكومي.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي وسياسات معالجته " دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وتونس من 2011 الى 2020"

تمهيد:

عانت موازين مدفوعات الجزائر وتونس من ازمات مختلفة ادت الى اختلالهما وحالت دون تطور الدولتين وسعت الدولتين لتطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية لمعالجة هاته الادزمات والنهوض مجددا والتقدم للامام في ظل التطور والعولمة.

المبحث الأول: مسببات الاختلال في ميزان المدفوعات

مسببات الاختلال لموازين مدفوعات الدولة تنجم عن مختلف المشاكل الخارجة عن السيطرة والتي تسعى الدول حول العالم لايجاد مختلف الحلول للخروج من هاته المشاكل والتخلص منها.

المطلب الاول: بالنسبة للجزائر

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات تؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري . (علي، 2004: ص179)

من خلال ما سبق ذكره تبرز لنا الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري:

-التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.

-التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية الغير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي: (العربي، 2014: ص42)

أولا-عدم استقرار أسعار الصادرات:

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تذبذب حصيلة

الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس أموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج رؤوس أموال للاستثمار في الخارج في فترة ما دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات، أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

حيث تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية ومنها الجزائر إلى صدمات إيجابية وسلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، الشيء الذي يؤثر بصفة مباشرة على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وهذه الوضعية تعزز وترسخ تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات الذي يعتمد في إنتاجه ومداخيله على متغيرات خارجية أكثر منها داخلية، متمثلة في الطلب العالمي والأسعار، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد معرضا لهزات عنيفة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط أو هبوط أسعاره إلى مستويات قياسية كما حدث سنة. 1986

ورغم بعض الآثار الجانبية الإيجابية لارتفاع أسعار البترول على تمويل برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، إلا أن الاعتماد على مداخيل المحروقات أضعف الدوافع نحو تطوير نشاطات منتجة للثروة والقيمة المضافة وتكون مصدرا للعملة الأجنبية، كما قلل من أهمية تطوير إيرادات أخرى للميزانية غير إيرادات الجباية البترولية .وهو الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط.

ثانيا- انخفاض معدل التبادل الدولي:

يعرف معدل التبادل الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى(أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها(حداد، 2013: ص ص4.5)

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي) Px/Pm (للدول النامية فيما يلي): (أمين، 2016: صص5-6)

– المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

– اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي من خلاله يتم استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

– إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغداء بالنسبة لهذه الدول.

– اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال والتقليد، وهي الأساليب التي انتهجتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

ثالثا– ضعف القاعدة الإنتاجية:

تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما سبق الإشارة إلى ذلك، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد .كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة. (جميلة، 012: ص230)

وفي هذا السياق نشير إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بما يلي : (وفاء وآخرون، 2019: ص60)

– قدرات إنتاجية عالية غير مستغلة بشكل كبير، نظير عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية راجع لعدم تماشي المؤسسات الصناعية للقواعد التنافسية في السوق.

– ضعف نوعية المنتجات الصناعية وهذا بسبب مساهمة التكنولوجيا المستوردة بشكل خاص في ارتفاع تكلفة الإنتاج.

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص تنوع الصادرات.

–عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتوجات وبتحقيق جودة الأداء.

–ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

ويعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

حيث يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك والزجاج والألمنيوم والمشروبات وصناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الإلكترونية والكهربائية والميكانيكية والبلاستيك والمطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية (وفاء، وولهة، 2018: ص144)

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية على سبيل المثال :تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر .وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة. (شهيدة، 2020: ص109)

رغم توفر مقومات نجاح القطاع الفلاحي في الجزائر من كبر في المساحة الزراعية التي تمثل 17%من المساحة الإجمالية، توفر السدود التي يقدر عددها ب 55 سدا، الدعم الحكومي الذي يقدر بعشرات المليارات من الدينارات سنويا، إلا أن الإنتاج الزراعي ضعيف ولا يلبي الاحتياجات الوطنية وهذا بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها عموما .ويمكن القول أن القطاع الفلاحي الجزائري يمتاز بالخصائص التالية: (ناجي، 2013: ص182)

– مساحة كبيرة غير مستغلة.

– استعمال آلات قديمة وعدم القدرة على تحديثها.

– ضعف استخدام الأسمدة، المخصبات والمبيدات.

– الاعتماد على الخارج في التموين بالبذور، الأسمدة والأعلاف.

- عدم التنسيق بين مراكز البحث الزراعية والمزارعين.
- ملكية صغيرة للمزارع وغياب ثقافة استثمار فعلية.
- العجز عن تلبية الطلب المحلية وضعف المساهمة في قطاع التصدير.
- عدم تنافسية المنتجات الزراعية الجزائرية مقارنة بمنتجات البلدان المجاورة.

من خلال ما سبق ذكره، يظهر جليا أن الزراعة في الجزائر مازالت تعتمد في أغلبها على الطرق التقليدية، الأمر الذي أثر كثيرا على إنتاجية القطاع، الذي يشهد اليوم تدهورا حادا بفعل غياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات، كما يشهد عزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية بسبب تدني الأجور، مما سبب ذلك تنقل العمالة إلى القطاع الخدماتي.

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس

للاقتصاد التونسي مقومات مهمة، أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا، والمناخ المعتدل والثروات الزراعية المهمة؛ حيث تنافس تونس كبرى الدول فى تصدير زيت الزيتون والحمضيات والبرتقال، وأن نصف مساحتها قابل للاستغلال الزراعى والصناعى والعمرانى، والسواحل التي تمتد حوالي 1148 كيلومترًا ومنها 575 كيلومترًا من الشواطئ الرملية، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع الـ10% من الناتج المحلى الإجمالى علاوة على نسبة تمدرس عالية تفوق الـ98%، ومتوسط أعمار ثلث السكان أقل من 18 سنة... فكانت هذه العوامل مواتية لتتموقع تونس ضمن الدول الصاعدة ذات النمو المستدام الذي يقارب متوسط 4.8% سنويًّا طيلة الفترة ما بين 1986 و2010؛ وهو متوسط أرفع من متوسطات النمو فى بعض دول المنطقة مثل المغرب ومصر.

ولئن ارتقت المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى مستويات لافتة، إلا أنها كانت تتضمَّن تناقضات بين أربعة عوامل موضوعية أفضت إلى أزمة اجتماعية واقتصادية ومُؤَسَّسِية تعانى تونس من تبعاتها إلى يومنا هذا، وهى: (على، 2017)

- متوسط النمو عالٍ نسبيًّا لكن التفاوت الاجتماعي باق في حدود 35.81%، عام 2010، وفقًا لمؤشر جينى. أي أن ثمار النمو ليست موزعة بقدر عال من العدالة علاوة على التفاوت المناطقى الهيكلى فى البلاد من حيث التنمية كما سنبينه.
- مجتمع منفتح على الثقافات الأخرى وشباب متعلم ومتجانس لكن يخضع إلى آليات مُؤَسَّسِية زائغة عن قواعد الحوكمة الرشيدة.
- مجتمع مدنى ذو حدٍّ أدنى من الحركية والمبادرة فى ظل تواتر انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية.
- تعزيز الدولة لأجهزتها خارج منطق تشاركى بمفهوم كوفمان وجيمس روبنسون.

وفى ظل هذه التناقضات البارزة، وهى فى نفس الوقت العوامل الدنيا التى يمكن أن تُحدِث تغييرًا مستدامًا في الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشرط اختيارات صائبة ومُؤَطَّرة، سقط النظام

السياسي ودخلت تونس في مرحلة انتقالية نعتقد –بالرجوع إلى التجارب المماثلة وأدبيات الاقتصاد المؤسسى فى المراحل الانتقالية التى لا يمكن أن تُقاس بعدد ثابت من السنين، فهى تقاس بعدد المؤسسات اللازمة التى تنشئها الدولة والفاعلون الاجتماعيون نحو ترسيخ نظام اجتماعى وسياسى مستقر يضمن مسار تحقيق أهداف المجتمع– أنها تتصف بإطار ذي الخصوصيات التالية: (البنك الدولى: 2014)

- ضعف الدولة بمعنى عدم انفرادها بالعنف (ماكس فيبر)، وعدم فرضها لإرادتها المستمدة من المجتمع (ابن خلدون وكارل ماركس)، وعدم قدرتها على تمثيل العقد الاجتماعي (مكيافيلي)، وعدم قدرتها على إرساء مؤسسات مستقلة بذاتها وناجعة (دانيال كوفمان) فى الأجل القصير.
- التشتت المؤسسى بمعنى عدم الخضوع إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع (باعتبار أن المؤسسة هي جملة القواعد والأحكام الرسمية وغير الرسمية).
- صعوبة الظروف المنشئية فى المجال المالى والاقتصادي فى ظل تصاعد المطالب الاجتماعية.
- الرغبة في هدم وإعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي والقطع مع الماضي ببناء جمهورية ثانية تحقق الآمال.

ونرى أن من الأسباب التى حدَّت من الأداء الاقتصادي فى البلاد بعد ست سنوات من المرحلة الانتقالية أن إدارة الشأن العام في بُعده الاقتصادي لم تكن مُعتبرة في هذا الإطار علاوة على شُحّ القراءات الاجتماعية–السياسية ذات الطابع العلمى العميق لِمَا وقع فى تونس والتى كان للحكومات المتعاقبة أن تستفيد منها فى إدارة الشأن العام.

ونشهد اليوم إخلالات في الاقتصاد التونسي ذات المنحى التصاعدي؛ حيث تتقلص الحلول يومًا بعد يوم كلما تباطأ تنفيذ الإصلاحات أمام تحديات جديدة، وهى باختزال شديد: (Simon et al, 1997, p159–239)

- قضية التوفيق بين الأداء الاقتصادي البحت والبُعد الاجتماعي.
- قضية العمل، وهى فى قلب اهتمامات كل النظريات الاقتصادية الحديثة والشغل الشاغل لكل نظام اقتصادي.
- إشكالية التوفيق بين اعتبارات استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالدورات الاقتصادية الظرفية.
- بناء القدرات المؤسسية والكفاءة الإدارية بمنطق الجمهورية الثانية.
- استحداث التموقع الاستراتيجي الجديد في خارطة الاقتصاد العالمي.

أولًا- طبيعة الإخلالات الاقتصادية في تونس: 2011-2017

1-المناخ العام للسنة الأولى: 2011

نخصص جزءًا من الطرح للسنة الأولى من المرحلة الانتقالية (2011)؛ لأننا، على ضوء الأدبيات التطبيقية، نعتبرها "الظروف المنشئية" (Initial Conditions) التي توضع فيها الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والتى تحدد مدى كفاءة هذه الأخيرة (أي الإصلاحات والسياسات) فبقدر ما كانت الظروف المنشئية صعبة والاختيارات تنقصها المواءمة والشمولية والعمق والتشاركية، بقدر ما أُخطئت أهدافها وطالت المرحلة الانتقالية وارتفعت تكلفة التكيف (Adjustment Costs) وبقدر ما كانت مواتية (أي الظروف المنشئية)، بقدر ما سهل الأمر وتحققت أهداف الإصلاحات المنشودة وكان الانتقال سلسًا وسريعًا وأقل تكلفة.

كانت سنة 2011، المتضمنة للظروف المنشئية، من أكثر السنوات تراجعًا في النمو (-1.9%)، وهى سنة لم يسبق لها مثيل فى البطالة (19.8%) مع ضغوط تضخمية بلغت 5.8% أوائل عام 2012، وعجز فى الموازنات الاقتصادية العامة فى نطاق واسع بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير (76%)، وعجز في المالية العمومية بلغ3.8 % بعد أن كان في حدود 1% عام 2010 ونسبة دَيْن ارتفعت بما يزيد عن 4 نقاط مئوية، أي من 40.4% من الناتج المحلى الإجمالى عام 2010 إلى 44.6% عام 2011 حيث الدَّين العمومى بلغ 58% آنذاك، علاوة على انخفاض الدينار بدون تأثير يُذكر على الصادرات. كما تزامن ذلك مع تقلص التحويلات الصافية من الخارج بنسبة 12%، أي من 633 مليون دينار عام 2010 إلى 530 مليون دينار فى عام 2011.

أمَّا عن أسباب تراجع الأداء الاقتصادي، علاوة على بديهية طبيعة المرحلة، فإنها متعلقة بالأنشطة الإنتاجية والسياسات الاقتصادية المعتمدة عام 2011، وكذلك تلك المتعلقة بإدارة الخطاب الرسمى الذي لم يكن بدون تأثير على زيادة تدهور مناخ الأعمال.

2- تعطل جهاز الإنتاج:

أصاب الأنشطة الإنتاجية الرئيسية، أي الطاقة والتعدين والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية، شلل دام طويلًا تزامنًا مع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التى لم يكن جُلُّها مبررًا؛ فتكلفة اليوم الواحد على مؤسسة فوسفات قفصة (CPG) تبلغ 2.9 مليون دينار وعلى المجمع الكيماوي في قابس (GCG) تبلغ 7.4 ملايين دينار. ولقد توسعت دائرة الاحتجاجات تقريبًا في كل القطاعات وقد طالت الإدارة والمؤسسة الرسمية بما أدى إلى تعطل سيرها فى القيام بدورها فى المشاركة فى إدارة الأزمة. وقد كان أثر تعطل القطاعات الإنتاجية سلبيًّا على ميزان المدفوعات؛ حيث انخفض تصدير النفط والمواد المعدنية بنسبة 83% بين عامي 2010 و2011، وانخفض كذلك تصدير المواد الوسيطة الأخرى بنسبة 78% حسب المعهد الوطنى للإحصاء.

كما زاد تدفق العمالة التونسية الوافدة من ليبيا والمهجَّرين الليبيين الواقع تأزمًا ومعوقات إضافية تزامنت مع توسع حجم التجارة الموازية والاحتكار والتهريب حتى للمواد الفلاحية والغذائية؛ الأمر

الذي أسهم في ارتفاع نسبة التضخم إلى حدود 5.5% في عام 2012 بالرغم من أنها أقل من بعض البلدان الأخرى مثل الجزائر (8%)، ومصر (9.4%)، وتركيا (6.3%) فى نفس الفترة.

3- السياسات الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن السياسة الاقتصادية الكلية، المعتمدة عام 2011، لم تكن لها معالم واضحة؛ إذ كانت قائمة على سياسات وبرامج اجتماعية لم يكن لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي بقدر ما مثَّلت عبئًا إضافيًّا على ميزانية الدولة كانت انعكاساته على المالية العمومية متواصلة إلى حدِّ الآن مثل برنامج "أمل" الذي يمنح راتبًا شهريًّا للعاطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا، (Armeane, 1991 : p1-31) أو الحفاظ على نظام دعم المحروقات والنقل العمومى والمواد الأساسية بدون إرساء نظام استهداف مستحقيه إلى أن ارتفعت نسبة الدعم من 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 4.5% عام 2011 مع الإشارة إلى أن 70% من الدعم على المحروقات يستفيد منه 20% من أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعًا وأن هذا الدعم غير موجه كليًّا للمستهلكين النهائيين للمحروقات بل كذلك للعجز الناجم عن إدارة الشركات العمومية النفطية والمنتِجة للمحروقات.

أما فى ما يخص السياسة النقدية فإنها كانت توسعية بحيث تم التخفيض فى سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها (3.5%) مع خفض نسبة الاحتياطى الإجباري إلى 2% بعد أن كان أكثر من 12%. وقد جذبت هذه السياسة العديد من انتقادات المختصين؛ حيث إنها لم تسهم لا في دفع الاقتصاد؛ إذ إن نسبة النمو أصبحت سلبية (-1.9 %) عام 2011، ولا فى تقوية هيكلة البنوك التجارية بل إن نسبة سندات الديون المتعثرة قد ارتفعت من 13% إلى أكثر من 16%؛ ذلك أن الكتلة النقدية الموجهة إلى السوق النقدية من البنك المركزي كانت غير مستعملة عام 2011 للزيادة فى القروض الإنتاجية التى انخفضت فى فترة أَخَذَ الناس يسحبون فيها أموالهم من البنوك الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى هذه السياسة التوسعية اجتنابًا لانهيار النظام المصرفى حسب رأي المحافظ. (البنك الدولي التونسي، 2012)

4- دور الخطاب الرسمى فى مناخ البيئة الاستثمارية:

من المهم الإشارة إلى أن المرحلة الانتقالية التى وُجدت فيها تونس، ابتداءً من عام 2011، كانت تحتاج إلى رؤية واضحة: إلى سياسات اقتصادية سريعة التنفيذ وإلى خطاب رسمي مطمئن يتجانس مع انتظارات المهمَّشين، وحماس الشباب وحكمة العقلاء. لكن هذا لم يحدث؛ إذ لم يعلن الفريق الحاكم آنذاك عن أهداف سياساته الاقتصادية خصوصًا قصيرة الأجل بكل دقة ولم يُسرع فى الاستجابة إلى مطالب الناس التي كانت مُؤَسَّساتية بالأساس (قبل أن تصبح اجتماعية ومادية عام 2012) فكثرت الاعتصامات وأهمها "اعتصاما القصبة1 و2" المطالبان بـ"مجلس وطنى تأسيسى"، وترحيل الحكومة المنتمية للنظام السابق فى ظل خطاب رسمى لم يرتق إلى انتظارات الناس حتى من حيث المصطلحات المستعملة التي يتذكرها التونسيون، مثل: "ضحايا" بدلًا من "شهداء"، و"الظرف

الدقيق" دون بدائل معلنة فضلًا عن التباطؤ في إقرار المجلس الوطني التأسيسي، أسفر عن تغيير الحكومة. ثم جاءت اعتصامات "القصبة 3" المطالبة بمحاكمة القتلة والمسؤولين عن الفساد لكنها وُوجِهت بحُجة القوة بما تضمَّن ذلك من تدهور فى بيئة الاستثمار وما أفضت إليه من هبوط فى التصنيف الائتماني السيادي من BBB+ إلى BB–، حسب "فينش" و"موديز" و"ستاندرد آند بورز"، وغيرها من مكاتب التصنيف السيادية.

5- الأداء الاقتصادي فى المرحلة الانتقالية:

مرَّ الاقتصاد التونسي بمصاعب خلال السنوات الستة الماضية، ولا يزال، ذلك أن متوسط نسبة النمو السنوية لم يتجاوز 1.5%، وأن نسبة البطالة لم تنخفض أقل من 15.5% فى الثلاثى الأول من عام 2017؛ حيث ثلث المعطلين عن العمل هم من أصحاب الشهادات العليا وأكثر من نصفهم فتيات. أما عن الموازنات الاقتصادية العامة فإن العجز العمومي قد انزلق من 3.2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية سنة 2016. كما أن العجز الجاري وصل إلى نسبة 9% من الناتج المحلى الإجمالى؛ حيث ارتفعت نسبة الدَّيْن العمومى من 44.6% سنة 2011 إلى 63% سنة 2016، وأن النصيب الأوفر منه الذي يمثِّل الثلثين إنما هو خارجي ومنه الدَّين من الأسواق المالية العالمية ومن المنظمات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك العالمى والبنك الإفريقى للتنمية والاتحاد الأوروبى، علاوة على بعض الديون الثنائية الأخرى تجاه بعض الدول، مثل: فرنسا وألمانيا والجزائر.

وأما عن التضخم المالى، فإن نسبته تتذبذب ما بين 4.5% و5% حيث كانت فى حدود 3.2% عام 2010 كما أن نسبة الفقر النسبى، وفق المعهد الوطنى للإحصاء، قد انخفضت من 20.5% سنة 2010 إلى 15.2% سنة 2015 بتفاوت جهوي ملحوظ؛ حيث إن الفقر في الشمال الغربى (الكاف، وجندوبة، وسليانة، وباجة) هو الأعلى (30.8%). وقد سجَّل الفقر نسبة 1.2% فى المدن و6.6% فى الأرياف. وبقطع النظر عن الاختيارات الاقتصادية والسياسات المختلفة التى تم اعتمادها طيلة عقود قبل 2011؛ فإن بعض الخصائص الهيكلية بقيت موجودة وفي ظاهرها أداء اقتصادي جيد وفى باطنها إخلالات نقسمها إلى نوعين، هما: الهيكلى والظرفى:

أ- المواصفات الهيكلية الثابتة للاقتصاد التونسي وإخلالاته:

يمكن أن نستشفَّ المواصفات الهيكلية الثابتة للاقتصاد التونسي انطلاقًا من ملاحظة وتحليل سلاسل طويلة فى الزمن (1986-2010) للمتغيرات الاقتصادية، وهى حسب رأينا كالتالى:

1. الهيكلة الثنائية للإقتصاد:

تُعرف الهيكلة الثنائية (Dualistic Structure) للاقتصاد التونسي بتواجد نمطين للإنتاج في النظام الاقتصادي والاجتماعى الواحد، أحدهما يتطور على حساب الآخر، مُنفتح أكثر على العالم الخارجى ويستفيد من البرامج التنموية ويجلب إليه القوى العاملة ذات الأجر غير المرتفع من داخل البلاد. ورغم أن هذه الهيكلة الثنائية ليست خاصة بالاقتصاد التونسي، وإنما يُعرِّف بعض العلماء

من خلالها الدول النامية (مثل آذر لويس، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) (Lewis, 1954: p91–139) ؛ فقد بدأت معالمها تترسخ في تونس منذ ما يقارب قرنًا من الزمن؛ إذ إن تدفق الهجرة الداخلية إلى تونس العاصمة وإلى المدن الساحلية قد أفقرت الولايات الداخلية من ثرواتها البشرية ومنعتها من إعادة استثمار الناتج الفلاحي فيها بل واكب التدفقَ البشريَ تدفقٌ ماليٌ موازٍ بما أن المحصول الزراعي يُصرَف أغلبه في مدن الشريط الساحلي، وأن ربع ساكني تونس الكبرى في ثمانينات القرن الماضي كانوا مولودين في الشمال الغربي. وفي غياب سياسة عمرانية واضحة خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي تزايدت نسب التركيز السكاني في المدن الكبرى الساحلية التي لم تعد تقدر على استيعاب القوى العاملة الوافدة. ومن ذلك، نشأت الأحزمة العمرانية حول هذه المدن ومنه انتعش القطاع غير المهيكل.

ولئن كان القطاع غير المهيكل أو الموازي، حسب بعض التقديرات، يوظِّف نصف ما يوظفه القطاع العام وتبلغ قيمة إنتاجه ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي (هيرناندو، 2017) ، فإنه يظل بعيدًا عن المراقبة، يستفيد من المرافق العمومية بدون أن يسهم في تمويلها، يزاحم القطاع الخاص المهيكل ويؤثِّر سلْبًا على تنافسيته، وله هامش المناورة في استعمال ثرواته في مسالك غير شرعية من أجل البقاء مثل التهريب وتبييض الأموال وتمويل المبادلات التجارية غير القانونية وغير المراقبة صحيًّا.

ويُعتبر القطاع غير المهيكل عبئًا اقتصاديًّا، وفي بعض الأحيان اجتماعيًّا؛ لأنه يخرج عن دائرة الدولة وسياساتها الاجتماعية. ويبيّن الجدول التالي قراءة رقمية في الهيكلة الثنائية للاقتصاد التونسي، وقد ظلت كما هي تقريبًا خلال السنوات الست الأخيرة.

الجدول رقم (1) يوضح الهيكلة الثنائية الثابتة للاقتصاد التونسي (1986–2010)

	الشمال الغربي– الوسط الغربي–الجنوب الغربي	**الشمال الشرقي – الوسط الشرقي**
نسبة السكان%	40	60
معدل الالتحاق %	40	60
حصة الشركات التي تمنح فرص عمل%	14.7	85.3
حصة الاستثمارات خطة11 للتنمية %	30	70
الاستثمار/القوى العاملة	4.3	9.1
حصة مراكز التدريب %	36	64
حصة القوى العاملة %	36.31	63.7
متوسط معدل البطالة %	18	12.2

1-2-بلوغ النمو أقصاه الكامل:

خلال الفترة ما قبل 2011، كانت أهمَّ المنظمات العالمية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، تعتبران الاقتصاد التونسي قد بلغ من الأداء مستوى مرموقًا سواءً من حيث نسبة النمو أو من حيث متوسط الدخل للفرد الواحد مثلما يظهر

الرسم البياني رقم (1) معدل النمو 1986-2010

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية

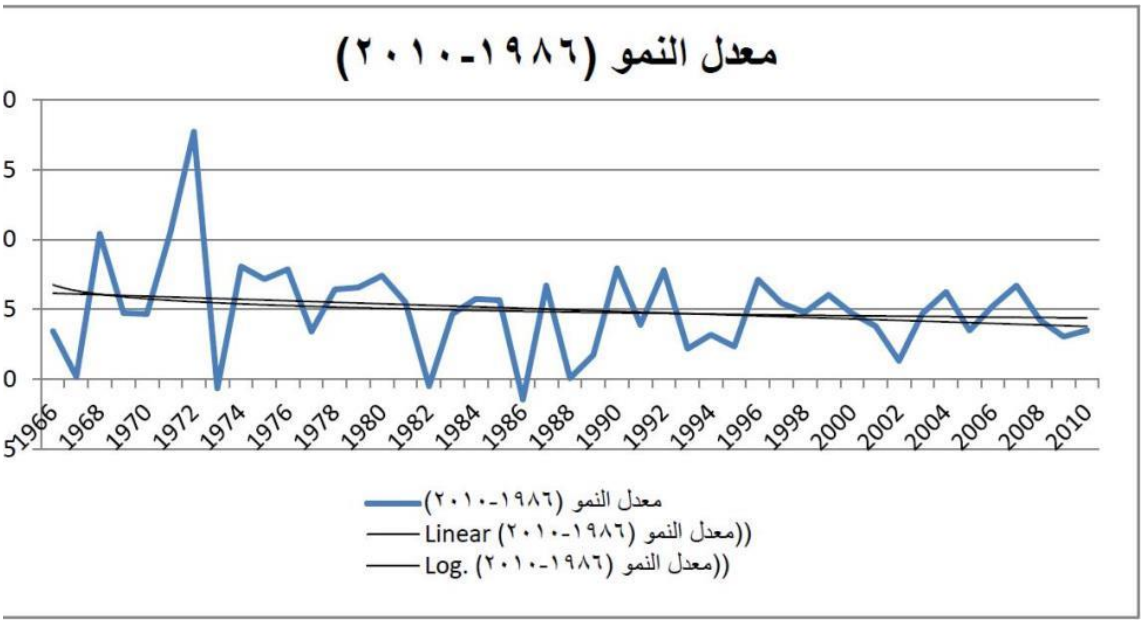

والرسم البياني رقم (2) يظهر أن متوسط النمو السنوي للاقتصاد التونسى تراوَحَ بين 4.7 و5.1% خلال فترة طويلة.

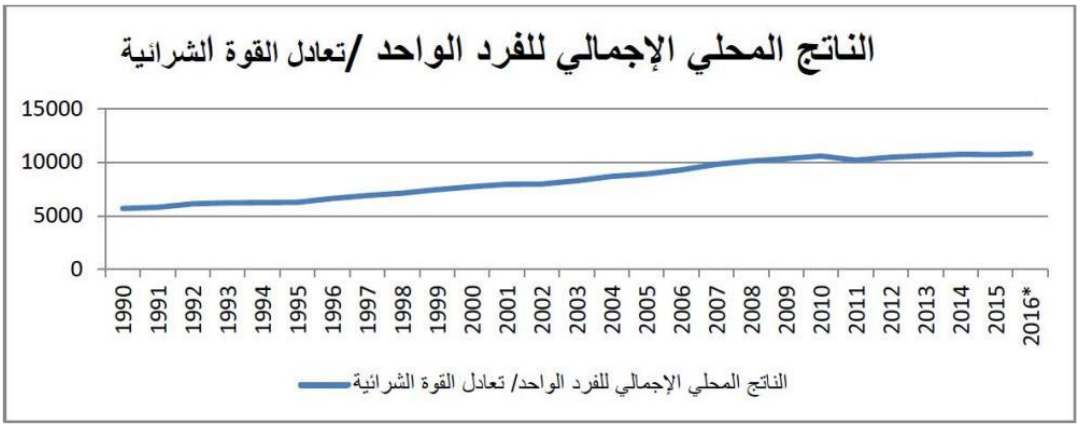

المصدر: مؤشرات البنك الدولى للتنمية

كما أن متوسط دخل الفرد بالدولار (بتعادل القوة الشرائية)قد أخذ منحى تصاعديًّا وصل عام 2010 إلى 10579 دولارًا؛ الأمر الذي لم يكن بدون توظيف من قِبل السلطة آنذاك بالرغم من الإخلالات التالية:

-النمو المدفوع بالطلب:

الجدول رقم (2) يبين تفصيل النمو على أجزائه من جهة الطلب (1986-2010)

	C Pv	C Pb	FBCF	X S&B	M S&B	Current GDP
متوسط نسبة النمو السنوي	9,33	9,54	8,50	9,68	9,81	9,06
المصدر: إحصائيات من المعهد الوطني						

الاستهلاك الخاص: C Pvc

الاستهلاك العام: CPb

التكوين الرأسمالى الثابت: FBCF

تصدير السلع والخدمات: S&X B

توريد السلع والخدمات: S&M B

الناتج المحلى الإجمالى الجاري: GDP

علاوة على النمو غير المتوازن، حسب القطاعات والجهات الجغرافية، وهذا يحتاج إلى تفصيل لا يتسع المجال له، تشير الحسابات في الجدول أعلاه (رقم 2) إلى:

- أن الاستهلاك الخاص والعام يتغيران بمعدلات أعلى من الناتج المحلى الإجمالى على مدى العقدين الماضين قبل 2011. كما يفقد النمو الاقتصادي نحو نصف نقطة مئوية (فى المتوسط) كل عام بسبب العجز الدائم في الميزان التجاري. هذا يعني أن نظام الإنتاج متجه نحو حدوده وعدم القدرة على توالده من دون الاستدانة غير المستدامة.
- أنه لم يكن تطور الناتج المحلى الإجمالى لصالح الاستثمار حيث إن نسبة نمو تراكم رأس المال ليست الأعلى خلال الفترة 1986-2010.

-النمو من حيث العرض:

الجدول رقم (3) يظهر هيكل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (2000-2010)

	2000	2010
أنشطة الخدمات التجارية	43,1	44,6
تصنيع	18,5	18,0

الأنشطة غير المسوقة	17,1	16,7
غير التصنيع	11,9	14,3
الزراعة والثروة السمكية	11,3	8,0
الاستهلاك الوسيط:	2,0 (-)	1,6 (-)
الخدمات المالية		
الموزعة		
المصدر: إحصائيات من المعهد الوطني		

يوفر هذا الجدول قراءة مقارنة لتطور هيكل الناتج المحلى الإجمالى بين عامى 2000 و2010. أولًا: نلاحظ تحسنًا طفيفًا فى أداء نظام الإنتاج بأكمله إن لم يكن ثابتًا؛ حيث ارتفعت إنتاجيته من 0.5 إلى 0.625 خلال عقد كامل وهو تطور بطيء جدًّا.

وعلاوة على ذلك، يتبين أن هناك انخفاضًا طفيفًا فى القيمة المضافة الزراعية (من 11.3٪ فى عام 2000 إلى 8٪ فى عام 2010)، وفى الأنشطة المسوقة (من 17 إلى 16.7٪). وفى المقابل، ارتفعت حصتا القطاع غير الصناعي والخدمات المسوقة من 11.9 إلى 14.3٪، ومن 43.1 إلى 44.6٪ على التوالى. ولا تزال أنشطة الخدمات المسوقة ذات القيمة المضافة الأكثر، فى حين شهدت الزراعة انخفاضًا فى حصتها خلال الفترة المعتبرة.

وقد كان معدل النمو السنوي طيلة هذه الفترة قريبًا من 4.8% وهو يُعتبر مؤشرًا على "استدامة النمو" الذي كان يمكِّن من توظيف إضافى لحوالى 80 ألف عامل سنويًّا ويضمن عمومًا استدامة الدَّيْن لكنه يمثِّل من ناحية أخرى أكثر من 97% من النمو الكامن (أي أقصى ما يمكن تحقيقه)، وهذا يعني أن منوال النمو لم يَعُدْ له هامش للزيادة في نسبة النمو بنهاية عام 2010. أي إن منوال التنمية لم يعد قادرًا على استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل. ذلك أن نظام الإنتاج وصل إلى حدِّه مما يفسِّر ارتفاع نسب البطالة الهيكلية منذ عام 2010 خصوصًا فى الجهات ذات التركيز الديمغرافي المنخفض (بسبب هجرة قوة عملها منها)، وذات نسبة الاستثمارات العمومية المنخفضة (بسبب انخفاض الاستثمارات العمومية من بنى تحتية ومدن صناعية تجلب الاستثمار الخاص).

ومما يزيد المسألة صعوبة هو أن خلال الفترة ما بين 1986-2015، انخفض النمو الكامن (أي أقصى ما يمكن تحقيقه) إلى 3.2% بعد ما كان 5% خلال الفترة 1986-2010.

1-2-التصلب الهيكلى فى سوق العمل:

بلغت نسب البطالة مستويات مرتفعة عام 2010، وازدادت خلال السنوات الست الماضية، ويوضح الرسم البياني رقم (3) التوزيع المتفاوت بين الجهات في البلاد؛ ذلك أن المناطق التي تحظى بنسب عالية من الاستثمارات العمومية والخاصة هى التى فيها نسب البطالة الأقل.

ارتفاع معدل البطالة فى الجهات ذات حصة القوى العاملة المنخفضة: تناقض "توديرو". (Todaro, 1996: p138-148)

الرسم البياني رقم (3) التوزيع المتفاوت بين الجهات في البلاد

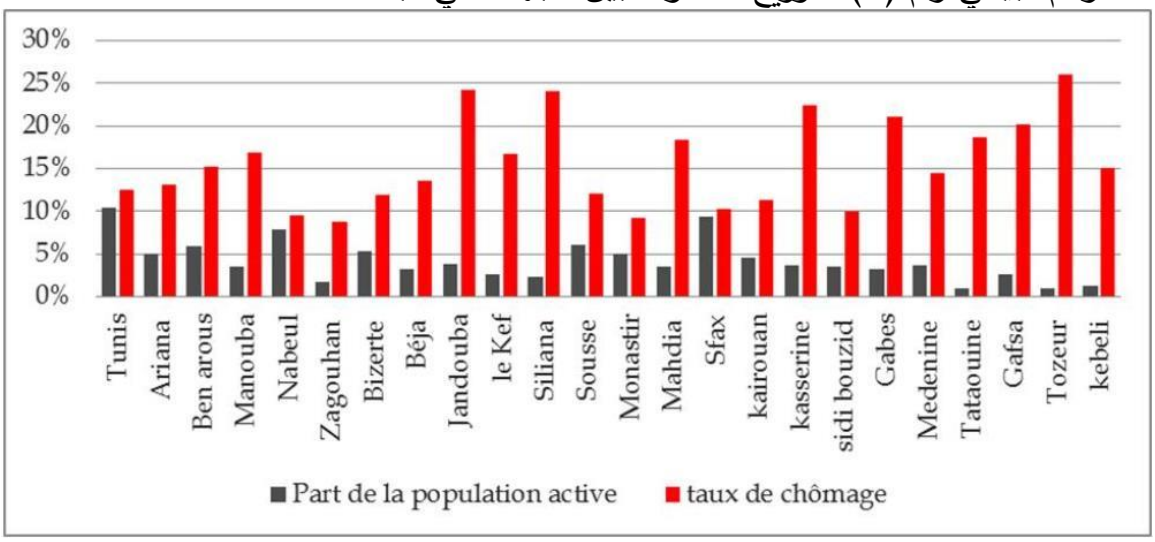

المصدر: إحصائيات من المعهد الوطني

من المهم الإشارة إلى أن نسبة البطالة ترتفع كلما ابتعدنا عن المناطق الساحلية وكلما انخفضت نسبة قوة العمل. وهذا ما يطلق عليه فى النظريات الاقتصادية "تناقض توديرو"، ولكنه يعنى أن المناطق المتقدمة نسبيًا التي توفر أكثر فرص العمل هي التي تستجلب العمالة. وتزداد هذه الظاهرة تأكيدًا عندما تصبح المناطقُ الساحليةُ قِبْلةَ الهجرة الداخلية التى ارتفع نسقها بعد عام 2011. ويمكن الاقتصار فى ما يلى على ملامح التصلب فى سوق العمل التى تتمثل كعائق حيال إيجاد حلول هيكلية للبطالة:

- ✓ التوزيع المتفاوت لقوة العمل عبر الجهات بالبلاد.
- ✓ عدم المواءمة بين نوعية الكفاءات المتوفرة وحاجة المؤسسات لخدماتها.
- ✓ عدم وجود تطور صناعي كافٍ لدى الشركات الخاصة بالقدر الذي يرتقي بقدراتها في استيعاب هذه الكفاءات.
- ✓ عدم المواءمة بين مخرجات نظام توفير الكفاءات من خريجى الجامعات والمعاهد التدريبية من جهة وحاجة النظام الإنتاجية من جهة أخرى؛ فنسب البطالة ترتفع كلما ازداد المستوى التعليمي وانتقلنا إلى منطقة أقل قدرة على توليد الثروة.
- ✓ عدم اعتماد سياسة تأجيرية متعددة الأبعاد بحيث ترتبط الإنتاجية بالأجر الحقيقى والمسار المهني وتسمح بمرونة التنقل من قطاع إلى قطاع وتحتوي على سياسة ماكرواقتصادية تهدف لاستقرار الأسعار وربطها بالتأجير للحفاظ على القدرة الشرائية.
- ✓ عدم اعتماد استراتيجية تنموية داخلية طيلة عقدين من الزمان تحارب التفاوت الجهودي بل اقتصرت السياسات على تدخلات ضيقة المدى يتم من خلالها إنشاء بعض البرامج الاقتصادية

بعنوان "برنامج التنمية الريفية" أو "إزالة المنازل القصديرية"؛ مما خفض من إمكانية هذه المناطق فى قدرتها على توليد التوظيف.

✓ قِدمُ النصوص القانونية المنظمة للعمل التى ترجع إلى عام 1966 من القرن الماضى والتى لم يطرأ عليها أي تحويل جوهري والتي مفادها صعوبة التوظيف، وصعوبة التسريح وغموض مقاييس الارتقاء فى السلم المهنى خصوصًا فى القطاع الخاص.

✓ التركيز منذ بداية السبعينات على الصناعات الخفيفة ذات المحتوى التكنولوجى الوطنى المنخفض (قانون 1972)، أو على الخدمات السياحية (التي لم ترتق إلى تنافسية المغرب مثلًا)، والبنكية (التى احتواها الفساد المالى فى جزئها العمومى)، والتى لا يمكن أن ترتقى بمسار النمو إلى مستويات قادرة على مواكبة نسق الوافدين على سوق العمل. هذا، ولا نذكر أن سياسات صناعية (Industrial Policies) موجهة نحو الارتقاء بتنافسية الاقتصاد "خارج الأسعار" (Outside Prices Competitiveness) قد تمَّ اعتمادها لكى يتمكن الاقتصاد من الارتقاء بمستوى نموه الكامن الذي يحتاج إلى استراتيجيات هيكلية متوسطة وبعيدة الأجل.

1-3-الاستدامة الهشة للموازنات الاقتصادية العامة:

يُعتبر معيار استدامة الدَّيْن أمرًا مهمًّا يدل على استدامة الموازنات الاقتصادية الكلية حتى ولو ارتفعت نسبة الدَّيْن؛ فليس هناك سقف واحد للتداين لكل البلدان؛ إذ يخضع شرط استدامة الدَّين إلى خصوصيات كل اقتصاد؛ فهذا قادر على أن يسدِّد نسبة دَيْن تفوق 100% من الناتج المحلي الإجمالى بالزيادة فى التداين مثل اليابان أو أميركا وذاك لا يستطيع أن يسدِّد دَيْنه البالغ 60% من الناتج المحلى الإجمالى مثل بعض الدول التى لا تسمح لنفسها بالزيادة فى التداين، بل لا تجد من يعيرها بدون شروط مجحفة. والخصوصيات المتعلقة بكل دولة في مسألة استدامة الدَّيْن –التي تعني قدرة البلد على سداد ديونه سواء أكانت داخلية أو خارجية– هى نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى وسعر الفائدة وتقلب سعر الصرف وكذلك تطور العجز الداخلى والعجز الخارجى وكذلك مستوى المخزون من العملة الصعبة وما يمتلكه البلد من سندات رفيعة الترقيم من صنف AAA أو AA.

إحصائيًّا، قبل عام 2011، أي فى الفترة ما بين 1986 و2010،كان الدَّيْن العمومى مستديمًا بمعنى أن نمو الناتج المحلى الإجمالى على المدى البعيد كان كافيًا لتسديد الديون العمومية داخلية كانت أو خارجية؛ إذ لم يتعد الدَّين نسبة 43% ولكن هذه الاستدامة كانت "هشة" باعتبار أنها كانت مرتبطة بنسبة النمو الذي هو يتأثر:

- أولًا بعامل الطلب الداخلى الذي يخضع إلى القدرة الشرائية.
- وثانيًا بالطلب الخارجي الذي يخضع إلى انتعاشه أو ركود النمو في البلدان الأوربية.

ذلك أن فى أعوام الأزمات الاقتصادية أو الركود لم يكن الدَّيْن مستدامًا أي 1986، 1991، 1995, 2002، 2009؛فكل هذه المحطات إنما هي سنوات أزمات اقتصادية محلية أو عالمية ألقت بظلالها

على الاقتصادي التونسي (1998، 1995، 2002، وكذلك 2009). ونقتصر في الجدول التالي على الأعوام التى لم يكن الدَّيْن العمومى مستديمًا وهى فى الواقع متواترة:

الجدول رقم (4) يظهر هشاشة استدامة الدَّيْن العمومي التونسي في فترة 2010-1986

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	حجم الدَّيْن العام (مليون دينار)	الفوائد الظاهرة للديون%	نسبة الدَّيْن العام٪	التعديل اللازم في الموارد
1986	2	4109.3	%6	%52	%3.82-
1991	11	7323.2	%7	%56	%0.27-
1995	8	9814.1	%7	%52	%0.10-
2002	4	18404.5	%5	%56	%0.32-
2009	6	25190	%5	%43	%0.19-
المصدر: إحصائيات من وزارة المالية					

من الملاحظ أن العجز العمومى برغم التداين يبقى فى حاجة إلى تعديل نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالقدر المرسوم في العمود الأخير من الجدول. ويكفي ألا تتحقق نسبة النمو المرتقبة جرَّاء سوء تقدير أو صدمة عشوائية (نقص الأمطار فى المناطق الزراعية أو نقص التصدير فى منطقة اليورو أو ارتفاع عال فى سعر النفط أو تدهور غير مرتقب فى معدلات التبادل التجاري (Terms of Trade Deterioration)...)؛ لكي يصبح الدَّيْن غير مستدام في العام الجاري وبعده بقليل حيث تلتجئ الحكومة إلى اعتماد قانون مالية تكميلى كل عام منذ سنة 2006 إلى الآن.

1-4-محدودية أداء النظام البنكى:

علاوة على البنك المركزي والمؤسسات المالية ذات مهمة الإقراض، يتكون النظام البنكي التونسى من 21 بنكًا تجاريًّا و7 بنوك غير مقيمة؛ حيث تستحوذ على ما يقارب 40% من الأصول المصرفية و3 بنوك عمومية، وهى: البنك الفلاحى الوطنى، وبنك الإسكان، والشركة التونسية للبنك.

ويوضح الجدول التالي التفاوت في إيصال الخدمات البنكية حسب الجهات بالبلاد:

الجدول رقم (5) يبين التفاوت المكاني في إيصال الخدمات البنكية

	نسبة الفروع البنكية	المتساكنين
تونس الكبرى	%41	%24
الشمال الشرقي	%13	%84
الشمال الغربي	%5	%11
الجنوب الشرقي	%6	%9

الوسط الغربي	%4	%13
الوسط الشرقي	%27	%24
الجنوب الغربي	%4	%5
المصدر: إحصائيات تقارير بنكية		

وجدير بالإشارة أن النظام البنكي التونسي مجزأ وفي نفس الوقت تحت هيمنة 4 بنوك كبرى، نسبيًا، تتصرف في 51% من الأصول المصرفية حيث تتجاوز حصة كل منها 10%، و6 بنوك متوسطة الحجم مالكة لـ34% منها، و11 بنكًا صغير الحجم كاسب للـ15% المتبقية من إجمالي الأصول. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة المنخرطين في البنوك وفي حسابات البريد إلى مستوى 60% من السكان الذين لهم على الأقل حساب بنكي أو بريدي وهذا يُعتبر مرتفعًا نسبيًا مقارنة ببعض الدول المجاورة فهو يدل على الاندماج المالي حين تكون الخدمات البنكية موزعة بأقل تفاوت بين المدن والقرى لكن تستأثر تونس الكبرى بـ41% من المكاتب يليها الوسط الشرقي بـ27% ثم الشمال الشرقي بـ13%، ثم الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي كل بـ6.15% عام 2016. وقد أسهمت البنوك العمومية في تمويل التنمية سواءً منذ الاستقلال مثل الشركة التونسية للبنك أو خلال العقود الثلاثة الماضية في دعم الفلاحين (البنك الوطني الفلاحي)، أو في تمكين من الساكنين أن يصبحوا كاسبين لمساكنهم.

لكن أثبتت التقارير الرسمية، تقرير "لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة (اللجنة الوطنية لإستقصاء الحقائق،)" إبَّان الثورة، وتقرير البنك الدولي "الثورة غير المكتملة عام 2014" (البنك الدولي، 2014)، أن الجهاز البنكي العمومي قد اخترقته آليات الفساد المالي خلال الفترة 1987-2010 إلى غاية الحد من قدراته وجعله هشًّا؛ إذ بلغت الديون العالقة بهذه البنوك نسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013، أي ما يقارب 1954 مليون دينار أي أقل بقليل من نصف ميزانية التنمية ومن نصف العجز العمومي ومن نصف دعم المحروقات والمواد الأساسية والنقل... وقد أقرت حكومة التكنوقراط عام 2014 رسملتها بدون نشر نتائج التدقيق الداخلي التي قامت بها مكاتب استشارية مستقلة وبدون النظر في البدائل الأخرى الممكنة غير الرسملة، التي تمثِّل عبئًا على موارد الدولة حيث الفضاء المالي (Fiscal Space) يضيق سنة بعد سنة.

وعمومًا، يمكن القول بأن الاقتصاد التونسي بالرغم من مزاياه الثابتة مثل بيئته الجغرافية الاستراتيجية ودرجته العالية من التنوع ونسبة تمدرس التونسيين والانسجام الاجتماعي وانفتاحه على المحيط العالمي، فإن إخلالات تحول بينه وبين المضي قدمًا نحو متوسط نمو أعلى. وقد قسمناها إلى نوعين: الأول: يختص بالإخلالات الهيكلية الثابتة، والثاني: بالإخلالات الظرفية المتعلقة بالاقتصاد الكلي. كلا هذين النوعين من الإخلالات إنما يقودنا إلى هشاشة النظام الاقتصادي في بعده الحقيقي والمالي؛ حيث لم تنلها سياسات اقتصادية وإصلاحات ذات الأداء المطلوب.

2- الإخلالات الهيكلية الثابتة:

يمكن اعتبار بعض الخصائص الهيكلية الثابتة كإخلالات هيكلية، ومنها:

2-1-الهيكلة الثنائية لنظام الإنتاج:

التي تقسِّم الخارطة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إلى شريط ساحلي، يستأثر بالحصة الأكبر من الموارد المالية والبشرية من جهة، وباقى البلاد ذي نسب البطالة ونسب الفقر الأعلى وحصص الاستثمار العمومى وبالتالى الخاص الأكثر انخفاضًا من جهة أخرى.

2-2-بلوغ النمو أقصاه الكامن:

وحيث إن متوسط النمو المحرز خلال الفترة 1986-2010 كانت على نحو 4.8% فإن نسبة النمو هى 5%، أي إن الاقتصاد أصبح يشتغل فى أقصى إمكانياته وأصبح بالتالى عاجزًا عن مسايرة الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وأصبحت إمكانية التداين ضئيلة؛ ولذلك لما انخفض النمو الكامن خلال الفترة 1986-2014 إلى 3.2% وانخفض متوسط النمو السنوي إلى 1.5%؛ فإننا نفهم لماذا لم تنخفض نسبة البطالة ونفهم كذلك لماذا أصبح الدَّيْن العمومى غير مستدام خلال السنوات 2013-14-15-16 و2017، وهي الأولى خلال الأربعين سنة الماضية؛ حيث تتوالى أربع سنوات لدَيْن عمومى غير مستدام، والإخلال هنا مرتبط بعدم تنفيذ استراتيجية نمو قائمة على مناهج التخطيط الحديثة ووضع سياسات صناعية تنهض بمتوسط النمو وتعزّز تنافسية الاقتصاد خارج الاسعار.

2-3- التصلب الهيكلى فى سوق العمل:

الناجم فى حدِّ ذاته من الهيكلة الثنائية الثابتة للنظام الإنتاجى والاجتماعى بل وكذلك لعدم اتخاذ سياسات تشغيلية شاملة توائم بين جهاز توفير الكفاءات من كليات ومعاهد ومؤسسات تدريب من جهة وحاجيات جهاز الإنتاج من ناحية أخرى إضافة إلى محدودية أداء البرامج التوظيفية التى لم تُعِر السياسات الاقتصادية الكلية أهميتها فى حركية سوق الشغل وتطوره (كما سنبينه لاحقًا).

ب- الإخلالات الظرفية المتواصلة:

تذهب وجهات النظر فى الاقتصاد الحديث إلى أهمية السياسات الاقتصادية التعديلية أو قصيرة الأجل الموجَّهة إلى ترويض الصدمات العشوائية التى يتلقاها الاقتصاد فى تحقيق أهداف النمو متوسطة وطويلة الأجل ونُقرُّ بأن حُسنَ أداء السياسات التعديلية كان يمكِّن من التقليص من الإخلالات الهيكلية. (Fisher, 1993) ونستطيع أن نختزل الإخلالات الظرفية كالتالى:

1- ضيق الحيز المالى العمومى واستدامة هشَّة للتداين:

أبرز تحليلنا أنه بالرغم من استدامة الدَّين العمومي طيلة الفترة 1986-2010، فإن هذه الاستدامة تتهدد بالصدمات العشوائية حتى ولو كانت خفيفة فيكفى أن ينزلق الدينار بنسبة 10% أو يرتفع سعر النفط بنسبة 10% أو تنخفض نسبة النمو بنقطة مئوية أو يرتفع فائض الدَّين الخارجي

ليصبح الدَّين العمومي غير مستدام ويتوسع العجز الخارجي والداخلي ويضيق حيز السياسة المالية العمومية.

2- العجز الخارجي المتواصل:

أثبتت الإحصائيات المنشورة بالبنك المركزي التونسي أن طيلة الثلاثين عامًا الماضية مهما كانت السياسات الماكرواقتصادية ومهما كانت سياسات نظام سعر الصرف والاستراتيجيات التجارية فإن نسبة تغطية الواردات بالتصدير تتراوح دائمًا بين 68% و70%؛ ذلك أن ما يقارب 80% من حاجيات البلاد من حيث التجهيزات هي مستوردة ولا يمكن التخلي عنها في حين أن الصادرات نصفها من السياحة والموارد المعدنية ونصفها من الزراعة والصناعات التمويلية التى تخضع إلى الأسواق الأوروبية.

3-الهبوط المتواصل للدينار:

بالرغم من أن الدينار كان ذا منحى تنازلى بالنسبة إلى العملة الأوروبية والدولار طيلة العشرين عامًا قبل 2011، فإن هذا الهبوط قد تسارعت وتيرته خلال السنوات الأخيرة؛ إذ إن هناك علاقة خاصة في تونس بين العجز الجاري وسعر الصرف والمخزون من العملة. فكلما ازداد العجز التجاري بحكم ارتفاع نسق الاستيراد ازدادت الحاجة إلى العملة الصعبة (الدولار واليورو خصوصًا) مما ينقص من الاحتياطى من العملة الصعبة، وكلما انخفضت قيمة الدينار تبقى حاجيات التوريد فى نفس المستوى تقريبًا بدون أثر إيجابي يُذكر على التصدير فيتوسع العجز الخارجي إضافة إلى الاستباق على الدينار من قبل العملاء فى "سوق الصرف بين البنوك" (Interbank exchange market) المحلية الذي يزيد فى تدهور الدينار مما يؤثِّر سلبًا على الميزان الخارجى والاحتياطى من العملة.

الرسم البياني رقم (4) يوضح تطور سعر الصرف الثنائى الاسمى الشهري: يناير/كانون الثاني 2000-أبريل/نيسان 2013

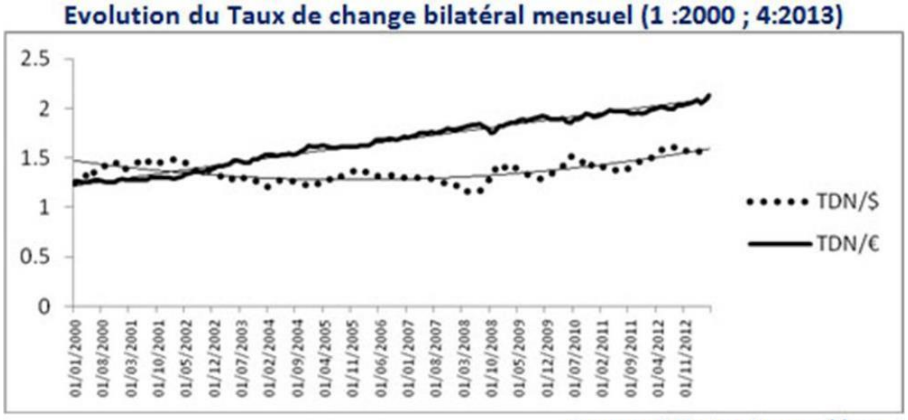

Source : BCT et notre graphique.

الرسم البياني رقم (5) يظهر صافي احتياطي العملة الصعبة: عدد الأيام من واردات الشهري: يناير/كانون الثاني 2000-أبريل/نيسان 2013

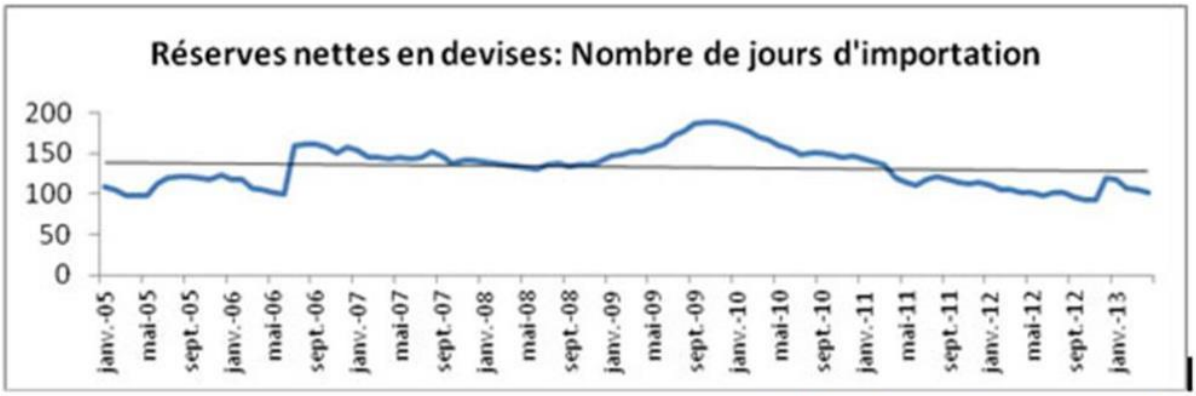

Source : données BCT et notre graphique

ويبيّن الرسمان البيانيان رقم (4) و(5) الهبوط المتواصل للدينار تجاه اليورو والدولار في مراحل مختلفة من سياسات سعر الصرف وكذلك تطور الاحتياطى من العملة الصعبة(19)؛ ففى الفترة ما بين 2000 و2013، يتدهور الدينار شهريًا بنسبة 0.3% لقاء اليورو و0.2% لقاء الدولار، وقد أثبتنا أن عوامل إضافية على نظام الصرف المحلي تؤثّر في ذلك التدهور المتواصل متعلقة بالسياسات النقدية المعتمدة من قبل البنك الفيدرالى الأميركى والبنك المركزي الأوروبى، وكذلك استراتيجيات حمل العملة (Carry Trade Strategies) المعتمدة من قبل كبار المستثمرين فى العالم (وقد يحتاج هذا إلى تفصيل). ونبين كذلك أن الارتفاع الواضح في الاحتياطي من العملة الصعبة يتزامن مع قبض ديْن أجنبى أو ودائع من دول أو بنوك أخرى.

4-الارتفاع المتواصل للتضخم المالى:

إن معدل التضخم يتذبذب بين 3 و5% في المدى الطويل؛ الشيء الذي لا توازيه زيادة في الأجور، وحيث إن التضخم المالى مُتأتٍّ من انزلاق الدينار، والضغوط على الطلب الداخلى، وتوسع القطاع غير المهيكل والمضاربة فى سوق الخضروات والمواد الأساسية الذي عُوين خلال السنوات 2012 و2013 خصوصًا، والتضخم الهيكلي الذي يؤدي إلى شيوع ارتفاع الأسعار من قطاع إلى قطاع. ومن المهم الإشارة إلى أن استمرار التضخم المالى يخدم مصلحة الذين لهم موارد متغيرة مثل المستثمرين ولا يخدم مصلحة الذين لهم موارد ثابتة أو أقل نسبة نمو مثل الأجراء ومن ثمَّ نفهم لماذا انخفض مؤشر الفقر المدقع لكن عدد الفقراء تزايد في المطلق بالرجوع الى النمو الديمغرافي ما بين 2010 و2014.

الأداء الاقتصادي وإخلالاته الثابتة الموروثة:

من الخصائص المستمدة من واقع المراحل الانتقالية ومن الدراسات التطبيقية، أن السياسات والإصلاحات الاقتصادية تواجه مصاعب وعراقيل لعل أبرزها التى توفرت شروطها فى تونس منذ عام2011 ، ونسوقها باختزال؛ لأنها تحتاج إلى تفصيل: (Daron et al, 2012: p529)

- ضعف الدولة حين لا تكون الحكومة قادرة على لعب دور المجمِّع لأصحاب المصالح.
- عدم الاتفاق الحقيقى على إبرام عقد اجتماعى يخلُص إلى اعتماد "قاعدة صريحة لتوزيع الريع" لفائدة متطلبات المرحلة الانتقالية.
- عدم القدرة على السيطرة على "العنف" الذي يتصدر محددات عراقيل التنمية مما يقلِّل من جاذبية الاستثمار الأجنبى المباشر ويمنع الترتيبات المؤسسية مثل العقود الاجتماعية...
- عدم انخراط النخبة بدافع الاستقالة والتهميش فى إدارة المرحلة الانتقالية. (Richard, 2002)

وفى هذا السياق، ابتداءً من شهر فبراير/شباط 2011؛ حيث تقهقر الاقتصاد التونسى جرَّاء الاحتجاجات الاجتماعية وضعف الدولة وتراجع المؤسسة الرسمية والخاصة عن أداء دورها، أَخذَ الناسُ بسحبِ مدخراتهم من البنوك، وفُقدت بعض المواد الأساسية من السوق خلال الأشهر الأولى من العام، وأخذت الضغوط التضخمية تظهر لدى المواطن، واستغل رواد القطاع الموازي الفرصة للتهريب والمضاربة فى الأسواق وتعطل العديد من القطاعات عن أنشطته، وبدأ شبح الأزمة الاقتصادية يسيطر على الناس والمجتمع المدني والطبقة السياسية. (Mark J, 1999)

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لمعالجة الاختلال من طرف كل دولة

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر

أ –على مستوى الاستقرار الإقتصادي:

يشير الاستقرار الاقتصادي لجملة من العوامل المؤثرة على المؤشرات الكلية، أو أهداف السياسة الاقتصادية، والتي عادة مايتم تلخيصها من خلال المربع السحري لكالدور، الذي يشير إلى أربع أهداف أساسية هي : النمو الاقتصادي – تخفيض البطالة – تحقيق

توازن في الحساب الجاري: (ميزان المدفوعات – تخفيض معدل التضخم)، حيث تشير هذه الأداة إلى استحالة تحقق الأهداف الأربعة مجتمعة وهي تعطي صورة جيدة في تحليل الاستقرار الاقتصادي، ويمكن رسم البيانات السابقة الخاصة بالاقتصاد الجزائري كما هو موضح بالشكل أدناه:

رسم بياني رقم (6) :متغيرات مربع كالدور لسنتي 2017/2015

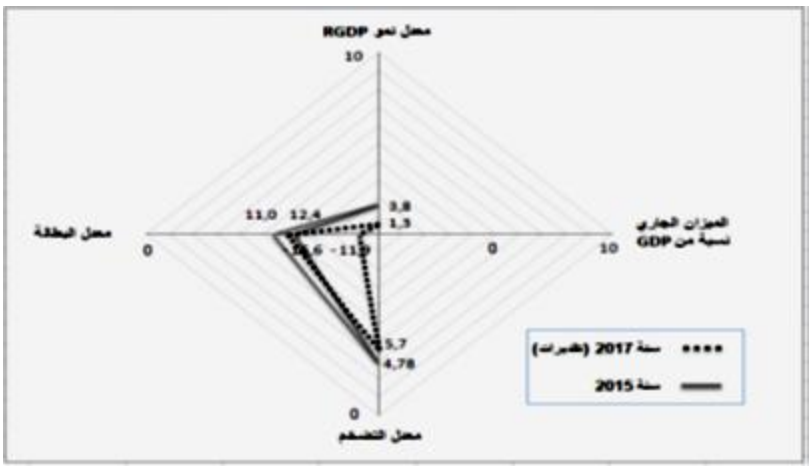

رغم القدرة على الصمود التي أظهرها النشاط الاقتصادي في سنة 2016 فقد قدر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٪ 3.5في عام 2016 ، بعدما كان 3.8 ٪ في عام) 2015 كان النشاط مدفوعا بالنمو القوي في قطاع المحروقات، الذي استفاد من بدء الإنتاج الجديد، وعودة مجمع الغاز الكبير إلى القدرة الكاملة ، الذي كان قد تعرض لهجوم إرهابي في (2013 ؛ ليتباطأ في سنة 2017، بسبب الصيانة الدورية في قطاع النفط والغاز وانخفاض النشاط في قطاع البناء والتشييد .ومن المحتمل أن يستمر التباطؤ في معدل النمو لسنة2018 أفريل (2017 ولا يزال مرتفعا بين الشباب والنساء .وكان معدل ONS بلغ معدل البطالة 12.3 في المائة) وفقا لإحصائيات التضخم 5.7 في المائة، مدفوعا إلى حد كبير بعوامل العرض والتشوهات في قنوات التوزيع .مع استمرار تباطؤ النمو غير النفطي، لا .سيما في الزراعة والخدمات، يفسر في جزء منه نتيجة لخفض الإنفاق ليستمر عند أدنى مستوى له منذ عام1999 تعبر وضعية الميزان الجاري الخارجي عن هشاشة ميزان المدفوعات أمام التراجع لآداء الصادرات من المحروقات، وهو مايفسر حالة العجز التي تبدو – وفقا للتوقعات – مستمرة على الأقل في المدى المتوسط.

– الفترة الثانية من 1999 إلى 2013: سجل الحساب الجاري خلال هذه الفترة فائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، وقد سمح بذلك ارتفاع أسعار النفط، حيث نلاحظ ميلا عاما خلال هذه الفترة نحو زيادة رصيد الحساب الجاري إلى غاية سنة 2008 ، مع ظهور الأزمة المالية العالمية، ليبدأ بالتراجع فيصبح متوازن تقريبا سنة 2009 في ظل الصدمة الخارجية (حيث تزايدت حدة الأزمة الاقتصادية العالمية) ثم يستمر الرصيد الموجب مع تحسن الأداء في سنة 2011 ، حيث حقق فائضا معتبرا (قدر ب 19.70 مليار دولار) ثم اتجاه بالتراجع إلى غاية2013 شهد الرصيد الجاري أول عجز له سنة 2014 ليستمر تدهور معدلات التبادل التجاري

–الفترة الثالثة من2014 للسنة الثالثة على التوالي، اتسع العجز التجاري من 18.1 مليار دولار في عام 2015 إلى 20.4 مليار دولار في عام. 2016 غير أن العجز في الحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع إلى مستوى قياسي ليصل إلى 16.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك بوجود فائض في الإستثمار لاسيما استثمار الدولة باعتبارها عميل اقتصادي مقارنة بالادخار خلال الفترة محل الدراسة .ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن ميزان الحساب الجاري سيشهد خلال الفترة المقبلة (بداية من 2017 توقعات من IMF عجزا بين 11.9 و .% 6.5 وقد ترتب عن العجز في الفترة الأخيرة تآكل لاحتياطيات الصرف كما يوضحه الجدول) من(7)

جدول رقم (7) تطور إجمالي احتياطيات الصرف للجزائر للفترة(2011 – 2016) مليار دولار

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016

الاحتياطي ات	182. 22	190.66 1	194.0 1	178.93	144. 13	11 3
بعدد أشهر الواردات	36.8	36.7	35.4	30.1	27.2	**23**

انخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 30 مليار دولار تقريبا إلى 113 مليار دولار ، ولكنه ظل كبيرا، حيث استأثر ب23 شهرا من الواردات وبلغت نسبة الدين الخارجي 2.5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام . 2016 يسمح هذا المستوى بتخفيف الآثار الكبيرة لصدمة أسعار النفط على الاقتصاد الوطني هلى المدى القصير، لكنه غير قابل للإستدامة.

ب – على مستوى التطورات الهيكلية

كشفت الصدمة الخارجية الأخيرة) التي لاتزال حتى الآن (عن أوجه قصور في نموذج النمو الاقتصادي الحالي يتعلق بارتهان وخارج *hydrocarbon* الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات .

وبالرغم من أن الهدف الأساسي على المدى الطويل – حسب الخطابات الرسمية – يكمن في خلق ديناميكية اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن إيرادات المحروقات، فإنه من الملاحظ أن التغير في معدل النمو في قطاع المحروقات يسحب معه معدل نمو الناتج الاقتصادي صعودا وهبوطا، لذا فإن علاقة الإنفاق الموسع) في مرحلة الفوائض البترولية (بنمو الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، في حين يبين هذا الأخير علاقة أكثر قوة بمعدل النمو لقطاع المحروقات، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن هذا الإنفاق) المحقق في الفترة السابقة (لم يمس البنية الإنتاجية) خاصة الصناعة (خارج المحروقات وتصبح فعالية السياسة الانفاقية التوسعية محل تساؤل في ظل تصلب العرض،فضلا عن ضعفه في امتصاص الزيادة في الطلب الكلي التي تظهر في زيادة متتالية في الاستهلاك الخاص.

وقد حاولت الجزائر وضع إطار طويل المدى لإعادة تشكيل النمو، يعتمد على مقاربة للموازمة المالية للمدى المتوسط) من 2030 %باستهداف معدل نمو خارج المحروقات يقدر ب – 6.5 (2019مع تنويع الاقتصاد الوطني للفترة2016 – 2020 ومضاعفة حصة الصناعة كقيمة مضافة إلى % 10 من الناتج المحلي الاجمالي .بالاضافة إلى رفع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي إلى 2.3 مرة، مع تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف.

وفي تحقيق ذلك تواجه الاقتصاد الوطني أربعة عراقيل أساسية في الوصول للحالة المنتظرة في 152030 تتعلق ب :بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية، تطور الاستدانة الداخلية، قابلية الدفع الخارجية، التحول الطاقوي.

ومن المحتمل أن ينجم عن ضبط أوضاع المالية العامة تأثير سلبي على النمو خارج المحروقات،بالاضافة إلى تأثر القوة الشرائية وماينجم عنه من ضغوطات إجتماعية، وتعول السلطات على تعويض هذه النقائص بدخول مشاريع صناعية هامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري العام، مع تعبئة فائض القدرات غير المستغلة .وما يمكن قوله أن هذا البرنامج قد يكون أكثر صرامة مما يجب، وبالتالي فهو يدفع نحو مزيد من التشدد على الطلب الكلي) خاصة استهلاك الأسر (مما يقود إلى تراجع الطلب في ظل اقتصاد يعاني من بالحجم (بالموازاة مع تطور معدل نمو CP) تصلب العرض.

من شأن استمرار الضعف في أسعار النفط أن يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والضغوط المالية، كما يفرض ذلك تحديات تتعلق بوتيرة الاصلاحات والتكيف وتحمل العبء في ظل الضغوط الإجتماية والسياسية قد لا يتحقق انخفاض الإنتاج في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط) أوبك(وغيرها من البلدان المنتجة الرئيسية على النحو المتفق عليه، وقد تزيد مصادر الإمداد الأخرى من الإنتاج. ضعيف مرتفع ومن شأن انخفاض أسعار النفط والغاز أن يوسع العجز الجاري والمالي. يتيح مسار التعديل الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، الفرصة لمعالجة المخاطر المالية إذا تحققت، بما في ذلك تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط. الصعوبات في تعبئة توافق الآراء السياسية والاجتماعية بشأن الإصلاحات اللازمة، لا سيما في سياق إقليمي متقلب. متوسط مرتفع من شأن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات أن يقوض عملية ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية، مما يؤدي إلى مزيد من التكيف المفاجئ. ينبغي للسلطات أن تقوم بحملة تواصل فعالة بشأن فوائد الإصلاحات وتكاليف التقاعس عن العمل .ويجب أن تصمم الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الإصلاحات المالية، لكفالة التوزيع العادل لعبء التكيف وتعزيز النمو الشامل للجميع .يجب تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على السكان الأكثر ضعفا.مع تعزيز تدابير مكافحة الفساد. (IMF, 2017: p10)

التحليل بالسيناريو:

يعتمد هذا التحليل على توقعات صندوق النقد الدولي لآداء مزيج السياسات الاقتصادية، في حالة استمرار السياسات الحالية (السيناريو الأساسي)، وكذا يقدم توضيحا للتوصيات (السيناريو البديل) لمحاولة تجاوز الصدمة الخارجية الحالية، مع تبيين الأثر المتوقعفي كل سيناريو ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي"

أ –مزيج السياسات:

يمكن تلخيص أهم نقاط التمايز بين مزيج السياسات المنتهجة وتوصيات صندوق النقد فيما يلي:

–ضبط الأوضاع المالية بهدف تخفيض عجز الميزانية واستعادة الإستدامة المالية، ودعم إعادة التوازن الخارجي.

-إعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية.

-خفض النفقات الجارية إلى مستويات قبل الأزمة المالية العالمية إلى % 20 من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام2020

-زيادة الإيرادات الضريبية % 18.7 من الناتج المحلي الإجمالي

غير النفطي.

-يرى خبراء الصندوق أن مزيج السياسات هو أكثر صرامة مما ينبغي نظرا لوجود هامش مناورة (حيز مالي) لخفض الإنفاق بوتيرة أقل مما هو عليه حاليا، حيث أن هناك مجالا ليكون أكثر تدرجا وأقل تكلفة) على النمو والبطالة (على أن يترافق مع إجراءات أخرى؛ زيادة المديونية بما في ذلك الخارجية. وتنخفض النفقات الجارية إلى% 22.6 من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.

-تحقيق الاستقرار التدريجي للدين العام بحوالي% 30 من الناتج المحلي الإجمالي.

-زيادة الإيرادات الضريبية إلى % 19.5 من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2022

-البنك المركزي يراقب تغيرات السيولة مع التدخل من خلال أدوات إعادة التمويل (إدوات السوق المفتوحة).

-إصلاحات هيكلية لإعادة صياغة نموذج جديد للنمو.

- تعزيز سياسات الاستقرار المالى مع تكفل السلطات بتوزيع هيكل التكيف بشكل منصف.

المطلب الثانى- بالنسبة لتونس

إن السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل حكومة يوسف الشاهد، التي ثبتتها أبرز القوى السياسية بالبلاد عوضًا عن حكومة الحبيب الصيد فى إطار ما عُرف بحكومة الوحدة الوطنية، قد وجَّهت اهتمامها إلى الإصلاحات الموجودة فى المصفوفة المتفَق عليها فى إطار قرض صندوق النقد الدولى والتي تحتاج إلى قدرات مؤسسية أكثر مما هو موجود، وتتطلب كذلك، حسب تقديرنا، وقتًا أطول مما هو متفق عليه لإعدادها وتنفيذها مما يجعل الإدارة والساسة فى الحكم مجنَّدين لإعدادها حتى يتم صرف الحصص المتبقية من القرض. ولم تُولِ الحكومة الحالية اهتمامًا خاصًا باستراتيجيات التنمية المستدامة والتخطيط طويل الأجل لمجاوزة الإخلالات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي أفضت إلى هشاشة الموازنات الاقتصادية العامة كما بينَّا؛ ذلك أن الخطة الخمسية للفترة 2016-2020 لم يتم اعتمادها إلى حدِّ شهر أبريل/نيسان 2017، وأن سياسة التشغيل المعتمدة قد انحصرت في إرساء صندوق "فرصتي" الذي يمنح تدريبًا مهنيًّا لأصحاب الشهادات العليا للارتقاء بتوظيفهم كما يمنح للبعض تمويلًا لإرساء مشاريعهم الخاصة؛ حيث إن هذه الآليات موجودة قبل عام 2011 سواء عبر "بنك التضامن الاجتماعي" أو "برنامج التأهيل للحياة المهنية" أو الصناديق والآليات .

والجدير بالذكر أن هذه الحكومة الانتقالية لم تكن مهتمة بالاستراتيجيات التنموية طويلة الأجل بقدر ما استقطبت القضايا الاقتصادية الظرفية قصيرة الأجل والموازنات المالية العامة أكبر اهتماماتها علاوة على التوجه نحو إرساء مؤسسات تدعم المرحلة الاقتصادية. فكانت أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في هذه الفترة كالتالي:

أ- سياسة التوسع فى العجز العمومى

لم تكن الاختيارات عديدة لدفع مسار النمو، فى ظل نسبة نمو سالبة (1.9-%) ونسبة بطالة عالية جدًا (18.9%)، وبعجز عمومي حوالي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، سوى بين أمرين: الأول: هو اتباع سياسة مالية عمومية تقشفية صارمة تستهدف تقليص البون بين نسبة الادخار الوطنى (15.7%) ونسبة الاستثمار الوطنى (21.9%) الذي يختزل أسبب التداين وأداء النظام البنكي والمالي والإخلالات الاقتصادية الكلية، وذلك بالضغط على الطلب الداخلي بالرفع من نسب الفائدة لتحفيز الادخار والتقليل من الموارد الموجهة للاستهلاك النهائى وبالتخفيض من سعر الصرف للضغط على التوريد وبالحد من التوظيف فى القطاع العام للتقليص من ميزانية التسيير. ولكن فى نفس الوقت وجب على الاستثمار الخاص أن يستجيب لهذه الخطة لكن هذا الاتجاه لم يكن ممكنًا؛ لأنه يحتاج إلى دولة قوية إلى حدِّ فرض اختياراتها على العملاء الاقتصاديين مثلما تم تنفيذها فى يوليو/تموز عام 1986 من قِبل حكومة رشيد صفر. ولا يمكن كذلك تنفيذها إلا فى إطار آخر مختلف، وهو الالتفاف السياسي حول الحكومة وهذا ما لم يكن ممكنًا؛ إذ التجاذبات السياسية قد سيطرت على اهتمام الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى وكذلك الإعلام بحيث لم يكن من الممكن اعتماد سياسة تقشفية صارمة سيما أن سقف المطالب الاجتماعية كان عاليًا بالنسبة إلى حالة المالية العمومية آنذاك. وقد لعبت نقابة الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا مهمًّا في تثبيت هذه المطالب الاجتماعية وفرض الاستجابة إليها بإقرار الإضرابات القطاعية ومنها إضراب عام (يوم 26 يوليو/تموز 2013، بما نجم عنه من تكاليف اقتصادية فى كل القطاعات ومن زيادة التدهور فى مناخ الاستثمار، والجدير بالذكر أنه لم يُنفَّذ إضرابٌ عام في تونس منذ أكثر من ثلاثين سنة)؛ ذلك أن الحكومة علاوةً على ضعفها المرتبط بخصائص المراحل الانتقالية فى سياق الانتفاضات المذكورة سالفًا فإنها لم تكن مدعومة بالأطراف الاجتماعية ولم تترجم الجهات الدولية وعودها بدعم البلد ماليًّا.

وأما الأمر الثانى (البديل) الذي كان ممكنًا، فهو سياسة التوسع فى العجز العمومى لكن فى حدود استدامة الدَّين وذلك لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو من جهة الطلب الداخلى، وكذلك استجابة للقرارات التي اتُّخذت عام 2011 القاضية بترسيم أعوان المناولة(26) في المؤسسات العمومية والذي يمتد تنفيذه إلى عام 2012 والتى شملت حوالى 60 ألف عون فى العديد من القطاعات. وكانت سياسة التوسع فى العجز العمومى فرصة معتبرة لتنفيذها إذ العديد من العوامل قد اجتمعت لفائدتها، وهي:

• اتفاق شبه كلي بين علماء الاقتصاد في العالم حول الآثار الانكماشية للسياسات التقشفية (ستيغليتز، روبرت بادو، بول رومر الذي زار الحكومة التونسية عام 2012، وغيرهم).

• عندما نطبق أنموذج دورات الأعمال (Real Business cycle Model) على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي التونسي نجد أن 2011 كانت سنة الجوف (Through) يعني ما سيأتي بعدها سيكون رجوع الإنتاج نحو مستواه العادي. وإذ إن نظرية الدورات الاقتصادية تحذر من ازدواج "الجوف" (Double Deep) فى نفس الفترة، فإن السياسة المالية العمومية التوسعية يمكن أن تُسرّع في الرّجوع إلى المنحى العادي ولكن يمكن أن تلعب كذلك دور تجنب مخاطر "ازدواج الجوف"، ونستطيع أن نبين هذا المعطى بالرسم البيانى التالى:

الرسم البياني رقم (8) يظهر النمو الاقتصادي لعام 2012 ودور السياسة المالية التوسعية

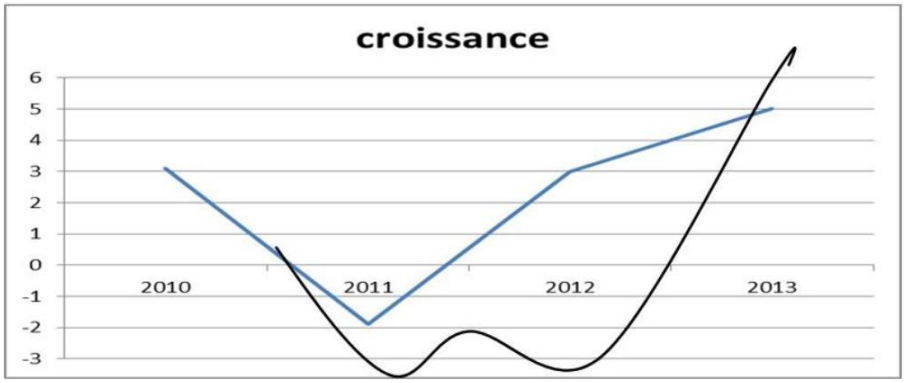

يمثِّل الرسم أعلاه الدور الذي قامت به السياسة المالية التوسعية عام 2012 فى تجنب ازدواجية الجوف فى دورة النمو؛ فالمنطقة ما بين الخط الأعلى والرسم الأسفل تدل على مستوى النمو والتراجع الاقتصادي المحتمل الذي كان ليحصل عام 2012 وما بعدها. ونعتقد أن السياسة المالية التوسعية المعتمدة عام 2012 قد مكنت من تفادي تواصل الركود الاقتصادي. وقد تحققت نسبة نمو 3.9% وكان ذلك أكثر من المتوقع (3.5%) حسب تقرير البنك العالمى لسنة 2013.

وكان من المهم كذلك الاهتمام بالجانب الاجتماعي، فقد ارتفع عدد المنتفعين من "البرنامج الوطنى لحماية العائلات المعوزة" من 185 ألف عام 2011 إلى 235 ألف عائلة، عام 2012، تحصل على 110 دينارات شهريًا لكل عائلة و20 دينارًا لكل ابن متمدرس مما يرفع عدد المواطنين المستفيدين من هذا البرنامج إلى 9% من التونسيين، ويدعم في نفس الوقت التداعيات الإيجابية قصيرة الأجل على النمو.

وقد كانت سنة 2012 الأكثر نموًّا اقتصاديًّا خلال السنوات الست الماضية؛ إذ كان النمو بنحو 3.9% وهي أعلى مما كان منتظرًا (أي 3.5% في قانون الميزانية التكميلي لعام 2012)، كما أن

نسبة البطالة انخفضت من 18.9% عام 2011 إلى 16.7% عام 2012 إلى 15.3% عام 2013، مع الحفاظ على نسبة تداين عمومى بين 44.7% عام 2012 و46.6% عام 2013، لكن العجز العمومى كان 5.5% عام 2012 و6.9% عام 2013، وفى نفس الوقت امتدت التجاذبات السياسية والاجتماعية إلى عمليات اغتيالات سياسية هزت مناخ الأعمال بتدهور التصنيف الائتمانى من وضع "درجة مستثمر ب–ب" إلى وضع "درجة المضاربة" من قبل الوكالات العالمية "موبز" و"فيتش" و"ستاندرد آند بورز"، وانتهت بتخلى حكومة الترويكا عن الحكم والمرور إلى الوفاق الرباعي حول "حكومة تكنوقراط".

ب- السياسة النقدية :

دأب محافظ البنك المركزي على نفس الاختيار التوسعى لكن لم تتم مَأْسَسَة التنسيق بينه وبين الحكومة؛ حيث كانت خطبه وإعلاناته منتقدة لأداء الحكومة مطالبًا باستقلالية البنك المركزي. وقد زاد هذا من تدهور مناخ الأعمال؛ إذ إن مؤشر البيكرا (BICRA) قد خفض من ترقيم 9 بنوك تونسية فى مفارقة غير منتظرة حيث جاء هذا التخفيض فى نفس الأسبوع الذي حصل فيه محافظ البنك المركزي على جائزة أحسن محافظ بنك إفريقي في مسابقة تنظمها دورية خاصة ملك لأحد رجال الأعمال التونسيين! ولكن انتهى السجال غير المباشر بين المحافظ وجزء من الحكومة، غذَّته بعض الأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام، بالتخلى عن المحافظ، مصطفى كمال النابلى، بسحب الثقة منه من قبل المجلس الوطني التأسيسي وتغييره بالشاذلي العياري الذي كان وسيطًا بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولى الذي عرض خدماته لدعم إصلاحات هيكلية مقابل قرض ائتمانى بادئ الأمر ثم فعلى فى مرحلة ثانية؛ الأمر الذي قبلت به حكومة على العريضى. ومن أهم هذه الإصلاحات التي اعتُمدت نهاية عام 2012 وبداية 2013 هي تلك المتعلقة بـ:

- نظام التحويلات الاجتماعية الذي مُوّل بما قدره 416 مليون دولار من مداولات دوفيل التى أفضت إلى إحداث "صندوق الانتقال" لستِّ دول من بينها تونس، ويختص هذا المشروع بنظام دعم المحروقات الذي يبدو فاقدًا للنجاعة وغير ضامن للعدالة وهو يتضمن إصلاح منظمة التغطية الاجتماعية والائتمان الصحى وصناديق المعاش وغيرها، وكان يمتد لـ3 سنوات.
- إعداد مجلة استثمارية جديدة.
- اعتماد قاعدة التعديل الآلي لأسعار الوقود.
- إصلاح النظام البنكى بما فى ذلك حوكمته وإدارة العجز الهيكلى للبنوك العمومية.
- التوجه نحو مرونة نظام سعر الصرف وتقليص تدخل البنك المركزي فى السوق المالية.
- إصلاح النظام الضريبي من حيث الحوكمة والأداء الاقتصادي.
- التقليص من التوظيف في القطاع العمومي.

وفي تلك الظروف، لم تكتمل كل الإصلاحات واقتصر قرض صندوق النقد الدولي على الحصة الأولى والثانية عند تخلى الحكومة عن الحكم فى نهاية عام 2013 بضغط من كلٍّ من المعارضة وجزء كبير من المجتمع المدنى وأغلبية وسائل الإعلام على خلفية ثانى أبرز اغتيال سياسى.

الفترة ما بين بداية 2014 ونهايته :

عمدت حكومة التكنوقراط التى تم اختيارها من "الرباعى الراعى للحوار" المكوَّن من الاتحاد العام التونسى للشغل والاتحاد العام التونسى للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ومنظمة الدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية المحامين، إلى إعداد الانتخابات التشريعية والرئاسية في نهاية العام بحيث لم تكن الملفات الاقتصادية أولوية. ورغم معيار "الكفاءات" الذي اعتُمد لتكوين هذه الحكومة والهدوء النسبى الذي شهدته الساحة السياسية والدعم المقدَّم من قبل أحزاب المعارضة والإعلام وجُلِّ المجتمع المدني لهذه الحكومة إلا أن السياسات الاقتصادية لم تكن أهدافها معلنة بالدقة التي كانت عليها فى السنتين 2012-2013.

وقد حقق الاقتصاد عام 2014 نسبة نمو 2.3% مع تقلص نسبى للعجز العمومى إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من ارتفاع نسبة الضغط الضريبي من 21.7% سنة 2013 إلى 23.1% سنة 2014، وهى أعلى نسبة خلال الفترة ما بين 2011 و2016، مع ارتفاع نسبة الدَّيْن العمومى ليتجاوز حدَّ 55% من الناتج المحلى الإجمالى مع التذكير أن هذه الحكومة قد قامت برأسملة البنوك العمومية والخروج إلى الأسواق المالية العالمية لاقتراض مليار يورو بنسبة سعر الفائدة الصافى 6% عندما كانت الحكومة الجديدة فى طور التكوين الأمر الذي جعل الانتقادات تلاحقها.

الجدول رقم (6) يوضح طور الموازنات المالية العامة في ظل الهشاشة الاقتصادية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	قانون المالية 2017
العجز العام	-10	-3.3	-5.5	-6.9	-5	-4.8	-6	-5.4
الضغوط الضريبية	20.0	21.1	21.0	21.7	23.1	21.8	20.7	22.0
الدَّيْن العام	40.7	44.6	44.7	46.6	50.8	55.4	61.9	63.7
المصدر: وزارة المالية								

الفترة ما بين 2015 إلى الآن:

تميزت هذه الفترة بأول انتخابات تشريعية ورئاسية لسلطة دائمة؛ حيث انبثقت عنها حكومة كانت مطالبة بـ"تنفيذ إصلاحات هيكلية تقلِّص من نسبة البطالة المرتفعة (15.2%) وتقلص من

التفاوت الجهوي والاجتماعي وتقلص من هشاشة المالية العمومية وتضع البلاد في منحى الازدهار والتقدم"، كما جاء فى أغلب البرامج الاقتصادية الانتخابية.

إلا أن انتصار الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية والرئاسية لم يُفضِ إلى ترؤسه للحكومة عندما عيَّن الحبيب الصيد رئيسًا لها، وهو وزير سابق في النظام السابق ومستشار لدى حكومة الترويكا، ولم يُعرف عنه من قبل أنه صاحب رؤى اقتصادية استراتيجية قادرة على الخروج بالبلاد من إخلالاتها سابقة الذكر. وحيث إن الوزارات الاقتصادية والمالية لم يتبوأها مختصون فى الاقتصاد بل كان توزيعها بمعيار الانتماءات السياسية اقتصرت حكومة الحبيب الصيد على ملفين اثنين، هما: إعداد الرؤية الاقتصادية والمخطط التنموي الخماسى 2016-2020 من جهة، والإصلاحات التى ضُمِّنت فى اتفاق ثان مع صندوق النقد الدولى لقاء قرض آخر وإصلاحات إضافية فى سياق الإصلاحات المتفق عليها في القرض الأول. (علي، 2017)

1- الرؤية الاستراتيجية والمخطط الخماسى 2016-2020 :

بالرغم من عدم اعتماد المخطط الخماسى 2016-2020 إلى حدِّ يوم 11 أبريل/نيسان 2017، أي بتأخير سنة ونصف السنة تقريبًا. ونعتقد أن عليه أن يُحدَّث وأن يُرجأ اعتماده للسنة المقبلة، فباطِّلاعنا عليه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

اقتصرت "الرؤية الاستراتيجية للتنمية" على خمس سنوات فقط، وهى عبارة عن أهداف النمو وأهداف التشغيل وكذلك أهداف العجز العمومي والتضخم إضافة إلى أهداف نوعية عامة تخص التنمية المستدامة وميادين الحياة الأخرى من بيئة وثقافة وتعليم، مع الإشارة إلى بعض المفاهيم التى لم يُحسم أمرها مثل الدولة وآليات التوزيع والتمكُّن من الاستثمار فى رأس المال البشري وديناميكية الاستراتيجيات التجارية وغيرها.

وبقدر ما كان مدى "الرؤية الاستراتيجية للتنمية" قصيرًا بقدر ما غاب عنها البُعد الاستراتيجى الذي يحتاج إلى تحقيق هدف نسق تنموي أعلى، ينهض بالجهات المهمشة ويرتقى بدور القطاعات محليًّا وإقليميًّا. ونعتقد أن الرؤية تحتاج إلى منهجية أعمق بحيث تكون موجزًا لاستراتيجيات قطاعية جديدة تستجيب إلى تحديات ما بعد 2011.

2- المخطط الخماسى 2016-2020

لم نلاحظ تجديدًا في الخطة من حيث المنهجية مقارنة بالخطط السابقة فقد بُنيت على تقديرات قطاعية ثم جُمعت وهذه التقديرات تبدو غير واقعية؛ فمثلًا فى ما يتعلق بنسب النمو المقدرة لعام 2017 التى كانت فى حدود 3%، فهذه النسبة من الصعب أن يحققها الاقتصاد التونسى نظرًا لإخلالاته الهيكلية التي لم يُولِها المخطط الأهمية التي تستحق. ومن ناحية أخرى، كانت منهجية التخطيط غير محدَّثة؛ إذ كانت قائمة على "المشاريع العمومية" وإعطاء القطاع الخاص الدور المحوري فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة إلا أن هذه المنهجية تعتبر قديمة نوعًا ما فالتخطيط الحديث إنما هو قائم على "البرمجة". فالبرنامج هو حزمة من السياسات والأهداف والمشاريع يلعب

فيها البُعد المؤسسي للدولة وأصحاب المصالح الدور الرئيسي. وأما النقطة المنهجية الأخرى التي تثير الانتباه فى صياغة هذه الخطة فهى عدم تخصيص جانب للإدارة المؤسسية للخطة من تقسيم للأدوار فى التنفيذ والمتابعة وخصوصًا فى إنشاء لوحة قيادة تتضمن مؤشرات رئيسية للأداء كسائر الدول الأخرى التي ليس لها نفس الخبرة الطويلة من حيث التخطيط ومناهجه كالإدارة التونسية. كما تفتقد الخطة لسياسات صناعية حديثة تمكِّن من تحقيق أهداف التنمية.

وأخيرًا، إن هذا التأخر فى اعتماد الخطة رسميًّا بعد إعلان آجالها ينذر بتهديد لمصداقية السياسات الاقتصادية مما يحدُّ من أدائها في المستقبل.

3- السياسات المعتمدة منذ 2015:

فعليًّا، استأثرت اهتمامات الحكومة الدائمة بالإصلاحات الواردة بمصفوفة الإصلاحات موضوع الاتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي والتي تتمحور أساسًا حول:

- **إصلاح النظام البنكى:**

تم اعتماد نظام أساسى جديد للبنك المركزي يمنحه استقلالية أكثر عن الحكومة وقنوات تدخل أكثر في حوكمة وتنظيم البنوك التجارية والمؤسسات المالية، لكن يقلِّص من أدوات مراقبتها بالنسبة إلى النظام الأساسى القديم لعام 2006. كما تم كذلك اعتماد قانون بنكى جديد يكرِّس صلاحيات إضافية للبنك المركزي فى الإدارة الداخلية للبنوك، ويمكِّن من إنشاء بنوك أخرى بشروط ميسرة ويكثِّف من التراتيب والإجراءات البيروقراطية التي ربما تولِّد تكلفة إضافية وتحد من تنافسية النظام البنكى الذي ما زال لم يستجب بعد إلى شروط بازل II فى إدارة المخاطر. ويبدو أن صندوق النقد الدولى أبدى رضاه عن هذه الإصلاحات فى تقريره إثر زيارة الوفد فى إطار المادة الرابعة.

- **الزيادة في مرونة نظام سعر الصرف:**

والتحرير الجزئى للسوق المالية لرأس المال العالمى وكذلك بالرجوع إلى نظرية "تكيف سعر الصرف الحقيقى الفعلى" (REER: Real Effective Exchange rate)؛ حيث قيمة توازنه المثلى تتحقق على المدى الطويل، وإن مستواه الحالي هو بعيد عن مستواه الأمثل. لكن حركية الفاعلين الاقتصاديين واستباقاتهم وقراراتهم فى إدارة محفظتهم من العملة الصعبة لا تخضع إلى قيمة سعر الصرف الحقيقى الفعلى بل إلى سعر الصرف الاسمى (NER: Nominal Exchange Rate) وحاجياتهم من العملة فبقدر ما كان الدينار محرَّرًا بقدر ما تضاءلت قيمته الاسمية بحكم ضعف التنافسية خارج الأسعار (أو غير السعرية) أي (Non-price Competitiveness).

وبقدر ما ازدادت الحاجة إلى العملة الصعبة بضخها من البنك المركزي فى سوق الصرف بين البنوك (Interbank exchange Market) لكي يستقر الدينار بقدر ما انخفض سعر الدينار وبقدر ما تضاءل المخزون من العملة الصعبة على المدى القصير. وتتضاعف هذه المصاعب حين تقل الموارد من العملة الصعبة بسبب تباطؤ التصدير أو ارتفاع نسق التوريد. والجدير بالذكر أن ارتفاع المخزون من العملة الصعبة تزامن دائمًا مع حصول تونس على قرض أجنبي أو ودائع من

بنوك أجنبية في الفترات التي توسَّع فيها العجز التجاري مثلما بيَّنا أعلاه. ويبقى تحقيق هدف استقرار سعر الصرف رهينة مستوى المخزون من العملة الصعبة وهذا موقع آخر من مواقع الهشاشة الاقتصادية الكلية.

- **تنفيذ منقطع لقاعدة التعديل الآلي لأسعار المحروقات:**

للتاريخ لا نعرف من هى الجهة التى اقترحت اعتماد قاعدة التعديل الآلى لأسعار المحروقات التى تمكِّن من الزيادة فى أسعار المحروقات عندما يرتفع سعر النفط فى الأسواق العالمية، ويتم خفضها عندما تنخفض وذلك بنسب معينة. والهدف من وراء ذلك هو التقليص من ميزانية الدعم التى تضخُّها الحكومة كلما ارتفع سعر النفط أو كلما انخفض سعر صرف الدينار حيث إن تونس بلد مورِّد للنفط وعلى مستوى التنفيذ تسمح هذه القاعدة بتمليس (smoothing) تقلبات أسعار المحروقات. وبقطع النظر عن وجهة هذه السياسة التي تفضي بالأكيد إلى التقليص من حجم الدعم الذي هو عبء على الموازنة العمومية فإن تنفيذها لم يتم إلا مرة واحدة عام 2015 حيث انخفضت أسعار النفط فى الأسواق العالمية ولم يتجاوز هذا التخفيض 20 مليمًا (0.008$) إلا أن الارتفاع النسبي لأسعار النفط المسجل في أواخر عام 2016 و2017 لم يتبعه تنفيذ هذه السياسة.

- **تنفيذ غير مكتمل لإصلاح المنظومة الضريبية:**

فى الواقع، بدأت مراحل إصلاح المنظومة الضريبية منذ عام 2008 وتهدف إلى إرساء العدالة الضريبية والارتقاء بالأداء الضريبي لكن لم يتم استكمال تنفيذها إلى حدِّ الآن؛ ذلك أن الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 بقدر ما اهتمت بإعادة النظر فى محتواها وتحديثه خصوصًا عام 2013 بقدر ما ترددت فى تنفيذها عام 2014 و2015. ففى الوقت الذي تقر مشاريع قوانين المالية المتعاقبة أن التهرب الجبائي قد ارتفع وأن الأنشطة في القطاع الموازي قد توسعت وأن عدد المنخرطين في النظام التقديري ارتفع، لم تستوعب الحكومة الحالية كل المنظومة الضريبية الجديدة إلا فى سُلَّم التأجير الذي اعتمدته فى ميزانية عام 2017 حيث تتم الزيادة فى الضريبة على الأجور المرتفعة والتقليص في الضريبة على الأجور السفلى بحيث يعتبر الخطاب الرسمي أن هذا القرار يحقِّق "العدالة الجبائية" وأن التخفيض فى ضريبة الأجور الضعيفة هى زيادة فى الأجر! المهم ألا تُسجَّل فى الموازنة إضافة جديدة فى الأجور لأن ذلك يتعارض مع شروط صندوق النقد الدولى مثلما جاء في الخطاب الرسمي.

ومن جهة أخرى، اعتمد قانون المالية لعام 2017 ضريبة استثنائية على أرباح رأس المال تُقدَّر بـ7.5% تحت عنوان "تعاون الجميع لفائدة تونس" قد أثارت جدلًا واسعًا فى دوائر الأعمال وبين السياسيين والنقابيين. ورغم أن هذا الإجراء يوفِّر موارد ضريبية إضافية للدولة إلا أنه يمكن أن يتمثَّل كعائق لمبادرات الاستثمار الخاص من ناحية، ولا نرى إمكانية إعادة اعتمادها فى قانون المالية المقبل. وحيث إن الإصلاح الضريبى ينص على تعميم نسب الضرائب تحقيقًا للعدالة نتساءل: ما الآليات التي ستعتمدها الحكومة لفرض القانون وهي التي تقر بالتهرب الضريبي.

- **الإصلاح الإداري والبحث عن النجاعة بتقليل التكلفة:**

علاوة على اعتماد "طريقة التصرف بالأهداف" (MBO)، والتى لم تُعمَّم بل وُجِّهت إلى بعض الشركات العمومية التى تمر بعجز هيكلى، وإضافة إلى التوجه نحو رقمنة الإجراءات الإدارية فى القطاع العام، فإن الاهتمام الأبرز كان ذلك الذي يستهدف التقليص من عدد الإداريين في الوظيفة العمومية بهدف النجاعة والتى سينتج عنها التقليص من نسبة الكتلة الأجرية بالناتج المحلى الإجمالى. ولما كان من الصعب التقليص منها إلى ما دون 14.5%، وهى نسبة من أعلى النسب فى العالم، فقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي تأخَّر في تسديد الحصة الثانية من القرض إلى حدِّ منتصف أبريل/نيسان 2017 أن تتعهد الحكومة بتقليصها تدريجيًّا إلى مستوى 12% بنهاية عام 2020، فلم يبق للحكومة الحالية إلا أحد الحلول التالية:

– التقليص من الأجر الفردي: وهذا تقريبًا مستحيل في ضوء الضغوط النقابية والاجتماعية.

– العمل على تحقيق نسبة عالية لنمو الناتج المحلى: وهذا تقريبًا من المستحيل فى المدى القصير؛ وذلك لتراجع الاستثمار الخاص والمحدودية المؤسسية للدولة فى صرف كل الاعتمادات في ميزانية التنمية، وهذه خاصية أُثبِتت في تنفيذ ميزانيات الدولة السابقة منذ عام 2011 وقبلها.

– تسريح العمال والموظفين: ولا يمكن للحكومة الحالية إلا أن تتقدم بذلك بصفة اختيارية لدى الموظفين لقاء منح تعويضية، ولا نحسب أن هذه الطريقة مجدية فى القريب العاجل، بل تحتاج إلى بعض السنوات حتى تؤتي أكلها. (علي، 2017)

- **نتائج الدراسة:**

1-1-النتائج النظرية:

- ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي.
- يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابين رئيسيين هما الحساب الجاري وحساب رأس المال.
- ميزان المدفوعات في حالة توازن مستمر من الناحية المحاسبية.
- إن عدم التوازن أو الاختلال في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.
- يعتبر ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية.

1-2- النتائج التطبيقية:

بالنسبة للجزائر:

-تحسين ميزان المدفوعات الجزائري يتطلب تنويع الصادرات.

-ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل بقطاع المحروقات، يمثل مؤشرا مهما لتعرضه للصدمات والهزات غير المتوقعة والتي تؤثر على أداء الإنفاق الحكومي وإنتاجية البرامج التنموية.

-رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، لتحسين أداء ميزان مدفوعاتها من خلال سعيها إلى زيادة صادرتها خارج قطاع المحروقات، إلا أنه بقي على حاله، أي أن تحقيق الجزائر لفائض في ميزان مدفوعاتها راجع إلى صادرات المحروقات.

-تزامنت حالات العجز في ميزان المدفوعات الجزائري مع حالات العجز في الميزان التجاري والذي بدوره مرتبط بأسعار المحروقات التي تمثل حوالي % 97 من الصادرات.

-إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة عجز ميزان المدفوعات الجزائري، يتوقف على مدى توفير موارد مالية جديدة تسمح برفع الطاقة الإنتاجية مع تطبيق السياسات والإجراءات المساندة لخلق قاعدة تصديرية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-ساهم ارتفاع أسعار البترول في تقليص الديون الخارجية.

-إن اختلال ميزان المدفوعات(سواء كان فائض أو عجز)، يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية.

-انعكس ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بتحسن الوضعية المالية، والتي مكنته من تنفيذ سياسة إنفاقيه توسعية وتنفيذ برامج تنموية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما ساهم في زيادة حجم الواردات، مما يدل على ضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

بالنسبة لتونس:

- التجربة الانتقالية في تونس بين التراث الدستوري والمسار الثوري قدرا غير يسير من المفاوضات والتفاهمات والتنازلات.

-الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتي سعت لبناء مؤسسات انتقالية والتي مهدت الطريق للديموقراطية، حيث لاقت الهيئة معارضة من بعض مكونات المجلس ورأوا فيها محاولة للالتفاف على أهداف الثورة وليس خدمة لها.

-عملية صياغة الدستور نفسها كانت بتعبير أحد الباحثين نموذجاً ساطعاً لـ"التسوية العميقة"، بين مختلف الأطراف السياسية التي تتبنى إيديولوجيات متباينة وبين تاريخ من الصراعات والعنف وحتى التعذيب، وبالتالي، التغلُّب على هذه الاختلافات كان مثالاً رائعاً لعملية بناء الوفاق السياسي.

-إطار شراكة متواصل وحملة ترويج جديدة للاستثمار والتي هدفت إلى تنظيم الدعم الدولي للتنمية وذلك من خلال عرض برنامج الإصلاح التونسي واجتذاب الاستثمارات الخاصة والمؤسسية.

-الاهتمام بالجانب الزراعي وتشجيع الانتاج المحلي وخلق فرص عمل لتقليص آثار البطالة

-انعاش الجانب السياسي وتخليصه من مخلفات الازمات التي أصابت البلاد.

2-إختبار صحة فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الأولى : التطورات والمراحل التي قامت بها الحكومتين للخروج من الأزمات التي كانت فيها فرضية خاطئة، إن ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي في سنوات الدراسة كانا متذبذبين، تارة يحققان فائضا بسيطا جدا وتارة يحققان عجزا ولسنوات متتالية، وهذا ما يبرهن على أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل إيجابي على وضعية الاقتصاد وبالتالي على ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي.

✓ الفرضية الثانية: تطبيق سياسات اقتصادية لحل الاختلال في موازين المدفوعات. فرضية خاطئة.

لحل الاختلال بصفة نهائية لا بد من الاهتمام بمختلف الجوانب التي تؤثر عل الاقتصاد ولا تقتصر عل المعاملات التجارية فقط يجب اعادة انعاش الاقتصاد الجزائري والتونسي وذلك بخلق فرص شغل وتشجيع الانتاج المحلي والخ من مختلف العناصر المهمة.

الخاتمة:

يحتل ميزان المدفوعات موقعا هاما في توضيح صورة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني، وذلك باعتباره من بين أهم الأدوات التي يعتمد عليها في وضع معالم السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا على ضوء وضعياته المختلفة، ومع ارتفاع حجم المبادلات الاقتصادية الدولية تزداد أهمية ميزان المدفوعات كونه يعبر على قوة الاقتصاد الوطني.

لذلك حاولنا خلال هذه الدراسة لتسليط الضوء على ميزان المدفوعات وتأثره بمتغيرات الاقتصاد الكلي انطلاقا من حالة الجزائر وتونس خلال الفترة من 2011 الى غاية 2020.

حيث يعتبر الحفاظ على التوازن الخارجي من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى أي دولة جاهدة إلى تحقيقها، في مواجهة الانفتاح على الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية من خلال التدفق اللامحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة عبر العالم، والجزائر وتونس من الدول من بين الدول التي اعتمدت سياسات إصلاح اقتصادية ضمن برامج الإنعشا الاقتصادي والرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وجعله مواكبا لمتطلبات السوق العالمية، للحفاظ على استقرار موازين المدفوعات الجزائري والتونسي. ومن أهم نتائج البحث المتوصل إليها:

على المستوى النظري تبين لنا أن ميزان المدفوعات من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغيرات في احتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية.

أما على المستوى التطبيقي فقد وصلنا الى جملة من النتائج التي تتعلق بالجزائر وتونس

بالنسبة للجزائر:

أتضح وجود ارتباط قوي بين الاقتصاد الجزائري قطاع المحروقات، مما يعرضه للصدمات التي تؤثر على أدائه. وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة. وكان من اثارها حالات العجز في ميزان المدفوعات الجزائري.

وعليه، فقد انتهت الدراسة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة عجز ميزان المدفوعات الجزائري، يتوقف على مدى توفير موارد مالية جديدة تسمح برفع الطاقة الإنتاجية مع تطبيق السياسات والإجراءات المساندة لخلق قاعدة تصديرية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما بالنسبة لتونس:

فقد كان للتجربة الانتقالية في تونس المتأرجحة بين التراث الدستوري والمسار الثوري، إضافة الى الإصلاحات السياسية التي سعت لبناء مؤسسات انتقالية للتمهيد للديموقراطية، رغم محاولات للالتفاف على ذلك آثارا على الاقتصاد التونسي، حيث شهدت حملة ترويج جديدة للاستثمار من أجل تنظيم الدعم الدولي للتنمية، وجذب الاستثمارات الخاصة والمؤسسية.

كما شهدت اهتماما بالجانب الزراعي وتشجيعا للانتاج المحلي وخلق فرص عمل لتقليص آثار البطالة.

وكمقارنة بين التجربتين إن ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي في سنوات الدراسة كانا متذبذبين، تارة يحققان فائضا بسيطا جدا وتارة يحققان عجزا ولسنوات متتالية، وهذا ما يبرهن على أن الإصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل إيجابي على وضعية الاقتصاد وبالتالي على ميزان المدفوعات الجزائري وميزان المدفوعات التونسي.

وهذا اثبتنا به صحة الفرضية الأولى، كما تبين لنا عدم تحقق التطبيق الصحيح للسياسات الاقتصادية لحل الاختلال في موازين المدفوعات عكس ما توقعته الفرضية الثانية.

- **التوصيات والاقتراحات:**

بالنسبة للجزائر:

- ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الدولية.
- الحرص على استيراد السلع الإنتاجية أكثر من السلع الاستهلاكية وخاصة التجهيزات الفلاحية أي إعطاء القطاع الفلاحي حقه وذلك لتلبية الاحتياجات الغذائية.
- نظرا لهشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على الصمود أمام الهزات الخارجية، لابد من تنويع الصادرات الذي أصبح أمرا لا مفر منه لتجنب خطر التبعية لمنتج واحد وهو المحروقات وإحداث تغيير في التركيبة السلعية للاقتصاد وإيجاد بدائل أخرى، وضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة لتجنب مخاطر تقلبات أسعار النفط التي تعتمد عليه في تكوين إيراداتها، إضافة إلى دعم القطاع الزراعي والصناعي ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لباقي القطاعات وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد واستغلال الإمكانيات المتاحة، ووضع استراتيجية هادفة وواضحة للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- لتجنب أعباء المديونية لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من جهة أو بكيفية استخدامها من جهة أخرى وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف منها ويسمح بتجنب العجز في ميزان المدفوعات.
- ضرورة الاستفادة من ارتفاع البترول واستعمال إيراداته في بناء هياكل صناعية كفيلة بضمان استمرار الإيرادات من خارج المحروقات عوض الإيرادات النفطية.
- العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على تنويع القطاعات ذات الصلة بالتجارة الخارجية من أجل استقطاب المعاملات الاقتصادية الدولية.

بالنسبة لتونس:

- الاهتمام وانعاش الجانب السياحي من خلال تحديثه وانشاء مختلف المرافق الازمة.
- الاهتمام بالجانب الزراعي ودعمه.
- الاهتمام بالطبقة الشعبية ودعمهم من خلال توفير مناصب شغل للقضاء عل البطالة.
- تحديث والاهتمام بالبنية التحتية للبلد.
- دعم المؤسسات الصغيرة والشبه متوسطة.
- الاهتمام بالجانب الاستثماري من خلال مختلف الشركات الأجنبية,

- آفاق الدراسة:

في الختام فإن أهمية هذا الموضوع تستدعي الإلمام بمختلف جوانبه وهو ما لم نتمكن من إدراكه، إذ يمكن للمهتم في مثل هذا الموضوع أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير..... أ

ملخص الدراسة..... ث

قائمة الجداول..... ح

فهرس الأشكال ..... خ

1-المقدمة..... **01**

2- إشكالية الدراسة..... **02**

3-الدراسات السابقة..... **03**

4-فرضيات الدراسة..... **04**

5-أهداف الدراسة..... **04**

6-المنهج والأدوات المستخدمة **05**

7-مبررات إختيار الموضوع **05**

8-هيكل الدراسة **06**

الفصل الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المطلب الأول: ميزان المدفوعات وعلاقته بالاقتصاد..... **08**

المطلب الثاني: تعريف ميزان المدفوعات..... **09**

أولا: تعريف ميزان المدفوعات..... **09**

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات..... **09**

ثالثا: خصائص ميزان المدفوعات..... **10**

المطلب الثالث: مكونات ميزان المدفوعات..... **10**

1-حساب المعاملات الجارية..... **10**

2-حساب المعاملات الرأسمالية(طويلة وقصيرة الأجل)..... **11**

3-حساب الذهب والاحتياطات النقدية 11
المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات..... 12
أولا: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات..... 12
ثانيا: مبادئ وضع ميزان المدفوعات..... 14
ثالثا: المؤشرات الإقتصادية لميزان المدفوعات..... 16

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات

المطلب الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه..... 17
أولا: التوازن المحاسبي..... 17
ثانيا: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات..... 18
المطلب الثاني: أسباب ومقاييس اختلال ميزان المدفوعات..... 21
أولا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات..... 21
ثانيا: مقاييس اختلال المدفوعات..... 24

المبحث الثالث: الاطار النظري لميزان المدفوعات

المطلب الأول: ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي..... 25
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات..... 26
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني..... 27

الفصل الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري والتونسي والصعوبات التي واجهها ' دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وتونس من 2011 الى 2020"

المبحث الأول: الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري والتونسي

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر..... 31
المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 39

المبحث الثاني: التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والتونسي

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر..... 48
المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 54

الفصل الثالث: الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري والتونسي وسياسات معالجته " دراسة حالة مقارنة بين الجزائر وتونس من 2011 الى 2020"

المبحث الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر 64

أولا:عدم استقرار أسعار الصادرات..... 65

ثانيا: انخفاض معدل التبادل الدولي..... 66

ثالثا: ضعف القاعدة الإنتاجية..... 67

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 69

أولًا: طبيعة الإخلالات الاقتصادية في تونس: 2011-2017 71

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لمعالجة الاختلال من طرف كل دولة

المطلب الأول: بالنسبة للجزائر..... 85

المطلب الثاني: بالنسبة لتونس..... 89

1- النتائج العامة للدراسة..... 98

2-إختبار صحة الفروض..... 99

الخاتمة..... 100

فهرس المحتويات..... 103

قائمة المراجع..... 105

قائمة المراجع:

- إسماعيل محمد دعيس، (2012). *السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان.
- أمين غوبال، (2015)، *أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر* ***(2015 – 1990)*** ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
- بسام الحجاز، (2003)، *العلاقات الاقتصادية* **الدولية**، المؤسسة الجامعية للدر اسات والتوزيع، بيروت، لبنان.
- بطاهر علي، (2004)، *سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، 2004 .
- بن موسى كمال، (2003)، *المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد* ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر .
- البنك الدولي، (17 سبتمبر 2014)، *الثورة غير المكتملة*: http://documents.worldbank.org/curated/en/658461468312323813/pdf/861790DPR0P12800Box385314B00PUBLIC0.pdf
- البنك المركزي التونسي، (مارس 2011)، التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2011، المطبعة الرسمية: http://documents.worldbank.org/curated/en/658461468312323813/pdf/861790DPR0P12800Box385314B00PUBLIC0.pdf
- تركية صغير، (2015)، *سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة* ***2014 - 1990*** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- تشارلز تريب، (12 أفريل 2016)، *المفهوم الجديد للنظام الجمهوري في تونس*، مدونة صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63305&lang=ar

- جميلة الجوزي، (2012)، *ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة*، مجلة الباحث، العدد 11 ، الجزائر.
- حداد بسطالي، (2013)، *استراتيجيات سياسة التجارة الدولية في ظل النظام الاقتصادي العالمي " دراسة حالة الجزائر من **1990** إلى" **2010***، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- زينب حسين عوض الله ، (2004)، *الاقتصاد الدولي(نظر عامة على بعض القضايا)*، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر.
- زينب حسين عوض الله، (2008)، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، مطابع الامل، بيروت.
- سامي خليل ، (2021)، *الإقتصاد الدولي* ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى.
- سلامة وفاء، ولهة وردة،(2018)، *واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره*، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13 ، الجزائر، 2018 ، ص. 144
- سمير فخري نعمة، (2011)، *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن– عمان.
- سمير فخري نعمة، (2011)، *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، (2015)، *أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية _البرنامج الخماسي **2014** - **2010** نموذجا _*، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 12 ، الجزائر.
- طارق فاروق الحصري، (2010)، *الاقتصاد الدولي*، الطبعةالأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- الطاهر لطرش، (2015)، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عادل أحمد حشيش، (2002–2001)، *أساسيات الإقتصاد الدولي* ، الدار الجامعية الجديدة، مصر .
- عدنان تايه النعيمي، (2012)، *إدارة العملات الأجنبية*، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

- عدنان تايه النعيمي، (2012)، *إدارة العملات الأجنبية*، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- العربي سواكر ، (2018)، *واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)*، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في علوم الاقتصاد، جامعة الصديق بن يحيى جيجا. الجزائر.
- عرفان تقي الحسيني، (2002)، *التمويل الدولي*، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.
- علي الشابي، (2017)، *تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية(2011-2017)* ، الجزيرة:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017 170511062607318.html#a1

- عمر شريف ، (2004)، *السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات* ، رسالة ماجستير، جامعة دحلب البليدة ،الجزائر.
- فتيحة بروبة وآخرون، (2019)، *دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور" معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة" **2019 - 2010*** ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد2 ، الجزائر.
- كامل بكري ، (2003)، *الاقتصاد الدولي*، التجارة الخارجية والتمويل ،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- كيفاني شهيدة، (2020)، *دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات" دراسة حالة الجزائر (1990-2016)*، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01 ، جامعة الوادي، الجزائر.

- لسيد متولي عبد القادر، (2004)، *الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات* ، دار الفكر ،الطبعة الاولى عمان .
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، (2006)، *أسس العلاقات الاقتصادية الدولية*، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية.
- محمد سيد عابد ، (2001)، *التجارة الدولية* ، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية.
- محمود يونس، (2000)، *اقتصاديات دولية*، الدار الجامعية، الاسكندرية.

- مروان المعشّر ومارك بييريني وألكساندر جيراسي، (14 أفريل 2016)، *بين الوعد والوعيد: إطار جديد للشراكة مع تونس*، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:
http://carnegie-mec.org/2016/04/14/ar-pub-63339
- مهى يحيَ، (سبتمبر 2016)، *ديمقراطية تونس مهدّدة*، مركز كارنيغي للشرق الأوسط
http://carnegie-mec.org/2016/03/31/tunisia-s-challenged-democracy-pub-64734
- موسى شقيري نوري وآخرون، (2012)، *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية*، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- ناجي بن حسين، بوبكر صابة،(2013)، *جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40 ، الجزائر .
- وفاء رمضاني، حياة عثماني، (2019)، *أثر مؤشرات القطاع المصرفي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1992-2017)* ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 04، الجزائر .

- Choksi, Armeane. M, Michaely, Michael, Papageorgiou, Demetris, (1991), *Liberalizing Foreign Trade: Lessons of Experience in the Developing World*, (Liberalizing Foreign Trade Series), Volume 7, Blackwell.
- De Melo, Martha, Denizer, Cevdet, Gelb, Alan, and Tenev, Stoyan, (2001), *Circumstance and Choice: The Role of Initial Conditions and Policies in Transition Economies*, The World Bank Economic Review. Vol. 15, No. 1.
- Raymond Bertrand, (1971), *Economie financiere international*, presse universitaire de France.

Banque d'Algérie, (12 mai 2017), Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015-2016: https://www.bank-of-algeria.dz

Ministère des finances, (23 décembre 2021), Algérie- rapport des services du FMI pour les consultations de 2017, IMF: https://www.imf.org

Office National des Statistiques, (27 novembre 2017), Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, 2016, ONF: https://www.ons.dz

Djaker Hocine, (1998), *La balance des paiements* ,Media Bank ,Bank of Algeria ,Nº 36 ,Juin /Juillet 1998 .

- Kindle Breger ,P.K and Herrick, (1977), *Economic Development*, Third Edition, Mchill ,Inc.,Tokyo, japan.
- Hernando De Soto, (2013), "*The Facts Are In: The Arab Spring Is a Massive Economic Revolution,"* (Tunis: Cérès Éditions;

https://www.ild.org.pe/images/our_work/property_paradigm/arab_spring/yellowBook_en.pdf.

- Barro, Robert J; Gordon, David B, (1983), "*A Positive Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Model*", Journal of Political Economy.
- U.S. Secretary of State John Kerry, (19 september 2016), *"Remarks with Tunisian President Beji Caid Essebsi Before Their Meeting*" (Waldorf Astoria, New York City : https://www.state.gov/secretary/remarks/2016/09/262095.htm.
- W. Arthur, Lewis, (1954), *Economic Development with Unlimited Supplies of Labor*, Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. 22.
- Webdo, (22 september 2015), *Tunisie : Augmentation des salaires dans le secteur public, accord signé !* : http://www.webdo.tn/2015/09/22/tunisie-augmentation-des-salaires-dans-le-secteur-public-accord-signe/.
- Middle East Monitor , (17 October2016), *Tunisian Protesters Oppose Austerity Measures*: https://www.middleeastmonitor.com/20161017-tunisian-protesters-oppose-austerity-measures/.
- Hernando di soto, [Tunisia live], 25 dec 2012), *Economist Hernando de Soto Discusses the Informal Economy in Tunisia*: https://youtu.be/yCtSqtxYXD8
- Todaro, M., (1969), *A model of labor migration and urban unemployment in less developed countries*, American Economic Review, 59.
- S. Fisher, (1993), *The Role of Macroeconomic Factors in Growth*, NBER Working Paper No 4565.
- Nadia Marzouki, (10 july 2015), *Tunisia's Rotten Compromise*, MER Online (blog), Middle East Research and Information Project : http://www.merip.org/mero/mero071015.
- Acemoglu, Daron, and Robinson, James A, (2012), *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*, 1st ed. New York: Crown.
- Crescenzi, Mark J, (1999), *Resolution Violence and Uncertainty in Transitions*, Journal of Conflict, Vol 43.
- Lachmann, Richard, (2002), *Capitalists in Spite of Themselves Elite Conflict and Economic Transitions in Early Modern Europe*, Oxford University Press.
- Mischa Benoit-Lavelle, (1 november 2014), *The Future of Tunisian Democracy*, New Yorker: http://www.newyorker.com/news/news-desk/future-tunisian-democracy
- Monica Marks, (august 2015), *Tunisia's Ennahda, Rethinking Islamism in the Context of ISIS and the Egyptian Coup*, Project on U.S. Relations with the Islamic World, Brookings Institution:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/Tunisia_Marks-INALE.pdf.

- Johnson, Simon, Kaufmann, Daniel, Shleifer, Andrei, Goldman, Marshall I. and Weitzman, Martin L, (1997), *The Unofficial Economy in Transition*, Brookings Papers on Economic Activity, Vol.
- Huffington Post, (22 june 2016), *Tunisie: Le nouveau Code d'investissement à nouveau en discussion à l'ARP:* http://www.huffpostmaghreb.com/2016/06/22/code-dinvestissement-tuni_n_10608362.html.

Acemoglu, Daron, and James A Robinson, (2012), *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*, 1st ed. New York: Crown.

- Charles Tripp, (december 2015), *Battlefields of the Republic: The Struggle for Public Space in Tunisia*, LSE Middle East Center : http://eprints.lse.ac.uk/64742/1/Tripp_Battlefields%20of%20the%20Republic_2015_author.pdf.

Laryssa Chomiak, (22 september 2016), *The Revolution in Tunisia Continues*, Middle East Institute : http://www.mei.edu/content/map/revolution-in-tunisia-continues.